دراسات



إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

المجتمع الأردني

قوة التنوّع والتحوّلات في مئة عام

تحرير: أ.د. موسى شتيوي

المشاركون:

أ.د. موسى شتيوي　أ.د. مجدالدين خمش　أ.د. عبدالباسط العثامنة

أ. هاني الحوراني　د. إبتسام العطيات

المجتمع الأردني: قوة التنوّع والتحوّلات في مئة عام

- **المجتمع الأردني: قوة التنوّع والتحوّلات فـي مئة عام**
- **دراسات**
- **تحريـر: الأستاذ الدكتور موسى شتيوي**

المشاركون: الأستاذ الدكتور موسى شتيوي الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش / الأستاذ الدكتور عبد الباسط العثامنة / الأستاذ هاني الحوراني / الدكتورة ابتسام العطيات

- **الناشر: وزارة الثقافة**

عمان ـ الأردن

شارع وصفي التل

ص . ب 6140 ـ عمّان

تلفون : 5699054/5696218

فاكس : 5696598

بريد إلكتروني: info@culture.gov.jo

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2021/10/6104

307

شتيوي، موسى مفضي

المجتمع الأردني: قوة التنوع والتحولات في مئة عام/ موسى مفضي شتيوي.-

عمان: وزارة الثقافة، 2021.

(205) ص

ر.أ. 2021/10/6104

الواصفات:/ الأنظمة الاجتماعية/ / التركيب الاجتماعي/ / الأحوال السياسية/ / تاريخ الأردن/

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

- **رقم الردمك** (978 - 9957 - 94 - 742 -2)

- **الإخراج الفني: نسرين العجو**
- **تدقيق وتحرير: أنس يوسف**

دراسات

المجتمع الأردني:
قوة التنوّع والتحوّلات في مئة عام

تحرير:

أ. د. مــوسى شتيـوي

المشاركون:

أ. د. مــوسى شتيـوي

أ. د. مجد الدين خمش **أ. د. عبد الباسط العثامنة**

الأستاذ هاني الحوراني **د. ابتسام العطيات**

المحتوى

تقديم

لقد تأسّست الدولة الأردنية عام 1921 بعد الحرب العالمية الأولى، بقيادة الأمير (الملك) عبد الله بن الحسين، كجزءٍ من المشروع النهضوي العربيّ، حيث تأسّست الدولة على مبادئ وفلسفة الثورة العربية الكبرى، حاملةً لواء التحرّر العربي في لحظة تاريخية مفصلية من تاريخ المنطقة كاملة، حيث فرض الانتداب البريطاني سلطته على فلسطين وشرقي الأردن والعراق، فيما كانت سوريا ولبنان من حصة فرنسا .

الدولة الجديدة الناشئة ـ بالإضافة لبعدها العربي ـ كانت تسير بخطى واضحة نحو بناء دولة ديموقراطية عصرية، تقوم على مبادئ المشاركة والتعددية السياسية، ولكن منذ نشأتها تأثّرت الأردن وبحكم موقفها الجيو ـ إستراتيجي بالأزمات والحروب والنزاعات الإقليمية، التي كان لها أبرز الأثر على مسيرة وسيرورة تطوّر الدولة والمجتمع الأردني.

خلال هذه المسيرة الطويلة، واجهت الأردنُ العديدَ من التحديات، التي كان مصدر أغلبها خارجياً، ولكنّها أيضاً ساهمت في بروز تحديات سياسة واقتصادية داخلية، كان لها الأثر الواضح على تكوّن وتشكّل الدولة والمجتمع والهُويّة، لكن بالرغم من ذلك، فقد صمد الأردن أمام كلّ هذه التحديات، وتجاوزها بالصبر والحكمة، وقد أبدى الشعبُ والدولةُ صلابةً غيرَ متوقعة في مواجهة هذه التحديات، فاجَأ بها الأعداء والمشكّكين، فيما لم تستطع دول إقليمية كبرى الصمود أمام هذه التحديات.

يأتي هذا الكتاب (المجتمع الأردني: قوة التنوّع والتحوّلات في مئة عام) ليرصدَ أهمَّ التحولات التي خبرها المجتمع والدولة خلال المئة العام المنصرمة في عدد من الجوانب المهمة.

يعالج الفصل الأول (الدولة والمجتمع والهُويّة) أبرز المحطّات والتحوّلات التي أثّرت في بناء الدولة الأردنية منذ نشأتها وحتى اليوم، آخذًا بعين الاعتبار العوامل التي أثّرت على هذه المواضيع، كذلك يُبيّن الفصلُ مركزيّة الهُويّة الوطنية والتحولات التي شهدها الأردن، وخاصة بعد الخمسينات وحتى العقد الأخير من مئوية الدولة الأولى.

أمّا الفصل الثاني، فيناقش المراحل التي مرّ بها تشكّل المجتمع الأردني، والعوامل التي أثّرت فيه، ويركّز الفصلُ على العوامل الداخلية والخارجية منذ عهد الإمارة، مرورًا بدولة الوَحْدة، وصولًا لمرحلة الانفتاح الاقتصادي والسياسي منذ أوائل التسعينات، ويُبيّن الفصلُ وبشكلٍ واضح أنَّ المجتمعَ الأردنيَّ خضع لحالة تشكّلٍ وإعادة تشكّلٍ؛ نتيجةً للظروف التي مرّت بها الأردن والمنطقة.

والفصلُ الثالثُ يرصد ويناقش أهمَّ التحوّلات والتغيّرات حتى اليوم، حيث تستعرض أهمَّ التحوّلات الديموغرافية والتنموية، بالتركيز على التعليم والصحة، ثم يناقش أهمّ التحوّلات التي حصلت على البنية الاجتماعية، بالتركيز على العائلة والقيم الثقافية.

والفصل الرابع يناقش بشكلٍ موسّع تطوّر الخبرة الأردنية في التعامل مع الهجرات القسرية التي تعرّض لها خلال النصفِ الثاني من القرن العشرين، التي ابتدأت مع اللاجئين الفلسطينيين عام 1948، وانتهاء باللاجئين السوريين، كذلك يستعرض الفصلُ الأُطرَ القانونيّةَ والمؤسسيةَ التي طوّرتها للتعامل مع أزمات اللجوء، محدّداً أنَّ البُعد الإنسانيّ والعروبيّ الذي تتميز به الأردن، بالإضافة للمصلحة الوطنية الدولية، كانت من أهمّ المنطلقات لهذه السياسة.

أمّا الفصل الخامس والأخير، فيناقش التحوّلات التي حصلت على واقع المرأة الأردنية منذ تشكيل الإمارة وحتى اليوم، ويرصد الفصلُ التغيّرَ في واقع المرأة التشريعي والقانوني، والمشاركة السياسة للمرأة، بالإضافة لواقع المرأة في التعليم والصحة، كذلك يناقش الفصل تطوّر الحركة النسائية منذ الأربعينات، ومساهمتها في مسيرة تطور المرأة الأردنية في كافة المجالات.

وأخيرًا لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ هذا الكتاب يرصد التحولات المشار إليها أعلاه في الأعوام المئة الماضية، بطريقة علمية وموضوعية، مُصمّمة لرفد المكتبة والقُرّاء والدارسين بشكل تقريري، دون الدخول بالنقاشات والتباينات، والتحليلات المختلفة لبعض المسائل.

الأستاذ الدكتور موسى شتيوي

الفصل الأول

الدولة والمجتمع والهُويّة

الأستاذ الدكتور موسى شتيوي

المقدمة

يناقش هذا الفصلُ تكوّنَ الدولة والمجتمع والهَويّة خلال مئة عام ممتدّة منذ تأسيس الإمارة عام 1921 وحتى الآن، مئة عام من التفاعل العالمي والإقليمي والوطني، لعبت دوراً هامّاً في تشكّل وإعادة تشكّل الدولة والمجتمع والهُويّة.

جاء إنشاء إمارة شرق الأردن كولادة مبكرة ـ ولو جزئية ـ لمشروع النهضة العربية، بعد أن تمكّنت القوى الاستعمارية من إفشال مشروع الثورة العربية الكبرى، بإقامة دولة عربية موحّدة في المشرق العربي، لكنَّ مبادئ الثورة العربية الكبرى التي أطلق شرارتها الشريف الحسين بن علي، تكرّست في الدولة الجديدة في الأردن.

لقد نشأت إمارة شرق الأردن نتيجةَ تفاعلِ ثلاثةِ قوى لم تكن دائماً أهدافها متطابقة، ولكنَّها استطاعت أن تعمل معاً لتكوينِ الدولة الجديدة، هذه القوى هي الإدارة البريطانية الحاصلة على تفويض دوليّ، بتشكيل سلطة الانتداب على شرق الأردن، والأمير عبد الله بن الحسين حامل لواء الثورة العربية الكبرى، وقيمها ومبادئها ومشروعها، والعشائر الأردنية التي وجدت في المشروع الهاشميّ وسيلةً لتحقيق طموحاتها في بناء دولة أردنية حديثة بعد تأسيس الإمارة عام 1921. بالإضافة إلى ذلك، فقد تأثّرت عملية بناء الدولة والهُويّة والمجتمع بالتطورات والأحداث الإقليمية، وخاصة تلك المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

كغيرها من دول المنطقة والعالم، فقد كان على الدولة الناشئة التعامل مع مجموعة من التحديات المتداخلة، وهي المشروعية للدولة الجديدة، وبناء الدولة المركزية ومؤسساتها، وفرض السيادة على الأرض والسكان، وبناء الهُويّة والأمة Nation، وأخيرًا تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية الضرورية لتحقيق الرفاه والاندماج الاجتماعي.

الاستجابة لهذه التحديات والتفاعل فيما بينها، تـمّت بديناميكية عالية من قبل الدولة والمجتمع، ومَـرّت بمراحل زمنية مختلفة، وتأثّـرت بالتحوّلات الداخلية والإقليمية على حدٍّ سواء.

مرحلة تأسيس الإمارة (1921-1948)، وبالرغم من الولادة العسيرة للإمارة في حينه، إلَّا أنَّ الدولة الناشئة استطاعت الحصول على المشروعية في فترة قياسية؛ نتيجةً للبُعد العروبيّ والإسلامي الحداثويّ، المتمثل بإرث الثورة العربية الكبرى، وشرعت في بناء مؤسسات الدولة المركزية من خلال بناء الجيش العربي والمؤسسات المدنية، ولم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى تمكّنت من الاستجابة لحاجات السكان الاقتصادية والصحية والتعليمية، التي لمس السكانُ المحليون نتائجها الإيجابية المباشرة لذلك، بالحصول على الاستقلال عن بريطانيا بعد 25 عاماً من تأسيس الإمارة، نجحت الدولة في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي التدريجيّ، وبناء الهُويّة الوطنية الأردنية، وترسيخ مشروعيتها السياسية.

لقد دخلت الدولة الأردنية في مرحلة جديدة بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، ولاحقًا بعد الوحدة بين الضفتين في العام 1950، لقد شهدت دولة الوحدة توسّعًا في الجغرافيا والديموغرافيا، حيث أصبحت الضفة الغربية جزءًا من الأردن، وضمّت سكان الضفة الغربية واللاجئين الفلسطينيين المُهجَّرين في الضفتين. لقد شهدت هذه المرحلة تطورات مهمة في بناء الدولة، حيث تمّت صياغة دستور جديد، وقطع الأردن شوطًا كبيراً في استكمال الاستقلال الوطني بعد تعريب الجيش عام 1956، وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية بعد عام من ذلك.

كذلك شهدت البلاد توسعًا كبيرًا بالنشاط الاقتصادي والتجاري والزراعي، وخضع المجتمع لإعادة تشكّل مع بروز فئات اقتصادية جديدة، كالطبقة الوسطى والبرجوازية. لقد أخذ تشكّل الهُويّة بعدًا جديدًا، حيث طغت الهُويّة العربية ببعدها الهاشمي، وفسح المجال بتشكل هوية جديدة مشتركة للشعبين وللدولة الأردنية.

لقد أجهض الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967 تجربة الوحدة، وتقـلّصت الجغرافيا الأردنية لحدود الإمارة، ولكن مع توسّع ديموغرافيا الضفة الشرقية؛ بسبب اللاجئين والنازحين، شهد الأردن تطورات غاية في الأهمية، ألقت بظلالها على تشكّل الدولة والهُويّة والمجتمع. لقد تصاعدت الهُويّة القومية الفلسطينية مع نشوء منظمة التحرير بالستينات، ونشاط حركة المقاومة الفلسطينية على الأراضي الأردنية، وتحدّيها للسلطة الشرعية التي أدّت لأحداث 1970-1971، وخروج منظمة التحرير من الأردن لاحقًا.

وكذلك شكّل اعتراف الجامعة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، كممثل شرعيّ ووحيد للشعب الفلسطيني، باستثناء الأردنيين من أصل فلسطيني في الأردن، تحوّلاً مهماً بهذا السياق، هذه العواملُ مجتمعةً أدّت لتركيز الجهود في بناء الدولة والهُويّة على الجغرافيا الشرق أردنية.

في هذه الفترة توسّعت الدولة في القطاع العام والبنية التحتية، والخدمات الصحية والتعليمية، حيث ساهم ذلك في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، وفي هذه المرحلة أيضاً تَـمّ التركيز على بناء الهُويّة الأردنية بموازاة ظهور الهُويّة الفلسطينية النضالية، دون تضادّ معها، ولكنَّها لم تكن خاليةً من التوتر. في العام 1988 ونتيجة لمجموعة من العوامل، أعلن الأردنُّ فكَّ الارتباط مع الضفة الغربية، مكرّساً بذلك الهُويّة الفلسطينية في الضفة والشتات، والهُويّة الأردنية في الأردن، لقد دشّن هذا القرار مرحلة جديدة وحاسمة في بناء الدولة والمجتمع والهُويّة.

بعد قرار فكّ الارتباط مع الضفة الغربية، حصلت في الأردن ثلاثة تطورات أو مسارات تركت آثارًا بعيدة المدى على الدولة وبنيتها، والهُويّة الوطنية والمجتمع الأردني نفسه.

التحوّل الأول هو تبني نهج الليبرالية السياسية بعد إلغاء حالة الطوارئ، والشروع بعودة الديموقراطية الانتخابية، وإجراء الانتخابات البرلمانية في الضفة الشرقية ولأول

مرة منذ عام 1966. كذلك ونتيجة للأزمة الاقتصادية في العام 1987، شرعت الدولة في تنفيذ برنامج طويل الأمد لإعادة هيكلة الاقتصاد، كان من أبرز معالمها التحوّل للقطاع الخاص، وتغيير دور الدولة الاقتصادي.

أما التطور الثالث، فقد كان إبرام اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل عام 1994، بعد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل 1993، في مسار كان يجب أن يفضي لإقامة دولة فلسطينية. هذه التحولات الكبرى الثلاثة، وتفاعلها مع بعضها البعض، أوجدت ديناميكية جديدة، وتركت آثارها على استكمال بناء الدولة والهُويّة، ومهّدت الطريق لتحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

في هذا الفصل سوف نستعرض أهـمّ التطورات في تلك المحطات، التي أثّرت على تشكّل الدولة والمجتمع والهُويّة، وإعادة تشكلهما نتيجة للظروف الإقليمية والتطورات الداخلية.

أولاً: المشهد قبل تأسيس الإمارة: جذور الدولة والمجتمع والهُويّة

لم تكن منطقة شرق الأردن، المعروفة اليوم بالمملكة الأردنية الهاشمية، وحدةً اجتماعيّةً وسياسيّةً قائمةً بذاتها قبل تأسيس الإمارة في العام 1921، حيث كانت تشكّل الجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية، الخاضع سياسياً وإدارياً للإمبراطورية العثمانية، باستثناء معان والعقبة المرتبطتين حينها بالحجاز، ولكنّها كانت تشكّل منطقة جغرافية تنطوي على ارتباطات معقدة بين سكانها.

كان ارتباط هذه المنطقة بالدولة المركزية في أنقرة ضعيفاً حتى بداية القرن التاسع عشر، عندما بدأت الدولة العثمانية بتطبيق مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية، والإجراءات الاقتصادية التي ترتّبت عليها ردود فعل سلبية من قبل السكان المحليين في بعض المناطق، على شكل ثورات أو احتجاجات، هذه

الإصلاحات وردّات الفعل الغاضبة عليها، كان لها أثر كبير على تطور فكرة الإدارة المركزية والتضامن المجتمعي[1].

التطور الأول يرتبط بالإصلاحات الإدارية، التي تمثّلت بنشوء التنظيمات، حيث تـمّ ربط القرى والمدن في شرق الأردن بالحكومة المركزية بشكل أكبر، والثاني يرتبط بتعزيز الاستقرار البشري من خلال إجراءات مشجعة على الزراعة.

بالجانب الأول ولتأكيد وتعزيز سلطتها على الأرض، أطلقت السلطة العثمانية مجموعة من المبادرات المتعلقة بملكية الأراضي من جانب، وبالتنظيمات الإدارية من جانب آخر؛ بهدف إنشاء جهاز إداري في الأطراف، يساهم بإدارة شؤون البلاد، الإصلاح الإداري شمل التقسيمات الإدارية ونظاماً قضائيّاً، وخدمةً مدنيةً مبنيةً على أساس اجتماعي، من خلال ممثلين محليين في المجالس الإدارية، ومجالس البلديات، ونظام المحاكم.

هذه السياسة الإصلاحية شكّلت بداية جديدة لإدارة شؤون البلاد، والتي تقوم على منح المسؤولية للسكان المحليين؛ بهدف تعزيز الولاء والطاعة للحكومة المركزية، لقد نجحت هذه التجربة نسبيًا في شرق الأردن، حيث إنَّه مع نهاية القرن التاسع عشر، تـمَّ إعداد هذه الترتيبات في عجلون والبلقاء، ولاحقاً الكرك ومعان[2].

أما بالنسبة لتشجيع الاستقرار، فقد لجأت السلطة المركزية لتعزيز الزراعة في الأراضي غير المزروعة، حيث اعتمدت في جزء كبير منها على المهاجرين الشركس والشيشان من خلال تسجيل الأراضي، وتحويلها إلى قيمة إنتاجية.

من جانبٍ آخرَ، فقد قامت السلطات بتعزيز دور التجار، بحيث أصبح لديهم إمكانية لتوزيع المنتجات وتعزيز عمليات الإقراض، الأنشطة التجارية ساهمت في ربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد السوري والمتوسطي بشكل عام، أغلب هؤلاء التجار جاؤوا من سوريا وفلسطين بتشجيع من السلطات العثمانية، ومع مرور الوقت أصبحوا جزءًا من المجتمع والعملية الاقتصادية المحلية[3].

هذه المبادرات القادمة من دمشق كانت تهدف لتعزيز السلطة المركزية على شرق الأردن وقضاء عجلون تحديداً، وذلك من خلال حماية الزراعة واستدامة الإنتاج وجمع الضرائب، خاصة مع وجود القبائل التي لم تكن تلتزم بالقانون التركي، كذلك سعت السلطات العثمانية إلى فرض التجنيد الإجباري على السكان.

لتعزيز السياسة الاقتصادية، وفي نهاية القرن التاسع عشر 1878، تَـمَّ توطين ما يقارب 25.000 من الشركس والشيشان في منطقة عمّان، ووادي السير، وجرش، ومأدبا، ومع بداية القرن العشرين، تمّ نشوء خمسة قرى شركسية/ شيشانية جديدة في ناعور، والزرقاء، والسّخنة، والرصيفة وصويلح.

إنَّ توطين الشركس والشيشان في شرق الأردن، احتلَّ مكانة مركزية بالنسبة للعثمانيين؛ لسببين: الأول: أنَّها كانت إستراتيجية لتشكيل منطقة عازلة ضد غارات البدو، وتأمين الحماية للمزارعين، والثاني: لإعطاء زخم للزراعة وتشجيع الاستقرار، ولأجل ذلك تـمّ إعطاؤهم الأرض، وإعفاؤهم من الضرائب.

لقد كان الهدف من السياسة العثمانية تأسيس الملكية والضريبة على كلّ قطعة منتجة في المنطقة، والذي أدّى تطبيقيه لنشوء عشرات القرى والمناطق الزراعية في كافة المناطق. لم تنجح سياسة الإخضاع والسيطرة في كل المناطق، حيث تـمّت مقاومتها ورفضها من قبل البعض، وخاصة في المناطق الجنوبية[4].

إنَّ جهود الأتراك لفرض الإدارة المركزية، وجمع الضرائب والتجنيد الإجباري، وسحب السلاح، قد قوبلت بالرفض؛ لأنَّها تعارضت مع المصالح المحلية والأعراف الاجتماعية، وشكّلت تهديداً للسلطة التقليدية التي كان يتمتع بها الزعماء والشيوخ المحليون. لم يمضِ وقت طويل على هذه السياسة حتى اندلعت ثورتان في جنوب الأردن، الأولى في الشوبك، والثانية في الكرك، واللتان تـمَّ سحقهما بقساوة بالغة.

الأولى: كانت في قرية الشوبك عام 1905، التي تقع جنوب الكرك، في هذا العام فرض الضباط الأتراك على النساء في القرية عملاً قسرياً لنقل المياه من الينابيع في

أسفل الجبل للقلعة، مكان إقامة الضباط والجنود، والتي قد يكون تـمّ فرضها كعقاب للقرية؛ لعدم طاعة السلطة العثمانية المتكررة.

لقد شكّل هذا سبباً مباشراً للانتفاضة ضد السلطات، بدايةً في الشوبك، ولاحقًا في المناطق المجاورة التي هبّت لنجدة أهل القرية، لكن لم يدم التمرد طويلًا، حيث تمّ إرسال قوات من الكرك لقمعه، وتعرّض المشاركون لعقاب قاسٍ من السلطات، ولكنَّها شكّلت سابقة في مقاومة السلطة المركزية والتضامن الجماعي.

أمّا الثورة الثانية، والتي كانت أكثر عمقًا وشمولية، فقد كانت في مدينة الكرك عام 1910، والتي اصطلح على تسميتها بـ «هيّة الكرك».

الأسباب التي أدّت للتمرد في الكرك، كانت أكثر تعقيداً، ولكن يمكن إجمالها بالتالي: عدم قدرة أو رغبة الحكومة التركية بالاستمرار بدفع الرواتب للقادة المحليين، الضرائب التي أصبحت أكثر من طاقة وقدرة المواطنين، فرض التجنيد الإجباري للجيش العثماني، وأخيراً محاولة سحب السلاح من سكان الكرك والمناطق المجاورة.

بالرغم من أنَّ الثورة بدأت في الكرك، ولكنها انتقلت إلى معان والطفيلة لاحقًا، بالإضافة لذلك، فإنَّ التضامن في رفض دفع الضرائب من قبل الفلاحين، كان أكبر تعبيراً عن دعم المقاومة الشعبية، حيث كان ذلك واضحاً في عجلون، الذين أوقفوا دفع الضريبة للحكومة في البداية، ولكن تـمَّ استئناف دفعها بعد تخفيضها بشكل كبير، كذلك الحال، فقد كان هناك مقاومة من قبيلة بني حميدة لدفع الضرائب للحكومة المركزية[5].

ثورة الكرك استمرّت لثمانية أيام، حتى جاءت القوات العثمانية من دمشق لإخماد التمرد في المدينة، من خلال مجزرة عشوائية، حيث تـمّ اعتقال المئات، وتمّ إعدام خمسة من قادة التمرد في الكرك وخمسة في دمشق، ولكن لاحقاً تـمّ إجراء تسوية، بحيث يدفع أهل المدينة تعويضات لممتلكات الدولة، التي تـمّ تدميرها أثناء الثورة على شكل أقساط، ولكن صدر لاحقًا إعفاء من ذلك بعد عامين من الثورة.

بالإضافة للسياق الأردني، يمكن فهم ثورة الكرك في السياق الإقليمي بما يمكن تسميته بالثورات الصغرى، التي اندلعت ضد الحكم العثماني، لقد حفّزت ثورة الكرك بعض الثورات في سوريا وجبال الدروز والحجاز، وغيرها من المناطق، وكانت بداية لتوحيد القبائل العربية للاستقلال عن العثمانيين[6]، أمّا الأردن، فيمكن إدراج ثورتي الكرك والشوبك في سياق الإرهاصات الأولية لتطور الدولة والهُويّة الأردنية.

بالرغم من أنَّ الثورة حدثت في الكرك، إلَّا أنَّها تلقّت دعمًا وتضامنًا من قبل المناطق المجاورة كالطفيلة ومعان، وأبعد من ذلك في عجلون، وهذا مؤشّر على الشعور بالمصالح المشتركة والتضامن للدفاع عنها.

بالإضافة للتطورات والتحولات المحلية، ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى، كان للهاشميين التأثير الحاسم في ظهور الحركة القومية العربية، ليس فقط في الحجاز، ولكن في كلّ منطقة الهلال الخصيب بما فيها شرق الأردن.

الهاشميون الذين يعود نسبهم لآل هاشم من قبيلة قريش، مُنحت لقب «الشريف» نتيجة للمكانة السياسية والدينية التي يحظون بها في المنطقة، الشريف حسين بن علي أمير مكة، وأبناؤه فيصل وعبد الله، كانوا القيادات الرئيسية في ظهور الحركة القومية العربية، وخاصة في المشرق العربي، بالرغم من أنَّ الثورة العربية لم تحقّق كلّ أهدافها؛ بسبب نكث البريطانيين لوعودهم، إلَّا أنَّها كانت الرائدة في انبثاق وتطور القومية العربية بنسختها الأولى، وفي تكوّن دول بالمشرق العربي بشكل خاص.

لقد جاءت الثورة العربية تتويجًا للجهود الهاشمية الرافضة لسياسة التتريك، وللاستقلال عن تركيا، وبالتعاون والتنسيق مع القوميين العرب في بيروت ودمشق خاصة، بعد القمع والتنكيل بهم من قبل تركيا.

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، واصطفاف تركيا لجانب ألمانيا، انتصر الأمير فيصل لاستقلال سوريا ولبنان، والاتفاقية التي نجمت عن مراسلات الحسين مكماهون 1916، والتي تكلّلت بالثورة العربية على الأتراك، مقابل تعهّد البريطانيين

بالاعتراف بمملكة عربية في سوريا الكبرى بقيادة الشريف حسين بني علي[7].

أعلن الحسين بن علي شرارة الثورة العربية الكبرى ضد تركيا في حزيران 1916، وانطلق بعد عام الجيش العربي باتجاه سوريا من الأردن، حيث شاركت أهمّ القبائل الأردنية مع جيش الثورة بقيادة الأمير فيصل، حتى تمكّن من إقامة أول دولة مستقلة في بلاد الشام بعد زوال الدولة العثمانية، حيث شملت حدودها الولايات السورية العثمانية، أي منطقة بلاد الشام الحالية.

لقد ترأس الملك فيصل بن الحسين كأمير بين 1918-1920، ثم كملك في آذار 1920 الدولة الجديدة بعد إعلان الاستقلال، ولكنَّ الحلفاء لم يعترفوا بالدولة الجديدة، كما أنَّ فرنسا نظرت لفيصل كحليف لبريطانيا، ودفعت إلى حلِّ المملكة في 23/ 7/ 1920 بعد معركة ميسلون واحتلال دمشق. لقد كان ذلك تنفيذاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو السرية بين بريطانيا وفرنسا، والتي أصبحت رسمية في مؤتمر سان ريمو 1920، والتي نصّت على تقسيم بلاد الشام بين فرنسا وبريطانيا، حيث أصبحت سوريا ولبنان من حصة فرنسا، وفلسطين والأردن والعراق من حصة بريطانيا.

عندما أنشئت حكومة فيصل عام 1918 في دمشق، تمّ مدُّ نفوذها إلى شرق الأردن، حيث أصبح شمال الأردن جزءاً من ولاية حوران، أما بقية المناطق من البلقاء للجنوب، فقد خضعت للجيش العربي بمساعدة وحدة صغيرة من الجيش الإنجليزي[8].

بالرغم من قصر الفترة الزمنية التي قضتها منطقة شرق الأردن تحت إدارة الحكومة الفيصلية، إلا أنَّها كانت مهمة في بناء الإمارة لاحقاً، حيث مهّدت الحكومة لإعادة البلاد إلى طبيعتها، ولذلك فقد أبقت على النظام الإداري العثماني، واستأنفت إدارة المناطق المختلفة بمساعدة الشرطة. بالمقابل، قدّمت الحكومة عدداً من الخدمات، كإنشاء بعض المراكز الصحية والمدارس، وإصلاح نظام الاتصالات، وإعادة تشغيل المحاكم، وتوزيع المساعدات كالبذور والماشية على المزارعين المُعدمين نتيجة للحرب،

بالإضافة لذلك، فقد قامت الحكومة بالتواصل مع شيوخ القبائل المهمة، وعقدت تحالفات معهم، وحصلت على ولاء أغلبهم.

لكنَّ تخلي بريطانيا عن الملك فيصل، أضعف قدرة الحكومة الفيصلية على الاستمرار في إدارة البلاد، وتوفير الحماية وتقديم الدعم، ممّا أدّى إلى تراجع السلطة المركزية على البلاد. لقد أدّت نهاية الحكم الفيصلي في سوريا إلى ظهور النخبة المحلية في شرق الأردن، ومحاولة ملء الفراغ، لذلك تـمّت إقامة إدارة محلية من شيوخ القبائل الأساسية في البلاد، من خلال إنشاء ثلاث «حكومات محلية» في كلّ من عجلون والسلط والكرك في عام 1920، لم تتكلّل تجربة الحكومات المحلية بالنجاح لأسباب كثيرة، منها عدم توفر الدعم المالي والإداري من بريطانيا، ولاستمرار النزاعات العشائرية داخل تلك الحكومات، ممّا مهّد الطريق لدور أكبر للانتداب البريطاني(9).

فشل الحكومات المحلية ساعد في إقامة إدارة مركزية بالبلاد من قبل بريطانيا كسلطة انتداب، حيث تمّ فصلُ شرق الأردن عن فلسطين. إنَّ حالة عدم الاستقرار التي سادت في البلاد في تلك الفترة، مهّدت الطريق لقيام كيان سياسي جديد منفصل عن سوريا وعن فلسطين، بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين.

ثانياً: إمارة شرق الأردن

بعد الاحتلال الفرنسي لسورية، وخروج الملك فيصل منها في آب 1920، قرّر الملك حسين في الحجاز استعادة سورية بقوة السلاح، لقد وقع الاختيار على الأمير عبد الله وزير الخارجية في مملكة الحجاز لقيادة الحملة العسكرية، حيث وصل إلى معان على رأس قوة عسكرية كبيرة، وبدأ الأمير عبد الله بالتعبئة العسكرية والسياسية لحملته مع شيوخ القبائل بالأردن، بالإضافة إلى القوميين السوريين الذين انضمّوا للأمير عبد الله بعد سقوط حكومة فيصل.

في هذه الأثناء تـمَّ عقد مؤتمر وطني بأمّ قيس، شارك به شيوخ القبائل في 13 أيلول

1920، حيث طالب المؤتمر بإقامة دولة عربية في الأردن مستقلة عن بريطانيا، وبرئاسة أمير عربي، اعتبر المجتمعون أنفسهم جزءاً من الأمة العربية، وكان لهم موقف واضح ضد الانتداب البريطاني، وضد الاستيطان اليهودي في فلسطين.

حيال تلك التطورات، اتفقت الحكومة البريطانية مع الأمير عبد الله على حكم البلاد، حيث تـمَّت دعوة الأمير عبد الله للقدس، والتقى بأركان ممثلي الحكومة البريطانية، وعرض تشرشل الخطة البريطانية بشأن المشروع الهاشمي بإقامة المملكة العربية. تضمّنت الخطة التخلّي عن سوريا، وتتويج فيصل ملكاً على العراق، وبقاء الأمير عبد الله في شرق الأردن، لذلك فقد تـمَّ الاتفاق على إقامة حكومة وطنية مستقلة إداريًا في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله، بحيث تقوم بريطانيا بمساعدة الحكومة على توطيد الأمن، على أن تكون مدة الاتفاقية ستة شهور خاضعة للتقييم.

شكّلَ الأمير عبد الله بعد عودته لعمان أول حكومة أردنية في 11 نيسان عام 1921، وفي نهاية فترة الشهور الستة، قرّرت بريطانيا استمرار إدارة البلاد برئاسة الأمير عبد الله، لاحقاً في عام 1922 قرّر مجلس عصبة الأمم صيغة الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث تمّ استثناء شرق الأردن من أحكام وعد بلفور، وتمّ أيضاً تحديد المناطق التي تشملها شرق الأردن، باستثناء معان والعقبة التي انضمّت لشرق الأردن عام 1925. لقد طالب الأمير الجانب البريطاني باستقلال شرق الأردن استقلالاً تاماً، ولكنَّ الحكومة البريطانية اتبعت نهج المماطلة، ولم تقم بالاعتراف بالإمارة إلا في عام 1923، مشترطة أن تكون حكومة دستورية[10].

بعد اعتراف بريطانيا بإمارة شرق الأردن، بدأ الأمير بتنظيم الأمور الإدارية في البلاد على ضوء الوضع الجديد، منذ تشكيل الإمارة وحتى عام 1928، عندما صدر قانون أردني جديد، بقيت البلاد تدار حسب قانون إدارة الولايات العثمانية، من حيث التقسيمات الإدارية والضرائب وغيرها. القانون الجديد وتحت مسمى إمارة شرق الأردن، قسّم البلاد إلى أربعة ألوية وثمانية أقضية، ومجالس لكل منها. بالإضافة

للإدارة المدنية، فقد استمرّت عملية بناء الدولة الإدارية والمالية والعسكرية، ولكن بحضور ومشاركة مباشرة من الانتداب البريطاني، حتى إبرام المعاهدة الأردنية البريطانية في عام 1928[11].

لقد شكّلت هذه المعاهدة بداية وانطلاقة جديدة لاستكمال بناء الدولة، وكانت خطوة مهمة في ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، ممهدة بذلك التحرّر من الانتداب البريطاني.

لقد كان من أهم بنود الاتفاقية وضع قانون أساسي للبلاد (دستور)، وتنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير، وتقديم معونة مالية سنوية من بريطانيا، في المقابل أعطت الاتفاقية الحكومة البريطانية حقّ الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرق الأردن، والإشراف على الامتيازات، واستثمار الموارد الطبيعية، وإنشاء السكك الحديدية وغيرها.

لقد أفسحت الاتفاقية المجال للولوج إلى مرحلة جديدة من بناء المؤسسات الدستورية للدولة الأردنية، مباشرة بعد توقيع المعاهدة، تمَّ استحداث القانون الأساسي الذي أرسى القواعد الأساسية لمؤسسات الحكم عام 1928، نصَّ القانون الأساسي على أنَّ الأمير هو رئيس الدولة، ومنح السلطات التشريعية والتنفيذية بكافة أبعادها وتفاصيلها، كتعيين رئيس الوزراء والوزراء، وإقالتهم وقبول استقالتهم، وتعيين كبار موظفي الدولة، وإقالتهم وقبول استقالتهم، وإصدار الأوامر بإجراء انتخابات المجلس التشريعي، ودعوته للاجتماع وحلّه، وغيرها، كالتصديق على القوانين ومراقبة تنفيذها.

كذلك نصَّ القانون الأساسي على إنشاء مجلس تنفيذي، يتكون من رئيس وخمسة أعضاء، يُعيّنهم الأمير بناء على توصية من الرئيس، كما ارتبطت السلطة التشريعية بالأمير والمجلس الذي يتكون من ممثلين منتخبين، بحيث يراعي التمثيل العادل للأقليات، كما أقرّ القانون الأساسي وجود ثلاثة أنواع من المحاكم، وهي المدنية

والدينية (المحاكم الشرعية الإسلامية ومجالس الكنائس)، بالإضافة للمحاكم الخاصة.

كذلك نصَّ القانون الأساسي على المساواة بين المواطنين الأردنيين في الحقوق، بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللغة، وصون الحريات الشخصية. بالرغم من تركّز السلطة بيد الأمير، إلَّا أنَّه يمكن اعتبار القانون الأساس لحظة حاسمة في تكون الدولة وبناء مؤسساتها(12).

بالمقابل، فقد أعطت المعاهدة البريطانية صلاحيات للانتداب البريطاني، شكّلت منطلقاً لنشوء الحركة الوطنية الأردنية، التي أكّدت عبر عدة مؤتمرات وطنية على شرعية الأمير عبد الله بالحكم، ولكنَّها كانت تعارض النفوذ البريطاني وسياساته في الأردن.

لقد أعطى القانون الأساسي قوة الدفع لإجراءات بناء مؤسسات، وبشكل خاص الإدارة المركزية، وتحقيق الإصلاح الإداري والمالي مستفيدين من التجربة الأوروبية في كافة مستويات الإدارة المركزية والمحلية.

بناء المؤسسات البيروقراطية وإنفاذ القانون، وفرض السيادة، لا يكتمل بدون بناء جيش وقوات أمنية، وبالتالي فقد حظي الجيش العربي باهتمام كبير في عملية البناء هذه، وتم توحيد كافة الفروع الأمنية كالشرطة والدرك، وحرس الحدود، وتحت قيادة واحدة.

إن تكّون الدولة وبناؤها لا يقتصر فقط على بناء المؤسسات والجيش على أهمية ذلك، ولكن أيضاً بعلاقتها بالمجتمع ومكوناته، وبحصولها على الشرعية والقبول كما أسلفنا سابقًا، فإنَّ مشروعية النظام أو الأمير قامت على عدة أسس، منها البعد الديني المرتبط بالأسرة الهاشمية، والقومي المرتبط بالثورة العربية الكبرى، ومشروعية الإنجاز التي تمتعت بها الدولة الأردنية منذ بداياتها.

هذه الصفات وجدت القبول عند غالبية الأردنيين، وشكّلت الثورة العربية

الكبرى بداية المشروعية، ولكنَّها تكرست على الأراضي الأردنية ببعدها الوطني، حيث بايعت غالبية القيادات الأردنية الأمير المشروع الهاشمي وإنَّ الدعم الذي قدّمته العشائر الأردنية لمشروع الهاشميين، يجب أن ينظر إليه كعملية تاريخية محددة في بناء الدولة في مراحل تكونها الأولى.

لقد سعت الدولة لإدماج العشائر الأردنية في بناء الدولة الأردنية، وتقبلهم للنظام السياسي، خلال هذه العملية كان للعشائر مصلحة واضحة في إقامة الدولة المركزية واستمرارها، واستطاعت الدولة أن تقوم بعملية الاندماج للعشائر بدون عنف أو إكراه يُذكر، لذلك فقد سمحت الدولة للعشائر بأن تقتطع لها دورًا سياسياً في إطار الدولة الحديثة. الحالة الأردنية تبرز كحالة مميزة أو خاصة في تجربة بناء الدولة مقارنة مع بعض التجارب في بناء الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي لجأت بعضها للعنف أو الإكراه، وإخضاع العشائر لسلطة الدولة الذي نجم عنه إقصاؤهم وتهميشهم.

لقد لعبت العشائر دورًا مركزيًا في تطور الدولة والهُويّة الوطنية، بعكس الدول المجاورة، التي اعتمدت على النخبة المدنية، المملكة الأردنية الهاشمية دمجت العشائر والعشائرية بالنظام السياسي، وبنت عليه كجزء من مشروعيتها وبقائها منذ البداية، مع الثورة العربية والتحالف العشائري مع الهاشميين[13].

لذلك وضعت الدولة أسس الحكومة المركزية، وعلاقتها مع المجتمع بطريقة أشبه بتقسيم العمل بين الدولة والعشائر، حيث كان للشيوخ دور مهم في القضايا الاجتماعية المحلية، كفضّ النزاعات وغيرها، ممّا سمح لهم بالاحتفاظ بدرجة من الاستقلالية.

بالمقابل، الإمارة اكتسبت صفات الدولة الحديثة، واستطاعت تكريس السيطرة على الحدود، وجمع الضرائب، وتنامي قوة السلطة المركزية، لذلك ومع نهاية العقد الأول من عمر الدولة، تأثر معظم السكان إيجابيًا ببناء الدولة، وخبرت احتكاك مهم

معها، سيما مع التوسّع في الخدمات التعليمية والصحية، وفرض الأمن والاستقرار.

لقد ساهم الدمج التدريجي للعشائر في الجيش وأجهزة الدولة كافة، في الضعف النسبي للسلطة العشائرية، وانحسار دورها في قضايا تحدّدت؛ لأنَّها أصبحت جزءاً من بنية وهُـوية الدولة.

إنَّ أهمّ تركة للإمارة في تلك الفترة، هي قدرتها على إيجاد نوع خاص مميز الهُويّة الأردنية الممزوجة بالبعد القومي العربي، والذي تمّ تقبّله بسهولة من قبل كافة فئات المجتمع، ولتأكيد المكانة المهمة للعشائر الأردنية، فقد تمّ إقرار قانون للمحاكم العشائرية في عام 1924، والذي كان يُعنى بفضّ النزاعات والخلافات بين العشائر الكبيرة والأطراف الاجتماعية الأخرى بكافة تفاصيلها وأبعادها، وبقي هذا القانون نافذاً حتى صدر قانون جديد للإشراف على البدو عام 1936، والذي بقى سارياً حتى العام 1976[14].

أما بالنسبة لتشكل المجتمع، فقد لعبت الدولة دورًا حاسماً في التكوين الاقتصادي/ الاجتماعي، من خلال إجراءات بناء المؤسسات الإدارية والأمنية، والسياسات الخاصة بالاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ونمو المدن والقرى. في بداية نشوء الإمارة، قُدِّر عدد سكان الأردن بحوالي ثلاثمئة ألف نسمة، مقسّمين تقريبًا بين النمط الزراعي/ القروي، والنمط البدوي/ الرعوي.

كانت غالبية السكان من الفلاحين يعيشون بشكل مستقر أو شبه مستقر في القرى في المناطق التي تتمتع بخصوبة التربة وتوفر المياه، كان النمط التقليدي والأسري هو الطاغي على التنظيم الاجتماعي، حيث كانت بعض القرى تتكون من عشيرة واحدة، بينما البعض الآخر يتكون من عدة عشائر، كذلك شكّلت الأسرة الممتدة الوحدة الاجتماعية الأساسية، كانت الفوارق الطبقية في القرى شبه معدومة، حيث كانت الغالبية تعمل بالزراعة، مع وجود عدد محدود من الحرفيين والفنيين، وبعض محلات البقالة الصغيرة، التي توفّر بعض المواد غير المتوفرة من الإنتاج الزراعي[15].

بالإضافة للقرى، فقد كان هناك عدد محدود من المدن التي كانت أقرب لأن تكون قرى كبيرة، كإربد والسلط وعمان والكرك، وقد اكتسبت المدن أهميتها من كونها مراكز إدارية تشمل القضاء والنشاط السياسي والديني والتعليمي. بالإضافة للإدارة، فقد كانت تضمّ هذه المدن فئات الحرفيين والتجار ورجال الأعمال، والأثرياء المزارعين، وكانت المدن تضمّ المرافق العملية والتعليمية، ودور العبادة من المساجد والكنائس، وكما هو الحال في القرى، فقد كانت العشائر تشكّل التنظيم الأساسي بالمدينة، وكانت أغلب المدن مقسمة إلى حارات أو مناطق، تقطنها عائلات أو عشائر مختلفة.

بعكس القرى، شهدت المدن تمايزاً طبقياً أكبر، حيث إنَّ أغلب تلك المدن تنقسم إلى طبقتين أساسيتين: الأولى كانت تشمل كبار الملاكين والتجار، والموظفين العسكريين والمدنيين، ورجال الدِّين، وحجمها صغير نسبياً، والطبقة الثانية كانت تضمّ الحرفيين وأصحاب المحلات الصغيرة والعمال، والعمال الزراعيين، ويشكّلون غالبية المدن.

أما النمط الثالث من السكان، فكانوا يعيشون في البادية الأردنية، ويعتمدون على الرعي، وينقسمون إلى قسمين أساسيين: مُربي الإبل ومربي الأغنام. مربّو الإبل كانوا يعيشون في قلب البادية، ضمن مناطق وحدود جغرافية لها مراعٍ محددة، قد يشترك أحياناً بها مع قبائل أخرى، وكانت القبائل الكبيرة تتمتع بسطوة علَى القبائل الصغيرة، ولم تخلُ حياة البداوة من الصراعات على المراعي وغيرها، تكرّس بهذا النمط التنظيم القبلي التقليدي ذي الزعامة العشائرية، التي كانت تفرض الخاوة على الفلاحين والعشائر الصغيرة[16].

أما مربّو الأغنام، فكانوا يعيشون بين البادية والمناطق الزراعية، ويتنقلون للبادية شتاءً والمناطق الزراعية صيفاً طلباً للكلأ والماء، بالإضافة لذلك، فهناك فئة الحرفيين الذين كانوا يتنقلون بين القبائل الصغيرة، حيث كان بعضهم يلتصق بالقبائل الكبيرة، وينتقل معها وتحت حمايتها.

بالإضافة لهذه التقسيمات الاقتصادية الاجتماعية، فقد كانت الإمارة فسيفساء

جغرافية إثنية ودينية متجانسة مع بعضها البعض، فإثنيًا هناك الشركس/ الشيشان الذين هاجروا للأردن من بلاد القوقاز، ويدينون بالإسلام، حيث استقرّوا في المناطق الزراعية، كذلك شكّل المسيحيون العرب الفئة الثانية من السكان، وكانوا يعيشون في القرى والمدن الأردنية.

بالإضافة لذلك، فقد ضمّت المدن الأردنية نسبة من السوريين واللبنانيين، والفلسطينيين والحجازيين الذين قدموا لشرق الأردن بشكل أساسي، قبل وبعد تشكّل الإمارة، وكانوا يعملون بالتجارة، ولاحقًا المؤسسات البيروقراطية، كلّ هذه الفئات، بالإضافة للعرب المسلمين، تمّ دمجهم في مؤسسات الدولة المختلفة، بينما عمل جزء منهم بالتجارة والصناعة، وأخيرًا كانت هناك نسبة بسيطة من المهاجرين الأرمن، الذين عملوا بالأعمال الحرفية المتخصصة، هذه الفئات المختلفة شكّلت حالة مميزة في العيش المشترك، وكانت تنضوي تحت الهُويّة الوطنية الأردنية[17].

هناك تطورات مهمة متداخلة كان لها أثر في تشكّل المجتمع الأردني، وزيادة اندماجه مع الدولة، ومع بعضه البعض، لقد كانت هذه العملية ممتدة منذ تشكيل الإمارة وحتى نهايتها، وهذه العوامل هي بناء الدولة المركزية، وفرض السلطة، والتوسع في الخدمات والتحولات الاقتصادية.

لقد كان لإجراءات بناء الدولة وتحديد جغرافيتها، وبناء المؤسسات الإدارية والدستورية، والمؤسسة العسكرية، أثر كبير على تشكل المجتمع الأردني، إنَّ بناء مؤسسات الدولة المدنية والدستورية والعسكرية، وإخضاع فئات المجتمع المختلفة بكافة المناطق لها، قد مهّد الطريق لاندماج تدريجي وطوعي بهذه المؤسسات، وخاصة من خلال المؤسسة العسكرية، في البدء بعملية توطن طوعية، ممتدة للمناطق الرعوية وشبه الرعوية، كما هو الحال بالنسبة للمدن والقرى، لذلك يمكن القول إنَّ الجيش العربي الأردني لعب دورًا حاسماً في عملية الاندماج الاجتماعي لكافة الفئات، وتشكّل الهُويّة الوطنية الأردنية.

كذلك الحال، فقد أولت الإمارة أهمية كبيرة للتعليم المدرسي، حيث كان عدد المدارس في بداية تشكل الإمارة 44 مدرسة، زادت إلى 77 مدرسة، العشرينات منها عشر مدارس للإناث، كذلك نمت المدارس الخاصة، حيث ارتفع عددها لتصل إلى مئة مدرسة في نهاية العشرينيات، كانت مقسمة بين مدارس الطوائف المسيحية (57) مدرسة، ومدارس المسلمين (43)، ولكن مع بداية الحرب العالمية الثانية، تراجع عدد المدارس الخاصة إلى (77) مدرسة، ولم يكن هناك أية جامعات، ولكنَّ الدولة لجأت لنظام البعثات الخارجية في تلك الفترة[18].

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، بدأت مطالبة الأمير بإلغاء اتفاقية التعاون مع بريطانيا للعام 1928، وباستقلال الإمارة عنها، بعد فترة من المماطلة وافقت الحكومة البريطانية على ذلك في العام 1946، بعد توقيع معاهدة التحالف الأردنية البريطانية، والتي نصّت على اعتراف بريطانيا بشرق الأردن دولة مستقلة، وبالأمير عبد الله ملكاً عليها، وأقامت معها تمثيلاً دبلوماسياً، أعلن استقلال الأردن في 25 أيار عام 1946، باسم «المملكة الأردنية الهاشمية»، والأمير عبد الله ملكاً عليها، حيث تمَّ تعديل الدستور على إثر ذلك.

في نهاية الأربعينات قطعت الأردن شوطًا كبيراً في بناء مؤسسات الدولة الأردنية الإدارية والسياسية، واستطاعت الدولة المركزية أن تدمج بشكل تدريجي أغلب فئات المجتمع بتلك المؤسسات، وكانت في طريق بناء دولة ديمقراطية حديثة، كذلك، فقد استطاعت بلورة هوية وطنية أردنية بطابع عربي، تنخرط فيه كافة الفئات الاجتماعية، بالمقابل بدأت الحياة بالتطور، وازدادت الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية كالتجارة والصناعة وغيرها.

مرحلة جديدة ابتدأت عندما تمّ الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل عام 1948، ونشوب الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، لقد شارك الأردن في الحرب، واستطاع أن يسيطر ويحافظ على القدس الشرقية والضفة الغربية، وبعد عدة مؤتمرات شعبية في

فلسطين كان أهمها مؤتمر أريحا عام 1949، الذي شارك به طيف واسع من الفلسطينيين، ثم الإعلان عن الوحدة عام 1950، وأصبحت المملكة الأردنية الهاشمية تضمّ الضفة الغربية والشرقية.

ثالثاً: من دولة شرق الأردن إلى دولة الوحدة

الهجرة القسرية الفلسطينية للأردن نتيجةً لحرب عام 1948، وإعلان الوَحْدة بين الضفتين عام 1950، أدّتا للتغيير في الجغرافيا والديموغرافيا، ودخلت الأردن في مرحلة جديدة ومعقدة من بناء الدولة وتشكّل المجتمع. التركيب الديموغرافي للمملكة تغيّر بشكل دراماتيكيّ، حيث كان عدد سكان شرق الأردن بتلك الفترة يناهز أربعمئة ألف مواطن، بينما كان عدد سكان الضفة الغربية حوالي ثمانيمئة ألف، نصفهم تقريباً من اللاجئين، كذلك فقد استوطن منهم بالأردن حوالي مئتي ألف لاجئ، غالبيتهم تسكن في مخيمات أقيمت لهذه الغاية.

منحت الحكومة الأردنية الجنسية لكلّ اللاجئين المقيمين في الضفة الشرقية والغربية قبل الوحدة، ولكلّ مواطني الضفة الغربية بعدها، التوسّع الجغرافي والسكاني للمملكة أدّى لبروز عدة تحديات للدولة الجديدة، والتي أدخلت المملكة في مسار معقد/ مركب وشامل في بناء الدولة والهُويّة والاندماج المجتمعي(19).

التحدي الأول تمثّل في بسط السيادة والأمن على المناطق والسكان الجدد، وفي الوقت نفسه ضمان الأمن على خطوط الهدنة، وتجنّب أيّة مواجهات عسكرية مع إسرائيل، والذي نجحت في مواجهته الدولة إلى درجة كبيرة.

أما التحدي الثاني، فيكمن في توطين اللاجئين الفلسطينيين في الضفتين، وتوفير الحَدّ الأدنى من الرعاية ومستوى المعيشة اللائق، لقد أنشأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لهذه الغاية، والتي قامت بالتعاون مع الحكومة الأردنية بتوطين اللاجئين،

وتقديم الإغاثة لهم، والمساعدة في تأمين العمل والسكن والوظائف.

التحدي الثالث والمباشر في تكوين وبناء الدولة، هو تحقيق الاندماج السلس للمؤسسات الرسمية، وإيجاد مؤسسات جديدة في الضفة الغربية بدلاً من المؤسسات السابقة، والذي تمّ تحقيقه بشكل تدريجي ولكن متكامل، لقد بدأت العملية في تفكيك الأطر والمؤسسات الموجودة، وإحلال أطر ومؤسسات جديدة بدلاً منها، فقد تمّ في البداية تعيين المحافظين من الجيش، وبعد فترة بسيطة تـمّ تعيين محافظين مدنيين تابعيين لوزارة الداخلية.

بعد ذلك تمّ إتباع ودمج الموظفين الإداريين في الضفة الغربية مع المؤسسات الأردنية، حيث تمّ توحيد الإدارة في الضفتين، كذلك قامت الحكومة بتشكيل لجنة لدمج وتوحيد النظام القانوني، والشروع في عملية تعيين الموظفين الكبار من الضفة الغربية في مواقع عليا في الدولة الأردنية، وأخيراً مع نهاية عام 1950 تمَّ اعتماد الدينار الأردني كعملة موحدة للمملكة، بعد إلغاء اعتماد الجنيه الفلسطيني، وبذلك اكتملت عملية دمج الإدارة المدنية والعسكرية في الوقت نفسه.

أمّا التحدي الآخر، فهو دمج الشعبين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في شعب واحد، وهذه عملية مركبة، وتحتاج لوقت طويل، وتعتريها صعوبات كثيرة، لكنَّ التحدي الأبرز في هذا السياق تمثّل في إيجاد هوية جامعة للشعبين في الدولة الجديدة.

كانت الدولة تنظر للوحدة مع الضفة الغربية كأحد ثمار جهودها المنبثقة من الثورة العربية الكبرى في توحيد دول المشرق أو الهلال الخصيب، بالرغم من وجود علاقات اقتصادية واجتماعية بين الشعبين قبل الوحدة، إلّا أنَّها لم تكن شاملة وعميقة، وكانت هناك فروقات اقتصادية واجتماعية بين الشعبين، كانت بحاجة لوقت حتى تندمج وتتماثل مع بعضها البعض، ولكنَّ عدم وجود فروقات أثنية أو عرقية بينهما، واشتراكهما باللغة والدِّين، كان من العوامل الإيجابية والمسهلة لهذه المهمة[20].

وبالرغم من العلاقة التاريخية لشرق الأردن بفلسطين والفلسطينيين، إلّا أنَّه حتى

وحدة الضفتين في العام 1950، كان العامل الفلسطيني يعتبر عاملاً خارجياً، أمَّا بعد الوحدة، فقد أصبح العامل الفلسطيني عاملاً داخلياً بكافة أبعاده، وخاصة السياسية.

لم يكن هدف الدولة بعكس الانطباع لدى بعض المحللين، فرض هوية شرق أردنية على الفلسطينيين، بقدر ما كان الهدف إيجاد أو خلق هُـوية جديدة مشتركة من الشعبين، كان من أهمّ عناصر إستراتيجية الدولة في بلورة الهُويّة الجديدة، هو البعد الهاشمي، ممثلاً بالملك تحديداً كرمز جامع وأساسي، يتجلّى بالبعد الأبوي للعائلة الأردنية الكبيرة، بالإضافة للرمزية الدينية التي تمثّلها العائلة الهاشمية والمضمونة بالدستور.

البعد الثاني في خطاب الدولة نحو الهُويّة الجديدة كان الارتباط القومي العربي، الذي شكّل نقطة البداية للثورة العربية الكبرى، والتي كانت تركّز على الأردن كبيت لكلّ العرب، أما الرمزية الثانية في البعد العربي، فنجدها في تسمية الجيش الأردني بالجيش العربي، إذًا المظلة لهوية الدولة الجديدة هي عابرة للقطرية، وكان الهدف أن تتطوّر هوية وطنية مشتركة للشعبين تحت هذه المظلة[21].

لقد تـمَّ اغتيال الملك عبد الله الأول في المسجد الأقصى عام 1951، حيث تولّى المُلكَ من بعده الملكُ طلال، وتـمّ تعيين الحسين أكبر أبنائه ولياً للعهد، ولكن نظراً للظروف الصحية للملك طلال، التي أعاقت قدرته على ممارسة الحكم، تـمّ تنحيته عن الحكم، وأصبح الحسين ملكاً للأردن من بعده في 11 آب 1952.

استكمالاً لبناء الدولة الجديدة، فقد تـمَّ إقرار دستور جديد للملكة عام 1952، في عهد الملك طلال، والذي يُعدّ دستوراً متطوراً، ومثّل نقلة نوعية في بناء الدولة الجديدة، وهو بمثابة عقد اجتماعي جديد بين شعب دولة الوحدة والدولة الجديدة.

من أهمّ ميزات الدستور الجديد، هو تحوّل نظام الحكم إلى نظام سياسي نيابي ملكي وراثي، يعتمد الفصل بين السلطات الثلاث، واستقلالها عن بعضها البعض، كذلك فقد أكّد الدستور على الهُويّة القومية الجامعة للشعبين. يُعَدّ دستور عام 1952 بمثابة

تحول في الحياة السياسية الأردنية، حيث وجاء متناسقاً مع المطالب الشعبية، حيث نصّت المادة 24 منه بأنَّ الأمة هي مصدر السلطات، وتمارس سلطتها على الوجه المبيّن في الدستور؛ ترسيخاً لمبدأ سيادة الأمة، كذلك فقد شمل الدستور العديد من الحقوق والحريات الشخصية، وحرية الشعائر الدينية وغيرها من الحقوق[22].

في المقابل، فقد انخرطت القوى السياسية في الضفتين بأكبر عملية اندماج كأحزاب أردنية، كانت الأحزاب الجديدة ذات توجهات قومية ويسارية، وبدرجة أقل دينية، لقد تزامن ذلك مع صعود الحركة القومية العربية بفروعها المختلفة، والتي كانت معادية للغرب بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص. خاضت هذه القوى الانتخابات تحت مظلة واحدة عام 1956، وحصلت على الأغلبية في البرلمان، حيث كلّف الملك الحسين سليمان النابلسي برئاسة الحكومة وتشكيلها في نفس العام، ولكن سرعان ما تبيّن أنَّ حكومة النابلسي تسير في اتجاه الصدام مع الدولة، نتيجة ارتباط هذه الأحزاب بسياسات الدول العربية القومية، والخلاف حول السياسة الخارجية للدولة الأردنية.

لقد قام الملك حسين في العام 1956 بتعريب الجيش العربي، وبالتنسيق مع حركة الضباط الأحرار، بطرد غلوب باشا الذي كان قائداً للجيش العربي، وإعفاء كافة الضباط الإنجليز من مناصبهم، وبعد عام تقريباً من تعريب الجيش العربي، تـمّ إلغاء المعاهدة البريطانية عام 1957، بعد أحد عشر عاماً من حصول الأردن على الاستقلال.

يُعتبر تعريب الجيش وإلغاء المعاهدة البريطانية خطوة غاية في الأهمية في إنجاز استقلال الأردن وبناء الدولة الحديثة، في العام نفسه تـمّ إحباط محاولة انقلابية في الجيش بقيادة أبو نوار، وبعد فشل المحاولة الانقلابية اندلعت المظاهرات والاحتجاجات في مناطق مختلفة من الأردن، حيث قام الملك الحسين بحلّ البرلمان، وإعلان الأحكام العرفية وحلّ الأحزاب، والذي استمرّ حتى عام 1992[23].

مع تنامي المـدّ القومي، الذي رفع شعار التحرر من الاستعمار والوحدة بقيادة جمال عبد الناصر، ثم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية تحت رعاية جامعة الدول

العربية العام 1964، والتي شكّلت البداية الفعلية لظهور القومية الفلسطينية، كتعبير سياسي معادي للاستعمار والكيان الصهيوني، ولقد كان واضحاً ومنذ البداية ارتباط المنظمة بمصر وجمال عبد الناصر تحديداً، وأنَّها بشكل غير مباشر موجّهة ضد الأردن.

لقد وافقت الحكومة الأردنية على طلب تأسيس المنظمة بعد شروط، كان من أهمّها عدم المساس بالمعادلة الداخلية، والامتناع عن القيام بأية أنشطة يمكن أن تؤدّي لردّات فعل عسكرية إسرائيلية على الأراضي الأردنية.

ولكن لم تمضِ فترة طويلة حتى بدأ التوتر يسود العلاقة بين المنظمة والحكومة، حيث بدأت المنظمة الدعوة للانفصال عن الأردن، والقيام بأنشطة عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، مولدة ردّات فعل عنيفة ضد المناطق الحدودية والجيش الأردني.

شاركت الأردن بالتحالف مع مصر قبل دخولها في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، والتي أدّت لاحتلال إسرائيل جزيرة سيناء، وهضبة الجولان وقطاع غزة، والضفة الغربية والقدس الشرقية، كانت نتائج الحرب كارثية على الأردن جغرافيّاً وديموغرافياً واقتصادياً، جغرافياً تقلّصت مساحة الدولة الأردنية لحدود الإمارة، أمّا ديموغرافياً، فقد استقبلت الأردن مئات الآلاف من النازحين الأردنيين من الضفة الغربية، وأدّت لحدوث خسائر هائلة في البنية التحتية والاقتصاد، وأصبح جزء من الأردن تحت الاحتلال.

بعد أقلّ من عام على حرب عام 1967، في آذار 1968، هاجمت إسرائيل غور الأردن، وبعد معارك طاحنة مع الجيش الأردني، وبمشاركة محدودة للمقاتلين الفلسطينيين، تمّت هزيمة الجيش الإسرائيلي وانسحابه، لقد شكّلت معركة الكرامة نقطة تحول بالقومية الأردنية والفلسطينية على حدٍّ سواء، ووضعتها في مسارات مختلفة.

بعد توسّع العمل الفدائي، بدأ ينتشر في المدن والقرى الأردنية بعيدًا عن جبهة المواجهة، وبالرغم من دعم الجيش للعمليات الفدائية ضد إسرائيل في البداية، إلّا أنَّه سرعان ما بدأت التنظيمات تسير بمسار معادٍ للدولة الأردنية من خلال التدخّل

المباشر في إدارة المناطق الموجودة بها، بالإضافة للعديد من الممارسات التي تحدّت بها سيادة الدولة الأردنية، كذلك رفعت المنظمات اليسارية الفلسطينية شعار إسقاط الدولة الأردنية، وأنَّ تحرير فلسطين يمرّ من عمان، في تحدٍّ واضح للسيادة والسلطة الأردنية.

لقد وضعت هذه الممارسات منظمة التحرير الفلسطينية على مسار تصادميّ مع السلطة والدولة الأردنية، حيث أصبحت هذه التنظيمات تشكّل ما يشبه دولة داخل دولة. بالرغم من كلّ المحاولات العربية لحلّ المشكلة، إلّا أنَّ الصدام العسكري حدث في أيلول عام 1970، ومع حلول عام 1971 تمّت استعادة السلطة للدولة الأردنية، خرج المقاتلين الفلسطينيين من الأردن، حيث ذهب أغلبهم إلى لبنان.

التطوّر الحاسم الآخر بالعلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير، وبالتالي العلاقة بين الضفة الغربية، كان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974من قبل الجامعة العربية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وخروج منظمة التحرير عسكرياً من الأردن، أدّيا إلى إعادة التركيز في بناء الدولة والهُويّة الوطنية إلى جغرافيا شرق الأردن، والسكان المقيمين عليها، بمن فيهم الأردنيين من أصل فلسطيني[24].

بالرغم من أنَّ بناء الهُويّة الوطنية الجديدة، لم يكن معادياً للهوية النضالية والسياسية الفلسطينية، إلا أنَّه أصبح شبه حتمي وجود مسارينِ منفصلينِ عن بعضهما البعض، وهما الهُويّة الأردنية في شرق الأردن، والهُويّة الفلسطينية النضالية ضد إسرائيل، مع عدم تجاهل التقاطع بينهما داخل الأردن، من هنا أصبح التركيز على البعد الشرق أردني في بناء الهُويّة الأردنية، كآليّة دفاع ضد الأطماع الصهيونية في تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، وحلّ القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

بالمقابل، فإنَّ الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعيّ وحيد للشعب الفلسطيني، لم يكن مقتصراً على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنَّما يشمل الفلسطينيين في الشتات،

وهذا يعني أنَّ هناك تنافساً على السيادة السياسية والفكرية على الأردنيين من أصل فلسطيني، بين منظمة التحرير والدولة الأردنية.

بالتأكيد هذا لا يعني أنَّ كلَّ الأردنيين من أصل فلسطيني يدينون بولائهم لمنظمة التحرير، لا بل على العكس، هناك فئات كثيرة كانت ترى مصلحتها مع الدولة الأردنية، ورؤيتها. هذه العوامل لعبت دوراً حاسماً بالتوجه بالتركيز على البعد الشرق أردني في بناء الهُويّة الوطنية الأردنية، دون فرضها على الأردنيين من أصل فلسطيني[25].

لقد شكّلت أحداث عام 1970/ 1971 وخروج المنظمات المسلحة من الأردن، وقرار الجامعة العربية عام 1974، بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، نقطة تحوّل في بناء الدولة والهُويّة الأردنية، قرار الرباط أكّد على حقّ الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنَّه في الوقت نفسه، أكّد ولاء الأردنيين من أصل فلسطيني للمملكة الأردنية الهاشمية، وهذا يعني أنَّ الأردن للأردنيين بغض النظر عن خلفياتهم الأثنية أو القومية أو الدينية، وفلسطين للفلسطينيين. بالنسبة للملك حسين، فقد تمّ دفن فكرة الوطن البديل عندما قال الأردن هي الأردن وفلسطين هي فلسطين، وإنَّ حقّ اللاجئين الفلسطينيين بالعودة حقّ مقدس، عند تحقيقه يتمّ البتّ ببعض المسائل العالقة[26].

لقد تمَّ تتويج هذه التطورات بقرار الملك حسين بفكّ الارتباط مع الضفة الغربية مباشرة بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988، لقد شكّل فكّ الارتباط خطوة إستراتيجية، يتمّ التركيز من خلالها ليس فقط على استدامة الدولة الأردنية، وإنما أيضاً التركيز على الاندماج الوطني، وتحديد الحدود مع الكيان الفلسطيني المنتظر، وتعزيز المشروعية والسيادة الأردنية.

لقد شكّل فكّ الارتباط لحظة مفصلية في تاريخ المملكة؛ لأنَّها أعادت رسميًا المملكة

لجغرافية ما قبل 1950، وإن كان بتركيبة سكانية مختلفة، لذا يمكن اعتبار فكّ الارتباط مع الضفة الغربية كنقطة تحول في تكوّن الدولة والهُويّة الوطنية، والذي يتجاهله العديد من الباحثين، حيث إنَّه يجب ألّا يؤخذ كشيء مُسلّم به، وإنَّما كبناء ديناميكي يشكّل مزيجاً من التفاعل الداخلي في إطار التحولات الإقليمية، في هذا السياق، فقد بات النظر للدولة الفلسطينية (عند إقامتها) كمصدر للاستقرار السياسي للأردن.

لقد كان الملك حسين واضحاً ومدركاً للاعتبارات المترتبة على هذا القرار على المستوى الداخلي الأردني والخارجي، وخاصة المتعلق بالضفة الغربية، لقد أكّد الملك في خطابه الذي أعلن من خلاله قرار فكّ الارتباط، أنَّ القرار يخصّ الضفة الغربية وسكانها، وأنَّه لا علاقة له على الإطلاق بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني، حيث إنَّ لهم حقوق المواطنة كاملة والواجبات المترتبة عليها كغيرهم من المواطنين الآخرين[27]، وبعد هذا القرار تـمّ اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية لتطبيقه، ولكن تمّت المحافظة على العلاقة بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، من حيث الإشراف والرعاية، وتقديم الدعم المالي للمقدسات الإسلامية.

رابعًا: استكمال بناء الدولة: الإصلاح والتحديث

بعد قرار فكّ الارتباط، دخلت الأردن مرحلة جديدة من تطوّرها، فهي قد عادت جغرافيًا لحدود الإمارة ـ الضفة الشرقية ـ ولكن مع السكان من الضفتين. بعد ذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ بناء الدولة والهُويّة الوطنية، أثَّرت بها ثلاثة تحولات كبرى متداخلة: الليبرالية السياسية، وعملية الإصلاح السياسي، عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والخصخصة، وأخيرًا عملية السلام الإقليمية[28].

تزامناً مع قرار فكّ الارتباط، دخلت الأردن في أزمة اقتصادية خانقة لتراجع الدعم المالي العربي، وخاصة من دول الخليج، نتيجةً لتراجع الأزمة الاقتصادية العالمية، لقد كان لوقف المساعدات آثارٌ بليغةٌ على تدهور الاقتصاد، وتعويم الدينار الأردني،

وعدم قدرة الأردن على سداد الديون وفوائدها للدول الدائنة، لذلك اضطرّت الدولة لاتخاذ إجراءات اقتصادية تقشفية، كرفع الدعم عن بعض السلع والخدمات الأساسية، وشرعت خطّة إعادة الهيكلة بعملية تحول اقتصادي، وإعادة هيكلة كبرى، نُـفّذت على مراحل.

تمخّضت إعادة الهيكلة بتغيّر جوهريّ على دور الدولة الاقتصادي، تمثّل بالانسحاب التدريجي من الإدارة الاقتصادية، اشتملت على تحرير الأسعار ورفع الدعم، وخصخصة المنشآت المملوكة من قبل الدولة، وتغيّر البيئة التشريعية؛ لتسهّل عملية الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، وفرض ضريبة مبيعات على السلع والمنتجات، ولاحقًا ضريبة الدخل.

أدّت هذه السياسات الاقتصادية إلى اندلاع احتجاجات عارمة في البلاد، ابتدأت من مدينة معان الجنوبية، وامتدّت لباقي المحافظات، لقد أطلقت هذه الاحتجاجات تحوّلات عميقة سياسياً، تمثّلت بالانفتاح السياسي، ولاحقًا التحوّل إلى الليبرالية السياسية ـ وعودة الانتخابات، وإطلاق حرية العمل الحزبي وغيرها من الحريات.

التحوّل السياسي أو الانفتاح السياسي بدأ عام 1989 بإجراء الانتخابات النيابية، التي كانت أول انتخابات تجري بعد أكثر من عشرين عاماً، وللضفة الشرقية فقط، لقد كانت انتخابات حرّة ونزيهة، سُمِح لكافة الأحزاب السياسية المشاركة بها، علماً بأنَّه لم يتمّ إلغاء الأحكام العرفية، حيث فازت أحزاب المعارضة الإسلامية والقومية واليسارية في أغلب المقاعد، وحصدت الأحزاب الإسلامية (الإخوان بشكل خاص) الحصة الأكبر من المقاعد، ولكنها لم تحصل على الأغلبية البرلمانية.

وكجزء من تطوير الحياة السياسية، فقد قرّر الملك الحسين تشكيل لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني جديد من أجل التوافق على المبادئ الأساسية، التي ستحكم عملية التحول السياسي، لقد شاركت في صياغة الميثاق كافة القوى السياسية من الموالاة والمعارضة، بالإضافة لكلِّ القوى والأطياف الاجتماعية. حدّد الميثاق المبادئ

والأسس المتعلقة بعملية التحول السياسي والاقتصادي، وأكّد على أنَّ نظام الحكم هو نيابي ملكي وراثي، وأنَّ جميع المشاركين الموقّعين يلتزمون بالشرعية واحترام الدستور، نصّاً وروحًا، لذلك شكّل الميثاق نهاية العداء التاريخي بين بعض الأحزاب المعارِضة والدولة.

لقد أكّد الميثاق أنَّ الهُويّة العربية الفلسطينية، هي هوية نضالية، وليست في تناقض مع الهُويّة العربية الأردنية، ويجب ألّا تكون، وأنَّ التناقض الوحيد هو مع المشروع الصهيوني الاستعماري.

كذلك أكّد الميثاق الوطني على أنَّ قرار فكّ الارتباط، يُقرّ بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، وبالتالي ينتقل ثقل الهُويّة الفلسطينية إلى الدولة الجديدة ـ الضفة الغربية ـ وأنَّ الهُويّة الأردنية ـ هوية جامعة ـ هي في الأردن لكلِّ المواطنين الأردنيين، بغض النظر عن أصولهم أو خلفياتهم، كما أكّد على خصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية، وعلى الوحدة الوطنية في الأردن، وبذلك يُعتبر الميثاق الوطني خطوة مهمة، حدّدت معالم استكمال بناء الدولة والهُويّة الوطنية[29].

تزامناً مع التحولات الاقتصادية والسياسية المشار إليها سابقاً، وبعد انتهاء حرب الخليج الأولى، تمّ عقد مؤتمر مدريد للسلام، شاركت به كلّ الدول العربية، وترأس الأردن وفدًا أردنيا - فلسطينيًا مشتركًا، حيث بدأت المفاوضات لاحقًا في واشنطن، ولكن تمَّ الكشف لاحقًا عن مسار تفاوض سريّ بين الفلسطينيين والإسرائيليين، دون علم الأردن، والذي تُوِّج باتفاق أوسلو عام 1993، متضمناً إعلان مبادئ وإقامة السلطة الفلسطينية.

لقد فاجأ هذا التطوّر الأردن؛ نظراً لوجود قضايا مهمة للأردن، يستوجب مشاركتها بالمفاوضات حولها، استمرّت الأردن بالمفاوضات منفردة، حيث تمَّ توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل عام 1994، بالإضافة لاسترجاع الحقوق الأردنية

من خلال الاتفاقية، فإنَّها قد وضعت حدًا لأطماع اليمين الإسرائيلي، بإقامة دولة فلسطينية بالأردن.

الإصلاح السياسي والاقتصادي، وعملية السلام وتفاعلاتها، أثّرت بشكل كبير على التشكيلات الاجتماعية، وعملية بناء الدولة والهُويّة الوطنية[30]. الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، أدّت للتخفيف من قوة الدولة على الاقتصاد، وزيادة في قوة القطاع الخاص، والذي بدأ يؤثر بتغيّر المعادلة التي برزت في السبعينات، حيث كان القطاع العام أكبر حجماً وأقوى من القطاع الخاص، تركّز الشرق الأردنيون بالقطاع العام، بينما تركّز الأردنيون من أصل فلسطيني في القطاع الخاص، أية تخفيضات في قوة أو سلطة الدولة، يُنظر لها بتأثيرها السلبي على المكانة الفردية والجماعية للشرق أردنيين، بالمقابل كان يُنظر لهذا التحول، بأنَّه جلب مكاسب أكثر للأردنيين من أصل فلسطيني، وأنَّ المكانة التاريخية والقوة للشرق أردنيين قد بدأت بالتراجع، هذا الشعور كان أكثر حضورًا في بداية التحول، ولكن مع مرور الوقت، ازدادت مشاركتهم بالقطاع الخاص، ولم يعد هذا الانقسام موجودًا، إلَّا أنَّ الشعور ما زال موجودًا لدى البعض.

الآثار الاقتصادية الاجتماعية للتحوّل للقطاع الخاص، ساهمت في إعادة تشكيلة البنية الطبقية، باتجاه ازدياد الأهمية للمكانة الاجتماعية للعوامل الاقتصادية، والتي حكماً شهدت توسّعاً في حجم الطبقة الوسطى والعليا الاقتصادية، على حساب الفئات البيروقراطية من الطبقتين، هذا التحوّل أثَّر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية للشرق أردنيين، وعلى علاقتهم بالدولة، ففي الوقت الذي ازداد تركيز الدولة على بناء الهُويّة الأردنية، والتي شكّل الشرق أردنيون تاريخياً ركنها الأساسي، بدت أحوالهم الاقتصادية ومكانتهم في المجتمع، وكأنَّها تراجعت على الأقل في السنوات الأولى[31].

الليبرالية الاقتصادية استهدفت تقليص حجم القطاع العام ودوره، وتشجيع القطاع الخاص، لذلك لم يكن مفاجأة الشعور بالتهديد من عملية إعادة الهيكلة،

والتي ساهمت ببروز الهويات الفرعية، وإنشاء الجمعيات والروابط العائلية، كآلية تكيّف لهذه التحولات الاقتصادية.

بالمقابل، فإنَّ عودة الليبرالية السياسية، وتحديث المنظومة السياسية، وعودة الأحزاب للعمل العلني، عزّزت من المواطنة من خلال الحديث عن المساواة بين كلّ الأردنيين، بغض النظر عن الأصول والمنابت. هذه التطورات والتحولات ساهمت في الاندماج السياسي التدريجي لفئات المجتمع المختلفة، وظهرت على السطح الكثير من قضايا المواطنة المشتركة بين كل الفئات.

انطلاق عملية السلام الإقليمية، وتوقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، عام 1993وانتقالها لاحقًا للضفة الغربية وغزة، وتوقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل عام 1994، كان لهما أثر كبير على تطورات الهُويّة لاحقًا، ولأول مرة بدأت ترتبط الهُويّة السياسية النضالية الفلسطينية بالكيان الفلسطيني، تحت التأسيس شيئًا فشيئًا، وساهمت في إعادة مركزية المواطنة والهُويّة الوطنية الأردنية من جديد.

هذه التطورات الداخلية المتداخلة ساهمت في خلق ديناميكية جديدة مرتبطة بالهُويّة الوطنية، تزامن ذلك مع التراجع التدريجي للهوية العربية منذ بداية السبعينات، والذي أعطى دفعة قوية للتركيز على الهُويّة الوطنية لكلّ قطر على حدة، والأردن لم يكن استثناء، لذلك فقد حسمت الدولة أمرها بأنَّ الهُويّة الأردنية المبنية على الجغرافيا القطرية الشاملة لكلِّ الأردنيين هي الأساس، وما إطلاق شعار الأردن أولاً إلَّا تعبيراً واضحاً عن ذلك، والذي يعني أنَّ المصلحة الوطنية الأردنية تقتضي أن يكون التركيز على المصالح الأردنية، مقارنة مع المصالح العربية أو غيرها، أما على الصعيد المجتمعي، فقد بدأت تتشكل بالإضافة للهوية الوطنية، هويات فرعية أقلّ من الدولة، وأخرى عابرة لها أو أبعد منها.

بدأت تظهر الهويات الفرعية المبنية على أسس عائلية أو عشائرية أو مناطقية، لدى جميع الفئات من شتى الأصول والمنابت، يمكن تفسير هذه الظاهرة بأنَّها جاءت كردّة

فعل على التحولات الاقتصادية والسياسية المشار إليها أعلاه، وكآلية تكيّف ودفاع عن مصالحها في ضوء تلك التحولات والتي ساهم قانون انتخاب وضعف الأحزاب السياسية في تكريسها..

التطور الثاني والذي لا يقلّ أهمية إن لم يكن الأهمّ، هو بروز الهُويّة الدينية العابرة للهوية الوطنية، لدى حجم كبير من السكان من كافة الأصول والمنابت، لم يكن صعود هذه الهُويّة مفاجئاً للمراقبين، وذلك لأسباب عدة أهمها:[32]

أولاً: تنامي قوة التيارات الإسلامية على الساحة الأردنية والفلسطينية والعربية بشكل عام، وخاصة بعد هزيمة التيارات القومية العربية واليسارية عام 1967، وانتصار الثورة الإيرانية في نهاية السبعينات، حيث أصبح تيار الإسلام السياسي هو الأكبر والأهمّ بالتيارات السياسية المُعارضة على مستوى الوطن العربي.

ثانياً: إنَّ العلاقة التاريخية التحالفية بين الإخوان المسلمين مع الدولة الأردنية في المراحل السابقة، وفّرت لهم المساحة الكافية من بثّ ونشر الفكر الدينيّ من خلال المؤسسات التعليمية، كالمدارس والجامعات، أو من خلال دور العبادة والمؤسسات الإعلامية المختلفة.

ثالثاً: السياسة الغربية عموماً المنحازة لإسرائيل، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على غزة ولبنان، وتصاعد سياسة الاستيطان في الضفة الغربية والقمع للفلسطينيين، أدّت لبروز الإسلام السياسي كأحد أهمّ المعارضين لهذا المشروع، بعد أن كان في طليعة التصدي للمشروع الاستعماري قوى القومية العربية واليسارية في المراحل السابقة.

وأخيراً، فقد ساهم خطاب الدولة الديني الذي لجأت له لمجابهة تيارات الإسلام الراديكالي، في لعب دور إيجابيّ في إعطاء مشروعية للخطاب الديني لدى المواطنين. كل هذه العوامل مجتمعة وبتأثيرات متفاوتة، ساهمت في بروز الهُويّة الدينية كهوية أساسية في الأردن، والتي تصاعد انتشارها قبل وخلال فترة ما سمّي بالربيع العربي.

إنَّ بروز الهويات الفرعية والعابرة للحدود، لا يعني أنَّها بالضرورة على تضادّ أو صراع مع الهُويّة الوطنية، ولكن تكمن أهميتها بأنَّها تشكّل نقطة الارتكاز للارتباط بالهُويّة الوطنية، التي تمثّلها الدولة من جانب، ومن جانب آخر يمثل ذلك سعي هذه الهويات لإعطاء الهُويّة الوطنية الطابع أو الصبغة التي تمثّلها، كالطابع العائلي العشائري أو الشرق أردني أو الطابع الديني، كما هو الحال بالنسبة للحركات الإسلامية. يبقى العنصر الجامع أو الأساس لكلِّ هذه الهويات، والتي قد تتنافس أحياناً مع بعضها البعض، هو البعد الهاشمي العروبي للهوية الأردنية، الذي يشكّل المظلة لكلّ هذه الهويات.

القضية الأساسية الأخرى، هي أنَّ ثنائية الهُويّة الأردنية والفلسطينية التي أخذت طابعًا حادًا ومتوترًا في فترة السبعينات والثمانينات، تأثّرت ديناميكيًا بمجموعة من التحولات والتطورات التي جعلتها اليوم أقل استقطابًا، وأقل حدية، بدون تلاشيها وظهورها للسطح بين فينة وأخرى، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إنَّ الدستور والقوانين الأردنية، لا تميّز بالحقوق والمواطنة بين المواطنين حسب أصولهم الاجتماعية أو القومية، أو العرقية أو الدينية، وإنَّ تعميق سياسات المواطنة يقلّل من عناصر التوتر. بالتأكيد هذا لا يعني عدم وجود تمييز بالممارسة بالقطاع العام أو الخاص، حسب كافة الأصول، ولكنَّه قد يحدث على أسس عديدة، وهو لا يمثّل سياسة الدولة بأي حال من الأحوال.

ثانياً: إنَّ هناك إجماعاً من كافة القوى السياسية، بأنَّ الأردن هي الأردن وفلسطين هي فلسطين، وأنَّ الجميع يدعم الهُويّة الفلسطينية المناضلة حتى يحقّق الشعب الفلسطيني طموحه بإقامة الدولة الفلسطينية، لذا فالحديث عن هويتين لقطرين أو دولتين مختلفتين، هذا الواقع أقـرّته الجامعة العربية بقرارها الصادر عام 1974، هذا يعني أنَّه لا يوجد تضارب بين القومية الفلسطينية والقومية الأردنية، بغض النظر عن أية تمظهرات داخلية للهوية على المستوى الأردني، لقد تمَّ تكريس ذلك بعدد

من الوثائق، وأهمّها الميثاق الوطني، ووجود السلطة الفلسطينية دخل الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً: إنَّ وصف الأردنيين الشرقيين أو من أصل فلسطيني بأنَّهم يحملون هوية واحدة، يعتبر تبسيطاً وتسطيحاً لتعقيد مسألة الهُويّة وديناميكيتها بالوقت نفسه، إنَّ الهُويّة وتمثّلها تتأثر بعديد من العوامل، والتي من أهمّها درجة الاندماج الاجتماعي والثقافي والسياسي، حيث يوجد درجات مختلفة من الاندماج الاجتماعي، تتأثر بفترة الهجرة والأجيال، ودرجة الانخراط بالأنشطة الاقتصادية والمهنية والثقافية، والمصالح الاقتصادية، وبالتالي هناك تمثّل متباين ومتفاوت بدرجة التماهي، والتمثل للهوية الوطنية الأردنية لذلك، فلا بدّ من الإشارة إلى أنَّ الأردنيين من أصل فلسطيني لا يشكّلون كتلة اقتصادية أو سياسية واحدة، أو في تطلعاتهم وهويتهم واتجاهاتهم، من حيث ارتباطهم بالدولة الأردنية، لذلك يُشكّل الأردنيون من أصل فلسطيني أربع جماعات مميّزة حيال القضايا المطروحة.

الجماعة الأولى تمثّل اللاجئين من عام 1948 القاطنين بالمخيمات، الذين حافظوا على هويتهم الفلسطينية، وكانوا متردّدين بالاندماج بالمجتمع والسياسة الأردنية، وقد يكونون الأقل تمثلاً للهوية الأردنية، والأشدّ معارضة لعملية السلام، وذلك تمسّكًا بحق العودة. أمّا المجموعة الثانية فتضمّ النازحين عام 1967، والذي يمكن وصف اندماجهم بأنَّه ضعيف أيضاً ، وهم يرون أملاً بالعودة لدولة فلسطين حال قيامها، أما الجماعة الثالثة فهم غالبيتهم من الطبقة الوسطى والعليا، ويعيشون في المناطق الحضرية، وحقّقوا درجة عالية من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ويحملون هوية مشتركة، وولاؤهم الأساسي للدولة الأردنية والعائلة الهاشمية.

أمّا المجموعة الأخيرة فهم العائدون من الكويت والخليج بعد أزمة الخليج الأولى، بالرغم من أنَّ غالبيتهم من الطبقة الوسطى، إلَّا أنَّهم كانوا خارج الأردن لفترة طويلة، فقد كان اندماجهم ضعيفاً في البداية، ولكن بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود

على وجودهم، فمن المرجح أن يكونوا قد اندمجوا بالطبقة الوسطى والعليا التي تمّت الإشارة إليها.

هذه التقسيمات ليست جامدة، وقد تحصل حراكات فيها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الفردي أو العائلي أحيانًا[33]، فهناك هوية أردنية مشتركة مبنية على التجربة المعيشية، ولكلا المكوّنين، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر اندماجاً، والتي باتت مصالحها مشتركة ومرتبطة مع بعضها البعض، هذا لا يعني عدم وجود فئات تتمسّك بهويتها الأصلية، وخاصة لدى الفئات الأقلّ اندماجاً اقتصادياً واجتماعياً، وثقافياً وسوسيولوجياً، درجة تمثّل الهُويّة الوطنية بشكل عام، قد تكون كثيفة أو سميكة، أو قد تكون خفيفة أو ضعيفة، حسب المعايير المذكورة أعلاه، ولكنّها موجودة وخاضعة للتغير، الهُويّة الهاشمية والعربية هي التي تمثّل الإطار لتعدّد هذه الهويات، والتي يمكن فهمها تحت عنوان التنوع في إطار الوحدة.

لقد شكّل الربيع العربي فرصة للمضي قدمًا في بناء الدولة، وخاصة من خلال التعديلات الدستورية التي تمّ استحداثها عام 2011، والتي كان من أبرزها تشكيل المحكمة الدستورية، وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب[34]. مؤخرًا في شهر حزيران العام 2021، شكّل الملك لجنة ملكية لتحديث المنظومة السياسية، ضمّت 92 عضوًا يمثلون كافة الأطياف السياسية والاجتماعية بالأردن، والتي كانت مهمتها تحديث التشريعات السياسية الخاصة بقانوني الأحزاب والانتخابات والإدارة المحلية، وتمكين الشباب والمرأة.

التوصيات التي خلصت إليها اللجنة، ومشاريع القوانين المقترحة، وخاصة الانتخاب والأحزاب، يمكن النظر إليها بأنَّها خطوة هامة لاستكمال بناء الدولة الأردنية، وأنَّ مخرجاتها كفيلة بتعزيز الاندماج السياسي، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، واستكمال بناء الهُويّة الوطنية الجامعة[35].

الخاتمـة

خلال المئة عام الأولى من عُمر الدولة الأردنية، شهدت تحولات وتغيّرات كثيرة، جعلت من مسألة تكوّن الدولة والمجتمع والهُويّة، عمليةً متحركةً بشكل مستمرّ، فبعد العقود الثلاثة الأولى التي يُمكن اعتبارها مرحلة التأسيس للدولة الأردنية، حيث انطلقت عملية تأسيس مؤسسات الدولة، عملية تشكّل المجتمع والتحولات في بنيته الاقتصادية والاجتماعية، بدأ كذلك تكريس الهُويّة للدولة والمجتمع.

المملكة الفتية استمدّت مشروعيتها السياسية من المشروع النهضوي للثورة العربية الكبرى، محلياً من العشائر الأردنية، لذا فالعشائرية والارتباط بالهاشميين شكّلا المفاتيح الرمزية لبناء الأمة والدولة في الأردن. لكن في العقدين الرابع والخامس من عمر الدولة، ونتيجة للحرب العربية الإسرائيلية، ولاحقاً الوحدة بين الضفة الشرقية والغربية بدولة واحدة، انطلقت ديناميكية جديدة في بناء الدولة والهُويّة وتكوّن المجتمع؛ وذلك لتوسّع الدولة جغرافياً وديموغرافياً.

وبدخول العامل الفلسطيني كانت القومية العربية في أوجها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتمّ بناء الهُويّة وتكوّن الدولة حول فكرة الهُويّة الهاشمية العربية؛ وذلك بإتحاد فرعين من الأمة في دولة واحدة، يُشكّل الهاشميون الرابط الأساسي لها مما يفسح المجال لترسيخ هوية مُشتركة.

هذه الفترة انتهت مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وتقّلصت جغرافية الدولة الأردنية لحدود الإمارة، ولكن مع الاحتفاظ بمئات الآلات من الفلسطينيين، الذين اكتسبوا الجنسية الأردنية، لقد شكّل ظهور منظمة التحرير في أواسط الستينات، واحتلال الضفة الغربية، وجود العمل الفدائي على الأراضي الأردنية، والصدام مع

المنظمة في بداية السبعينات، وخروج العمل الفدائي المسلح من الأردن، ولاحقاً اعتراف جامعة الدول العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام 1974، إلى بروز الهُويّة القومية الفلسطينية، وكنتيجة لذلك ظهور ثنائية الهُويّة الأردنية والفلسطينية بالأردن بالسبعينات، والتي لم تخلُ من التوتر في فترات مختلفة، ولكن كانت أشدّها في عقدي السبعينات والثمانينات، مع بقاء الهُويّة العربية الهاشمية كمظلة للطرفين.

ولكن في هذه الفترة، ولأسباب معروفة، بدأ التركيز في بناء الدولة والهُويّة أكثر على جغرافية شرق الأردن وكل سكانها في بناء الهُويّة الوطنية الأردنية، كإستراتيجية للحفاظ على الدولة الأردنية في مواجهة التحديات الخارجية، وخاصة المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، وفي مواجهة الأطماع الصهيونية بالأردن.

لكنّ حدّة هذه الثنائية بدأت بالتراجع التدريجي منذ بداية التسعينات؛ نتيجة لمجموعة من العوامل والتحولات الداخلية والخارجية، والتي من أهمّها قرار فكّ الارتباط عام 1988، التحول لليبرالية الاقتصادية والسياسية في بداية التسعينات، الميثاق الوطني، توقيع الأردن اتفاقية السلام مع إسرائيل، وإنشاء السلطة الفلسطينية، وازدياد الانصهار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الأردنيين، ومن كافة الأصول، والذي أدّى إلى تعاظم التماثل والتماهي بالهوية الوطنية.

هذه العوامل أدّت لبروز مشهد هوياتي أكثر تنوّعاً، فبالتأكيد الهُويّة الأردنية تحتلّ حيزاً مهماً، ولكن أيضاً هناك الهويات الفرعية كالعائلية/ العشائرية، ولكنَّ الأبرز هي الهُويّة الدينية والتي ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة خلال وبعد ثورات الربيع العربي، نتيجة للتطورات الإقليمية والصراعات المذهبية في بعض دول الجوار.

بالرغم من كلّ التحديات والأزمات التي خبرتها الأردن، إلَّا أنَّها نجحت في بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها المدنية والعسكرية، والهوية الراسخةولكن لم يكن النجاح مماثلاً أو موازياً في بناء الأمة؛ وذلك لاستمرار الصراعات الإقليمية والهجرات

القسرية، والتي كان آخرها اللاجئين السوريين، ممّا يجعل من عملية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة تشكّل المجتمع عملية مستمرة ومفتوحة، ولكن لأنَّ هوية الدولة الهاشمية عروبية متأصلة، فهذا يُسهّل عملية الاندماج ويجعل تكوّن الهُويّة ممكناً.

خلال المئة عام المنصرمة، أبدت الدولة والمجتمع الأردني مرونة عالية ومقدرة كبيرة في التكيف وتجاوز التحديات، والبقاء لاستكمال عملية بناء الدولة والمجتمع والهُويّة بالمستقبل، فلا بدَّ من العمل على اتخاذ خطوات متقدمة باتجاه التحول الديموقراطي، وزيادة الاندماج السياسي من خلال الأحزاب السياسية من جانب، وبناء الهُويّة الوطنية الأردنية المستندة لخبرة، ومساهمات كافة الفئات المكونة للمجتمع الأردني، واستكمال بناء الأمة الأردنية ولعل خطة التحديث السياسي التي خرجت بها اللجنة الملكية، تشكّل نقطة تحول بهذا الاتجاه.

مراجع الفصل الأول

1- Nur Kopriili, The Interplay of Palestinians and Jordanian Identities in Remaking the state and Nation Formation in The Hashemite Kingdom of Jordan, in K. Ehrishe and M. Masad (td.) State Formation and Identity in the middle Easter and North Africa, 2013.

2- Koprijli, Ibid

3- shireen fathi, Jordan: An invented Nation? Tribe-State Dynamics and the Formation of National Identily, Orient Institut, Germany, 1994.

4- Fathi, Ibid

5- Eugene Rogan, Fronteers of the state in the late Ottoman empire: Trans-Jordan 18501921-, Cambridge, Cambridge University press, 1999.

6- منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، 1969، دار الطليعة للطباعة والنشر.

7- Mary Wilson, king Abdullah, Britain and the making of Jordan, Cambridge University press, 1990

8- Kamal S. Saibi, 1998, The Modern History of Jordan, T.B. Tauris.

9- Philip Robins, 2004, A History of Jordan, Cambridge University Press.

10- سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية 1920-1945، عمان، مكتبة المحتسب، 1971.

11- سليمان الموسى، مرجع سابق.

12- موسى شتيوي وآخرون، الإصلاح الدستوري في الأردن، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، 2016.

13- Fathi, Ibid

14- Joseph massad, Colonial Effects: the Making of National Identity in Jordan, New York, Clumbia University press, 2001.

15- رؤوف أبو جابر، تاريخ شرق الأردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، عمان ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2009.

16- هاني الحوراني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن، بيروت، 1978.

17- علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة 1921- 1946، الطبعة الثانية، وزارة الثقافة.

18- علي محافظة، مرجع سابق.

19- Mohamad Bani Salameh and Khalid El-Edwan, The Identity Crisis in Jordan: Historical Pathways and Contemporary Debates, Nationalities papers, vol: 44:6, 2018.

20- Adnan, Abu Odeh, Jordanians and Palestinians and the Hashemite kingdom in the middle East peace process, United States Institute of Peace process, washing ton D.C, 1999.

21- Adnan Abu Odeh. Ibid

22- موسى شتيوي، مرجع سابق.

23- Asher Susser and Aryeh Shmuelevitz, The Hashemites in Modern Arab World, Frank Cass Publishers, 1995.

24- Adnan Abu odeh, Ibid.

25- Adnan Abu odeh, Ibid.

26- Yezid Sayigh, Jordan in the 1980: The Legitimacy, entity and Ideality, in Rodney Wilson (ed) Politics and Economy in Jordan, Routhledge, Center for Near and Middle Eastern Studies (SOAS), 1991.

27- Mohamad Bani Salam and Khalid El-Edwan. Ibid.

28- خطاب الملك الحسين بن طلال إلى الأمة بتاريخ 1988/7/31 الذي أعلن فيه فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.

29- الميثاق الوطني الأرني 1992، موقع رئاسة الوزراء، www.pm.gov.jo

30- Laurie Brand, Palestinians and Jordanians: A Crisis of Identity, Journal of Palestine Studies, Vol: 28, No:4. 1995.

31- Musa shteiwi, The Changing role of the state in Jordan, Unpublished paper 2010.

32- Kopriili, Ibid.

33- Lauri Brand, Ibid.

34- موسى شتيوي وآخرون مرجع سابق.

35- تقرير اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية: التشريعات المقترحة، النتائج والتوصيات، الديوان الملكي العامر، 2021.

الفصل الثاني

تشكّل المجتمع الأردني الحديث

الأستاذ هاني الحوراني

المقدمة

شكّلت البقعة الجغرافية التي عرفت لاحقًا باسم «إمارة شرق الأردن»، ومن ثم المملكة الأردنية الهاشمية، جزءًا عضويًا من بلاد الشام أو سورية الطبيعية، وقد ظلّت كذلك على امتداد الحقبة العثمانية، وحتى نهاية الفترة القصيرة التي عاشتها الدولة السورية بقيادة الملك فيصل بن الحسين عام 1920، وقد تكوّن الأردن الحالي من ثلاثة ألوية من أصل ثمانية ألوية، مثّلت ألوية سورية الداخلية إبان الحكم الفيصلي، ونعني بها: الكرك والبلقاء، والجزء الجنوبي من لواء حوران، بالإضافة إلى منطقة معان والعقبة، التي تـمَّ ضمّها للأردن في العام 1925.

وبدخول القوات الفرنسية إلى دمشق، وانهيار الحكم الفيصلي، تم ترسيم الحدود السياسية ما بين سورية الخاضعة للانتداب الفرنسي، وشرقي الأردن الخاضع للانتداب البريطاني عام 1920، وكذلك الحدود بين شرقي الأردن وفلسطين، والتي تـمَّ تحديدها في أيلول 1922، وبموجبه تقع أراضي الإمارة شرقي خط يبدأ من شاطئ خليج العقبة، على مسافة ميلين إلى الغرب من بلدة العقبة، ويرتقي شمالًا في خط مستقيم عند منتصف وادي عربة، فالبحر الميت ونهر الأردن، وحتى التقائه بنهر اليرموك.

وإلى جانب الألوية الثلاثة التي شكّلت الإقليم الأردني الجديد، فقد ألحقت بها في العام 1925، معان والعقبة، ما سمح بتشكّل بوتقة سياسية جديدة، خضعت للانتداب البريطاني، وأوكلت إدارتها إلى الأمير (الملك لاحقًا) عبد الله بن الحسين، بإشراف حكومة الانتداب البريطاني.

وهكذا، ومع تشكيل أول حكومة مركزية في الإقليم الجنوبي الشرقي من سورية، تحت مسمى «حكومة الشرق العربي»، كانت قد بدأت في الوقت نفسه عملية تشكّل

المجتمع الأردني، لذا فقد واكب تشكّل المجتمع الأردني الحديث نشوء الدولة الأردنية، وتأثّر تطوره بالسياسات والتطورات الداخلية، وتلك التي حصلت في الإقليم والدول المجاورة.

وبهذا المعنى فإنَّ المجتمع الأردني هو مجتمع حديث، عمره من عمر الدولة الأردنية، غير أنَّ هذا لا ينفي قيام كيانات اجتماعية ناجزة، كانت قد تبلورت على الأرض الأردنية، إبان العهد العثماني، ولا سيما في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والعقدين الأول والثاني من القرن العشرين.

ولكنَّ المناطق الجنوبية الشرقية من سورية، كانت في غالبية الحقبة العثمانية تُعَدّ مناطق طرفية، هامشية الأهمية، باستثناء كونها توفّر الطريق الرئيسي لعبور قوافل الحج الشامي إلى مكة والمدينة، إلَّا أنَّ بناء سكة حديد الحجاز، في العقد الأول من القرن العشرين، سمح بنمو البلدات التي كان يمرّ بها الخط، مثل المفرق والزرقاء، وعمان ومعان، وبتحوّل العديد من المحطات الأخرى إلى بؤر حضرية وأسواق محلية، أمّا السلط وعجلون، فقد تمتعتا في أواخر العهد العثماني بنشاط كبير على صعيد التجارة مع فلسطين.

سوف نستعرض في هذا الفصل أهمّ المحطات والمراحل التي أثّرت على تشكّل المجتمع الأردني الحديث، كما أنّه ستتمّ مناقشة أهمّ العوامل التي أثّرت في تشكيل بنية المجتمع الأردني الحديث، وأخيرًا رصد أهمّ ملامح وسمات المجتمع الأردني الحديث.

تشكّل المجتمع الأردن كما نعرفه اليوم، عبر عدّة مراحل تاريخية، شهد خلال كلّ منها تغيّرات بنيوية عميقة، ساهمت في تغيير ملامحه، بل وعملت في بعض المراحل على إعادة تشكيله بصورة جذرية، وفيما يلي عرض للمراحل التاريخية التي رسمت ملامح وسمات المجتمع الأردني المعاصر، خلال المائة سنة الأخيرة، لقد بدأت ملامح المجتمع الأردني تُرتسم مع نشوء الدولة، والتي شكّلت فترة الإمارة والسياسات التي تـمَّ اتباعها، حيث أرست الأسس لتطور المجتمع الأردني بالمراحل اللاحقة.

المرحلة الأولى: التشكل الأولي للمجتمع الأردني (1921/ 1948)

1.1 السكان والبنية الاقتصادية الاجتماعية

بلغ عدد سكان شرقي الأردن مطلع العشرينيات، أي مع قيام أول حكومة مركزية لشرقي الأردن ما بين 230 ألفَ نسمة، حسب تقديرات كلّ من سمرسيت وفريدريك بيك (1921)، و225 ألفَ نسمة حسب نيابة العشائر في حكومة رشيد طليع الأولى (1922)[1].

وقد توزّع السكان حينذاك إلى نصفين، حسب نمط الإنتاج والحياة، الأول: هو القسم المترحل ونصف المترحل من البدو، وهؤلاء كانوا يشكّلون 46% من إجمالي السكان، أمّا النصف الثاني من السكان، فقد كان يضمّ سكان الريف والبلدات الحضرية القليلة، وكان هؤلاء يمثّلون نحو 54% من السكان، وباستثناء السلط التي كان عدد سكانها في مطلع العشرينيات من القرن الفائت نحو 20 ألف نسمة، فإنَّ بقية الحواضر والبلدات مثل عمان والكرك، وإربد وعجلون، لم يزد عدد سكان كلّ منها عن بضعة آلاف[2].

وبالنظر إلى أنَّ بريطانيا دولة الانتداب، قد نظرت إلى الأردن من وجهة نظر مصالحها الإستراتيجية في الإقليم ككلّ، فإنَّها لم تُعِر اهتمامًا يذكر بمصائر السكان المعتمدين على الرعي، والذين باتت الحدود الجديدة التي تقسم المنطقة تحدُّ من حركتهم، أو من مواصلة نمط إنتاجهم المعتمد على التنقل ما بين المراعي الكبيرة، فقد انصرف جلّ اهتمام ممثلي سلطة الانتداب البريطاني في شرقي الأردن، إلى تثبيت الحدود الدولية، وإلى الحدّ من عمليات عبورها لغايات الرعي، أي أنَّ الاعتبارات الأمنية وحماية الحدود كانت لها الأولوية على مصالح السكان، ولا سيما من البدو الرّحل ونصف الرّحل[3]، لكنَّ نشوء الحكومة المركزية بالأردن، وبناء مؤسسات الدولة المختلفة، والازدهار النسبي الذي ساد البلاد، قد أدّى إلى الإدماج التدريجي والاستقرار السكاني لنسبة ليست بسيطة من سكان البدو.

وعليه فقد تراجع عدد سكان البدو الرحّل وشبه الرحّل إلى ما دون ربع السكان في أواسط الأربعينيات، حيث بلغت نسبتهم 22% من السكان في عام 1946، وفي المقابل فقد ارتفع عدد سكان الريف إلى أكثر من 65% من السكان في الفترة ذاتها، وذلك جرّاء اضطرار القبائل البدوية إلى الاستقرار، وإلى مزاولة الزراعة، أو للتحول إلى العمل المأجور في المشاريع العامة.

لكنَّ سكان الريف لم يكونوا أحسن حالاً، فالزراعة في شرقي الأردن كانت تعتمد بصورة شبه مطلقة على مياه الأمطار، ولذلك فقد كان حجم المحاصيل يتذبذب حسب معدلات هطول الأمطار، وإذا ما تتالت سنوات الجفاف، فإنَّ سكان الريف كانوا يعانون من المجاعات، ويضطرون لرهن أراضيهم للمرابين والتجار، وهكذا فقد انتقلت ملكيات كثير من الفلاحين الصغار إلى أيدي هؤلاء خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات.

وفي غضون ذلك عملت الحكومات الأردنية على مسح الأراضي، وتشجيع تسجيلها وإفرازها، ممّا أدّى لتفكيك الملكيات المشاعية للأرض، وتسريع عمليات تداولها، وبينما تحوّل معظم هؤلاء الفلاحين من ملاكين زراعيين إلى مُحاصصين، فقد انتقل قسم من هؤلاء للعمل في فلسطين، وقد تراوح عدد هؤلاء ما بين ثلاثين ألفًا في عام 1937، وحوالي أربعين ألفًا في أواخر الأربعينيات[4].

1.2 نمو المدن و نشوء الطبقات الحديثة

بالرغم من أنَّ السمة العامة لشرقي الأردن، ظلّت تتراوح ما بين الطابع الريفي والرعوي حتى وقت متأخر من الأربعينيات، إلَّا أنَّ عدد سكان المدن والبلدات الكبيرة بدأ بالازدياد، ليبلغ نحو 35% من السكان المستقرين، و27%من إجمالي السكان في العام 1946[5].

خلال العقود الثلاثة التي تلت قيام الدولة الأردنية، نمت العاصمة عمان سكانيًا،

أولًا بحكم تركز الإدارات الحكومية فيها، وثانيًا بفعل تركّز النشاط التجاري فيها، وإلى جانب عمان نمت مدن قليلة مثل الزرقاء، التي باتت مقرًا لمعسكرات قوة الحدود والفيلق العربي، ومراكز الصيانة التابعة لهذه المعسكرات، كما نمت المفرق لموقعها الاستراتيجي غير بعيد عن محطات أنابيب شركة نفط العراق (IPC) والحدود الأردنية العراقية، أمّا المدن التاريخية مثل السلط والكرك وعجلون، فقد تراجعت أوضاعها، أو أنَّها نمت سكانيًا بحدود متواضعة.

وخلال هذه الحقبة المبكرة من قيام إمارة شرقي الأردن (1921/ 1948)، تطوّرت بعض الصناعات والحرف اليدوية من رحم الاقتصاديات الريفية، مثل مطاحن الحبوب، ومعاصر الزيتون، ومعامل تقطير الخمور، كما رافق نشوء معسكرات الجيش والمرافق الحكومية الأخرى، نمو ورش الصيانة والحدادة والنجارة، وكراجات تصليح العربات الآلية.

ولم تلبث أن عرفت عمان والمدن القليلة الأخرى نشوء صناعات حديثة، مثل صناعة التبغ والسجائر، والصناعات الخاصة بالبناء مثل المحاجر والمقالع، ومعامل صقل الرخام، وإنتاج الطوب الإسمنتي، كما نشأت صناعات آلية حديثة للنسيج ودباغة الجلود، وتوليد الكهرباء، والمرطبات والصناعات الغذائية.

وهكذا فقد شهد المجتمع الأردني تغيرات ملموسة في بنيته الطبقية، حيث تبلورت في الريف طبقة من ملّاك الأراضي الكبار، وشبه الإقطاعيين، وإلى جانبهم طبقة من الفلاحين المتوسطين والصغار، وطبقة أخيرة من العمال الزراعيين الأُجراء.

أما في المدن والحواضر، فقد تشكّلت طبقة من التجار ووكلاء الشركات الأجنبية، ممّن كانوا يحتكرون حيازة رخص الاستيراد التجاري، بتسهيل ممثلي سلطات الانتداب والحكومات، وإلى جانب هؤلاء نمت بصورة تدريجية، ولكن مضطردة، شريحة اجتماعية من بيروقراطية الدولة، تضمّ الوزراء وكبار الموظفين، إضافة إلى أعضاء المجالس التشريعية، وتعود أصول معظم هؤلاء إلى العشائر والعائلات الكبيرة ذات

النفوذ، بينما تشكّل الجزء الثاني من النخبة البيروقراطية من الموظفين السابقين في حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، فيما تنتمي بقية هذه النخب إلى أصول سورية ولبنانية وحجازية وأخرى[6].

ومع نهاية الأربعينات، بدأت تتشكّل نواة الطبقة الوسطى من التجار الصغار وأصحاب الحرف، بالإضافة للموطنين في الإدارة العامة والجيش، والذين تركّز معظمهم في عمان والمدن الأخرى، والبلدات القليلة النامية. وفي أدنى الخارطة الاجتماعية الحضرية، ظهرت نواة الطبقة العاملة من العاملين مقابل أجر في الصناعات القليلة الناشئة، وفي معسكرات الجيش وورش الصيانة، ومن صغار الموظفين في الإدارة العامة أو المشاريع الكبرى وغيرها، ونتيجة لهذه التحولات بدأت الهجرة الريفية بالتصاعد، وخاصة لمدينة عمان العاصمة، حيث كان أغلب المهاجرين يعملون بالأشغال المؤقتة وفي المحال التجارية[7].

المرحلة الثانية: إعادة تشكيل المجتمع الأردني (1948/ 1967)

تُعتبر المرحلة الثانية الممتدة على مدى عشرين عاماً، محطّةً مهمةً في تشكّل المجتمع الأردني الحديث، حيث توسّعت الأردن جغرافيًا لتشملَ الضفة الغربية، وبالضرورة ديموغرافيًا لاستيعابها اللاجئين الفلسطينيين، وانضواء سكان الضفة الغربية تحت لواء دولة الوحدة والتفاعل، الذي أدّت إليه هذه العملية.

1.2 أثر النكبة الفلسطينية على ضفتي الأردن

شهد الأردن تحت تأثير النكبة الفلسطينية تحولًا ديموغرافيًا كبيرًا، جرّاء هجرة حوالي 65% من اللاجئين الفلسطينيين إلى شرقي الأردن وإلى الضفة الغربية، التي كانت واقعيًا تحت الحكم الأردني منذ انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في أيار 1948، فقد انتقل ما بين 430 ألفاً و490 ألفَ لاجئ إلى ضفتي الأردن، منهم أكثر من مئتي ألف للضفة الشرقية، وبذلك تضاعف عدد سكان المملكة إلى حوالي 1.3 مليون

نسمة، مقارنة بعدد سكان شرقي الأردن في العالم 1948، وهو 400 ألف نسمة تقريبًا، حيث أضيف إلى هؤلاء نصف مليون نسمة، هم سكان الضفة الغربية، و400 ألف هم المهاجرون إلى ضفتي الأردن[8].

وبينما زاد عدد السكان إلى ثلاثة أمثال العدد الأصلي لسكان شرقي الأردن، إلّا أنَّ رقعة الأراضي الصالحة للزراعة التي أضيفت جرّاء وحدة الضفتين، لم تزد إلّا بنسبة تقارب الثلث، وقد ترتّب على هذه الزيادة السكانية الكبيرة، ازدياد الضغوط على الموارد من أراضٍ ومياه، وكذلك على الخدمات الحكومية، ممّا تطلّب رفع الإنفاق الاستثماري لتوفير فرص عمل جديدة، وتوسيع شبكة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبناء بنية تحتية أوسع نطاقًا[9].

هذا وقد ازداد حجم البطالة بشكل كبير في السنوات الأولى، إذ ضمّت القوى العاملة اللاجئة من ناحية، والأردنيين الذين كانوا يعملون في فلسطين من الناحية الأخرى، إضافة إلى «اللاجئين الاقتصاديين» من الفلسطينيين، الذي جرّدوا من أراضيهم في القرى الأمامية بعد اتفاقيات الهدنة، وهكذا فقد انخفض المستوى العام للمعيشة، جرّاء تفشّي البطالة وانخفاض الأجور، وخسارة فرص العمل في جزء من فلسطين، الذي تمّت الهجرة منه.

لقد خسر الأردن السوق الفلسطيني الذي كان المستقبل الرئيسي لصادراته من المنتجات الزراعية والحيوانية، كما فقد الأردن ميزته كمعبر ترانزيت للتجارة ما بين العراق وفلسطين، وموانئ الأخيرة على شواطئ المتوسط، ونتيجة التحول عن ميناء حيفا، المنفذ البحري الرئيسي لتجارة الأردن الخارجية قبل عام 1948، فقد ارتفعت تكاليف الشحن والاستيراد جرّاء التحول نحو موانئ عربية أخرى، ولا سيما ميناء بيروت، وأخيرًا فقد الأردن جرّاء قيام دولة إسرائيل سوق العمل الرئيسي لقوة العمل الأردنية، والتي تراوح عددها ما بين 30 ألفاً في أواسط الثلاثينيات و40 ألفاً في العام 1947[10].

ومن ناحية أخرى فقد ارتفعت أعباء الإنفاق الدفاعي والأمن ما يقارب أربع مرات، ما بين عام 1947/ 1948 والعام 1954/ 1955، جراء التوسع في القوات المسلحة والأمن، وبالمثل فقد تضخّم حجم الجهاز الحكومي المدني، وفاقم ازدياد الإنفاق الحكومي العجز المالي في ميزانية الدولة، وكذلك العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، كما رفع مستوى اعتماد الأردن على المعونات المالية الخارجية، وكانت أكبرها المنحة البريطانية(11).

كانت الضفة الغربية بعيد حرب 1948 تعاني من اكتظاظ سكاني يفوق قدراتها الاقتصادية، وكانت أراضيها الزراعية بالكاد تكفي لإعالة نصف سكانها، وفي الوقت نفسه كان النمو الرئيسي للاقتصاد الأردني في خمسينات القرن الماضي مبعثه الضفة الشرقية، خاصة جراء تركز الإدارة الحكومية والقطاعات الخدمية فيها، كما أنَّها استقطبت غالبية الاستثمارات والمساعدات الخارجية، بما فيها الموجهة لوكالات الإغاثة الدولية، ولذلك فقد شهد عقد الخمسينيات والستينيات انتقالاً تدريجيًا للاجئي حرب 1948 شرقًا، حتى وصلت نسبتهم إلى حوالي 29% من إجمالي السكان في العام 1952، ثم إلى 40% في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات.

وبفعل هذه الهجرة الاقتصادية للاجئين إلى الضفة الشرقية، وكذلك بسبب الهجرة الداخلية من الريف الأردني إلى المدن، فقد ازداد عدد سكان مدن عمان والزرقاء وإربد بنسب خيالية، فقد ارتفع عدد سكان عمان خلال عشر سنوات (1952/ 1961) بنسبة تقارب 120%، وفاق نمو سكان الزرقاء حدّ التصور، إذ بلغت نسبة نمو السكان فيها 238%، فيما نمت كلّ من إربد والعقبة خلال نفس الفترة بنسبة 60% و170% على التوالي.

وعمومًا فقد شهد الشطر الشرقي من المملكة الأردنية خلال الخمسينيات قفزة كبيرة نحو التمدين والتوسع الحضري على حساب الريف، إذ بينما كان عدد سكان المدن الرئيسية الثلاث (عمان، الزرقاء وإربد) يمثّل 27.7 % من السكان عام 1952، فقد وصل في العام 1961 إلى ما يعادل 43.4 % من إجمالي السكان(12).

2.2 تسارع النمو الاقتصادي

اتّسم الاقتصاد الأردني في الخمسينيات بتسارع نموه العام سنةً بعد أخرى، وبلغت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي 11.5 % سنويًا، وذلك خلال الفترة ما بين 1950 ـ 1961، وبعد حذف تأثير الغلاء والزيادة السكانية، فإنَّ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي كان يوازي 9% في تلك الفترة، وكان المسؤول الأول عن ارتفاع معدلات النمو العام للاقتصاد الأردني قطاعات الصناعة والتعدين، والكهرباء والإنشاءات، التي كانت تنمو بنسبة 13% بالأسعار الثابتة، وتليها القطاعات الخدمية التي نمت سنويًا بمعدل 12% خلال الفترة ذاتها، لكنَّ الملفت هو أنَّ معدل نمو الإنتاج الزراعي لم يتجاوز 2% سنويًا خلال هذه الفترة(13).

يُفسّر ارتفاع معدل النمو السنوي للاقتصاد الأردني خلال الخمسينيات، بتوجّه الاستثمارات المحلية نحو تعويض الهياكل الإنتاجية التي فقدت مع احتلال إسرائيل للقسم الأكبر من فلسطين، والذي كان يزوّد سكان الضفتين بالقسم الأكبر من السلع الاستهلاكية، وكذلك اتساع الطلب على المساكن ووسائل النقل والخدمات، بعد أن تضاعف عدد سكان الأردن إلى ثلاثة أمثال عددهم في أواسط الأربعينيات، وممّا لا شكَّ فيه أنَّ تعاظم حجم الأيدي العاملة، الماهرة منها وغير الماهرة، وانخفاض أجورها، قد وفّر ظروفًا ملائمة للتوسع الاستثماري.

إنَّ ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الأردني خلال الخمسينيات، يمنع من استمرار الاختلال البنيوي الذي ظلَّ يعاني منه قبل عام 1948، وهكذا فإنَّ توزيع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الخمسينيات، كان يشير إلى تدني مساهمة القطاعات السلعية إلى نحو 36.3%، مقابل مساهمة القطاعات الخدمية بـــ 63.7 %.

وبفعل هذا الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الأردني، فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري سنة بعد أخرى، وبوتيرة تصل إلى 11% سنويًا بالمتوسط، خلال السنوات

1954/ 1961. وبالمثل فإنَّ توسّعَ الجهازِ الحكومي بشقيه المدني والعسكري، ما كان يمكن للإيرادات المحلية أن تغطّي نفقاته إلّا جزئيًا، وهكذا فقد شكّلت الإيرادات الخارجية من منح ومساعدات الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة الأردنية، وبنسبة تصل إلى 57%، مقابل 43% هي مساهمة الإيرادات المحلية، وقد ظلّت الإيرادات الخارجية للخزينة الأردنية تنمو بمتوسط يزيد على 7% سنويًا خلال السنوات 1954/ 1961، جرّاء ارتفاع النفقات الحكومية سنة بعد أخرى.

وبالرغم من أنَّ المساعدات الخارجية كانت عاملًا مهمًا في تسريع وتأثر النمو الاقتصادي خلال الخمسينيات والستينيات، وفي تغطية العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إلَّا أنَّها وجّهت أساسًا لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة، وهو ما زاد من أهمية وزن قطاع الخدمات الحكومية (الإدارة والدفاع) في الاقتصاد الوطني، حيث لم تلبث أن باتت الدولة، بفضل تدفق هذه المساعدات، للشغل الأكبر للعمالة في الأردن[14].

وعمومًا فقد شهدت هذه الحقبة (1948/ 1967) المرحلة الأهم في تشكّل المجتمع الأردني الحديث كما نعرفه اليوم، فإلى جانب المكون الشرق أردني، تنوّعه العرقي والديني، أضافت النكبة الفلسطينية مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى مجتمع الضفة الشرقية، وقد انضمَّ إلى هؤلاء خلال السنوات الفاصلة ما بين حربي 1948 و1967 آلاف أخرى من سكان الضفة الغربية واللاجئين إليها، الذين قدموا إلى الضفة الشرقية غالبًا لأسباب اقتصادية.

وعليه فقد تعزّزت سمة المجتمع الأردني، كمجتمع متنوع ومتعدد الأصول والمنابت، بانضمام كتلة سكانية وازنة من المواطنين الفلسطينيين، الذين اكتسبوا الجنسية الأردنية، والذين في الوقت نفسه، سعوا للمحافظة على حقوقهم في العودة إلى وطنهم الأصلي.

وخلال هذه الحقبة، تعزّزت مؤشرات تحوّل المجتمع الأردني نحو الحداثة، سواء

تحت تأثير تعاظم وزن القطاعات الاقتصادية الحديثة، مثل الصناعات والخدمات التجارية والمصرفية، والنقل والمواصلات، أو الانفتاح على العالم سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، هذا إضافة إلى تأثير التوسع في التعليم، ولا سيما التعليم الحكومي وخدمات التعليم في وكالة الغوث الدولية.

لقد ساهم انتشار شبكة التعليم والارتفاع المضطرد للالتحاق بالمدارس، في تقليص نسبة الأمية في المجتمع الأردني، ومن ناحية أخرى فقد فتح التعليم الأبواب أمام المواطنين للعمل في أسواق الخليج، حيث أدّى استمرار ظاهرة الهجرة لغايات العمل في الأسواق الخارجية، ولا سيما النفطية منها، إلى واحدة من السمات البنيوية لقوة العمل الأردني.

خلال هذه الحقبة (1948/ 1967) تبلورت أكثر فأكثر الطبقات الاجتماعية للمجتمع الأردني الحديث، ففي المدن ظهرت طبقة عاملة وازنة، وأخرى متوسطة موزعة ما بين فئات وسطى تقليدية من أصحاب المتاجر والحرف، وما بين فئات وسطى حديثة تضمّ الشرائح المهنية ذات التأهيل العالي، وقد تميّزت الأخيرة بقدرتها على تنظيم صفوفها في نقابات وجمعيات مهنية، وفي رأس الهرم الاجتماعي تربعت فئتان من البرجوازية التجارية والبرجوازية البيروقراطية، إضافة إلى فئة عليا تقليدية من كبار الملاكين وشيوخ العشائر.

المرحلة الثالثة: إعادة البناء والتنمية بعد الحرب (1967/ 1989)

شهدت هذه المرحلة اندلاع حرب حزيران/ يونيو 1967، التي انتهت باحتلال الضفة الغربية لنهر الأردن، إلى جانب أراضٍ عربية أخرى، وتلا ذلك لجوء مئات آلاف النازحين من الضفة الغربية ومخيمات اللاجئين فيها إلى الضفة الشرقية، جرّاء ذلك فقدت المملكة الحصة الأكبر من الرقعة الزراعية المستغلة، وكذلك الجزء الأكبر من الصناعات الاستهلاكية والصغيرة، والحرف اليدوية القائمة في المملكة، وكامل

الدخل الناجم عن السياحة إلى المقدسات المسيحية والإسلامية في فلسطين، كما توقفت غالبية التحويلات الخاصة للعاملين في الخارج[15].

بالإضافة لذلك فقد فاقم من الوضع الاقتصادي، تمركز المقاومة الفلسطينية واشتباكها المستمرّ بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي، حيث أدّى ذلك إلى شلل النشاط الاقتصادي جرّاء الغارات الإسرائيلية المتكررة على طول الجبهة في الأردن، ممّا أدّى إلى تعطيل المشاريع الإنمائية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

على أنّ الأردن بعد استعادته للاستقرار السياسي، نفّذ ثلاث خطط تنمية متلاحقة ما بين عامي 1973 و1985، حيث ساهمت هذه الخطط في إعادة بناء الاقتصاد الأردني، واستئناف مشاريع التنمية، وخاصة البنية التحتية، لا سيما بعد أن تعطّل تنفيذ برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (1964/ 1970)، جرّاء الحرب واحتلال الضفة الغربية.

تزامن تنفيذ خطط التنمية الأولى (1973/ 1975)، والثانية (1976/ 1980) مع وقوع الطفرة النفطية من ناحية، وزيادة المساعدات العربية والأمريكية والأوروبية للأردن، ممّا أدى إلى توفّر مصادر مالية وفيرة لتمويل المشاريع، وكانت النتيجة أن نما حجم الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 1973/ 1982 بمعدل وسطي قدره 8.5٪ سنويًا[16].

بالإضافة لكثافة المساعدات العربية والأجنبية لخزينة الدولة، فقد ازداد حجم الاقتراض الحكومي من الخارج والداخل، وبوتائر مشابهة لازدياد المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي بتلك الفترة، وكذلك نمو تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، جرّاء ارتفاع أعدادهم في دول الخليج وتحسن مداخيلهم.

وهذا يقودنا إلى التوقف عند ظاهرة هجرة العمالة والكفاءات العالية، التي عرفت ازديادًا طفرويًا في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، ومن المعروف أنَّ السعودية والكويت شكّلتا منذ مطلع الخمسينيات سوقًا مزدهرة لاستقبال العمالة الفائضة

لضفتي الأردن، ولا سيما للكفاءات الإدارية والمعلمين، والمهارات الفنية والمهنية، التي كانت تحتاجها دول الخليج، وتدريجيًا تحولت سائر إمارات الخليج العربي، والبلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط، مثل ليبيا والجزائر، إلى وجهة رئيسية لهجرة العمالة الأردنية، ومتنفسًا لتصريف العمالة الفائضة.

حتى مطلع السبعينيات من القرن الماضي، كانت هجرة الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة، تكاد تكون قاصرة على سكان الضفة الغربية واللاجئين الفلسطينيين في الأردن، لكنَّ الطفرة النفطية التي عرفتها دول الخليج في أواسط سبعينيات القرن الماضي، جراء ارتفاع أسعار النفط، ونمو حجم مخصصات التنمية في تلك البلدان، أدّت إلى اجتذاب الكفاءات والمهارات الشرق أردنية أيضاً ، وإلى امتصاص العمالة الفائضة، حتى إنَّ البطالة كظاهرة اجتماعية تلاشت تقريبًا لأول مرة في تاريخ الأردن الحديث، وهكذا ارتفع حجم القوى العاملة الأردنية في الخارج إلى 198.4 ألف شخص عام 1975، ثم إلى نحو 340 ألفاً في العام 1985.

وغنيّ عن البيان أنَّ الغالبية الساحقة من العمالة الأردنية في الخارج، كانت عمالة متعلمة وذات مهارات عالية، ففي الثمانينات من القرن الماضي كان ٪40 من العاملين الأردنيين في الخارج، هم ممّن تلقّوا تعليماً عاليًا، في مقابل ٪25 منهم كانوا من حملة الثانوية العامة، لكنَّ الأهمّ من هذا كلّه أنَّ ٪36 من العمالة الأردنية في الخارج كانوا من أصحاب التخصصات العلمية والفنية[17].

3.1 التحولات الاجتماعية

أدّى تعاظم أعداد الأردنيين العاملين في أسواق الخليج والبلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط، إلى تحولات هامة في بنية المجتمع الأردني، إذ باتت فئات متزايدة من الطبقة الوسطى تعمل وتعيش في البلدان العربية الأخرى، معتمدة في معيشتها كليًا على الفرص المتاحة لها في خارج البلاد، وفي عام 1975 كان الأردن قد صنّف باعتباره البلد الثالث في العالم المرسل للعمالة.

وبينما كانت التحويلات النقدية الخارجية للعاملين خارج الأردن لا تتعدى 7.9 مليون دينار بالمتوسط، خلال الأعوام 1969/ 1973، فقد ارتفعت إبان الطفرة النفطية على النحو التالي: 53.3 مليون دينار عام 1975، 236.7 مليون دينار عام 1980، ثم إلى حوالي 403 مليون دينار عام 1985.

وجرّاء ذلك، فقد بات جزءٌ مهمٌّ من الأسر الأردنية يعتمد بصورة رئيسية على تحويلات الأردنيين المغتربين والعاملين خارج البلاد، وقد ترتّب على هذه التحويلات انتعاش أنماط من الاستهلاك الترفي، لم تكن مألوفة من قبل في المجتمع الأردني، حيث ازداد الإقبال على اقتناء السلع المعمرة، مثل الأدوات الكهربائية (ثلاجات، غسالات كهربائية، أجهزة التلفزيون الملونة)، والسيارات العائلية، كتعبير عن تحسّن مستويات معيشة، لدى العديد من الفئات الاجتماعية الوسطى.

خلال سنوات خطتي التنمية الثلاثية والخماسية، نمت القطاعات السلعية نموًا سريعًا، إلَّا أنَّ هذا كان دون معدلات النمو المتوقعة في الخطط الحكومية، وفي المقابل كانت القطاعات الخدمية والتوزيعية والمالية تنمو بمعدلات تفوق المعدلات المتوقعة، وهو ما يعني أنَّ نمو الناتج المحلي الإجمالي، المرتفع نسبيًا، كان يعود أساسًا إلى توسّع القطاعات غير السلعية، حيث كانت الأخيرة مسؤولة عن توليد نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، فيما يعود إلى القطاعات الإنتاجية (السلعية)، توليد ما دون ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

وبعبارة أخرى فإنَّ معدلات نمو الناتج المحليّ الإجمالي خلال فترة خطط التنمية الثلاث، السريعة نسبيًا، لم تسمح بتجاوز الاختلال الهيكلي الذي كان يعاني منه الاقتصاد الأردني تاريخيًا، جرّاء غلبة مساهمة القطاعات الخدمية وغير السلعية فيه، بل إنَّ سنوات «النمو السريع والازدهار الاقتصادي» التي تصف سنوات 1973/ 1985، كانت في الواقع سنوات تكريس للاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الأردني[18].

وفي الوقت نفسه لم تحقّق خطط التنمية المتتالية تغييرًا جوهريًا في العلاقة ما بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل القومي، حيث ظلّ الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص يفوق قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بنسب تصل إلى 30% عام 1975 و13% عام 1985. وكان الفارق بين المؤشرين يعوّض عن طريق التحويلات الخارجية للبلاد، هذا واستخدمت المدخرات الخاصة والودائع طويلة الأجل لدى البنوك التجارية في تمويل أنشطة غير إنتاجية، ولا سيما في التجارة العامة وتجارة الأراضي والمضاربات، فيما كانت القطاعات السلعية الأقل استفادة من التسهيلات الائتمائية للبنوك.

وبالمثل فإنَّ خطط التنمية الطموحة التي سعت إلى زيادة الإيرادات المحلية لخزينة الدولة، أو تغطية النفقات الجارية من الإيرادات المحلية، انتهت عند التنفيذ إلى رفع قيمة العجز المالي في موازنات الدولة، ومع أنَّ إيرادات الدولة المحليّة نمت بصورة ملحوظة خلال السنوات 1973/ 1985، إلَّا أنَّ نمو النفقات الجارية للحكومة كان أسرع، وهكذا تعيّن الاعتماد على مصادر الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل العجز، الذي تراوح ما بين 15% و21 % من النفقات الجارية خلال الفترة ذاتها، أمَّا تمويل النفقات الرأسمالية (الاستثمارية والإنمائية)، فقد اعتمد بصورة شبه كاملة على الموارد الخارجية.

3.2 توزيع القوى العاملة: اختلالات قطاعية وجغرافية

بالرغم من خطط التنمية، إلَّا أنَّه ونتيجة للهجرات القسرية المتعاقبة، لم تُفلح في تحرير الاختلالات البنيوية، الناجمة عن غلبة الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية على الاقتصاد الوطني، فمن ناحية أولى ظلّت القوى العاملة تعاني من تدني حجمها مقارنة بإجمالي السكان، حيث شكّلت أقلّ من 20 % من مجموع السكان في مطلع الثمانينيات، ولا يعود ذلك فقط إلى أنَّ 51 % من السكان كانوا من فئات العمر دون الخامسة عشرة، وإنما أيضاً لتدني مشاركة الإناث في قوة العمل إلى 12.5% من إجمالي القوى العاملة الأردنية[19].

كذلك تعافي قوة العمل المحلية من اختلال في توزيعها القطاعي والمهني، وبينما كانت القطاعات السلعية في عام 1961 تستوعب 54.3 % من القوى العاملة، فإنَّ حصتها من قوة العمل تراجعت لتصل إلى 37 % عام 1975، ثم إلى 29.5 في عام 1985، وفي المقابل تنامت حصة القطاعات الخدمية والتوزيعية والمالية من القوى العاملة، لتصل مجتمعة إلى 63 % عام 1975، ثم إلى 69.5 % عام 1985. هذا وكانت الزراعة أكبر القطاعات السلعية خسارة على صعيد القوى العاملة فيها، إذ تراجعت حصتها من 33.5 % من إجمالي القوى العاملة عام 1961 إلى 18 % عام 1975، ثم إلى 7,8 % عام 1985[20].

أما المؤشر الآخر، فيتمثل في اختلال التوزيع الجغرافي للقوى العاملة، التي باتت تتركز في محافظتي عمان والزرقاء، وبنسبة تصل إلى 55 % من حجمها الإجمالي في العام 1985، وذلك جرّاء النزف المستمرّ للعمالة من الريف إلى عمان والمدن الأخرى، ولتركّز النشاط الاقتصادي والإداري والخدمي في محافظتي العاصمة والزرقاء.

لقد حافظ الأردن على خاصيته كبلد مرسل للعمالة حتى أواسط السبعينيات، ولكنَّه يتحوّل تدريجيًا إلى مُستقبِل نتيجة للفراغ الذي نجم عن العمالة الأردنية المهاجرة، حيث ارتفع عدد العمال الوافدين من نحو 4 آلاف شخص عام 1975 إلى 130 ألف شخص عام 1986، وهكذا تحوّل الأردن إلى بلد فريد الخصائص، من حيث كونه مرسلًا ومستقبِلًا للعمالة في الوقت نفسه[21].

3.3 الأزمة الاقتصادية وآثارها (1989-1999)

بعد عقد من النمو الاقتصادي الأكبر، وقد يكون الأهمّ في تاريخ المملكة، فقد شهد الأردن أزمة اقتصادية كبيرة من أواسط الثمانينات، ولكنَّها تفاقمت بشكل كبير مع نهاية الثمانينات، قد يكون من أهمّ أسباب هذه الأزمة، هو تراجع المساعدات المالية الخليجية والأمريكية نتيجة تراجع أسعار النفط من جانب، وتوسع الحكومة الأردنية في حقبة المساعدات بالاستدانة الخارجية والداخلية، وزيادة التوسع والإنفاق

في القطاع العام، ممّا أدّى لانفجار الأزمة الاقتصادية في أواخر عام 1988 وأوائل عام 1989، والتي اتخذت أبعادًا مالية ونقدية، كان من أبرزها: هبوط سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي خلال أشهر قليلة، ممّا أدى إلى فقدان العملة الوطنية الأردنية ما يزيد على نصف قيمتها، وارتفاع مستوى التضخم بمعدلات متسارعة، ممّا أثّر على القوة الشرائية للدينار، وعلى مستوى معيشة المواطنين، وتوقّف الدولة عن تسديد المستحقات الخارجية عليها، ممّا اضطرّ الحكومة إلى طلب جدولة الديون.

هذه الأزمة الاقتصادية متعددة الأبعاد والنتائج، أجبرت الأردن على التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وتبنّي برنامج تصحيح اقتصادي طويل الأمد، كان عماده إعادة جدولة الديون، وتبنّي الخصخصة كنهج اقتصادي، والتخلّي التدريجي عن الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة الأردنية[22].

4.1 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة

كان المتأثر الأكبر من هذه الأزمات المالية والنقدية الجمهور الواسع من المستهلكين، والطبقات ذات الدخل المحدود، التي «واجهت مشكلة تضخمية كبيرة»، أدّت إلى رفع أسعار السلع والمواد الاستهلاكية بنسب غير مسبوقة، وجعلت من تكاليف معيشة الطبقات الفقيرة والمتوسطة فوق مستوى دخولها المتآكلة.

كذلك فقد تراجع متوسط الدخل الفردي للمواطن (أو حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي) بمقدار الثلث، من 1800 دولار في مطلع الثمانينيات، إلى أقل من 1200 دولار في العام 1988، ثم لم يلبث أن هبط بصورة دراماتيكية في العام 1989، إلى أقل من 750 دولاراً، بفعل انهيار القدرة الشرائية الحقيقية للدينار الأردني[23].

على أنَّ الفوارق الدخيلة بين الفئات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة من الثمانينيات، كانت قد اتّسعت أكثر فأكثر، ممّا كانت عليه في نهاية السبعينيات أو مطلع الثمانينيات، فقد بات أعلى 5 % من السكان دخلًا يحوزون على 30 % تقريبًا من

الدخل القومي، مقابل 15 % من السكان يحصلون على 12 % من الدخل القومي، فيما كان 40% من السكان الأدنى دخلاً يحصلون على 15 % من إجمالي الدخل القومي، وبكلمات أخرى فإنَّ الغالبية الساحقة من المواطنين باتت تعيش في مستوى الفقر أو الكفاف[24].

كان للأزمة الانكماشية التي عرفها الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة آثار اجتماعية حادة ومؤلمة على الطبقات الدنيا والوسطى من المجتمع، فقد أدّت إلى إعادة توزيع الدخل القومي على حساب العاملين بأجور بالدرجة الأولى، إذ بينما كانت حصة العمل من الناتج المحلي والإجمالي تنمو بنسبة 71 % خلال السنوات 1971/ 1975، ثم بنسبة 141.5 % خلال السنوات 1976/ 1980، فإنَّ نسبة نمو حصة العمل في السنوات 1981/ 1985 لم تتجاوز 44.5 % على أساس سعر السوق، بالرغم من النمو السريع لحجم العاملين بأجور في هذه السنوات، حيث اعتمدت الحكومة سياسية تجميد رواتب مستخدمي الدولة، بنسب مختلفة تتراوح ما بين 20 و30 %، علماً بأنَّ تكاليف المعيشة ارتفعت بنسبة 30 % ما بين عامي 1980 و1985[25].

كذلك فقد العاملون في القطاع الخاص العديد من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في معظم سنوات السبعينيات ومطلع الثمانينيات، جرّاء ارتفاع الطلب على قوة العمل، لا سيما الماهرة والفنية منها، ولتمتّع الطبقة العاملة آنذاك بقدرات تفاوضية عالية، وقد استخدمت العمالة الوافدة لكسر هذه القدرات التفاوضية، ولخفض الأجور التي تراجعت فعليًا إلى ما بين ثلث ونصف متوسط الأجور المدفوعة في مطلع الثمانينيات[26].

ومن الآثار الاجتماعية السلبية لتراجع النمو الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل القومي على حساب الطبقات الدنيا والوسطى، هو اتساع نطاق الفقر المطلق والنسبي في المجتمع الأردني، ففي أواسط الثمانينيات أظهرت دراسة حكومية أنَّ 20.5 % من السكان يقلّ دخلهم الشهري عن 100 دينار أردني.

وعمومًا ارتفع حجم الأسر التي تعاني من الفقر المطلق من 7% من إجمالي السكان عام 1977، إلى 15 % من السكان في أواخر الثمانينيات.

من ناحية أخرى شهدت الثمانينيات انفجار العديد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، كارتفاع معدلات الجريمة، وجنوح الأطفال، وتفشّي تعاطي المخدرات، وكان من الملفت ارتفاع جرائم الاعتداء على الإنسان، التي باتت تشكّل أكثر من نصف إجمالي الجرائم، وذلك في أواسط الثمانينيات، وقد تركزّت الحصة الأكبر من الجرائم في محافظتي العاصمة والزرقاء، الأكثر اكتظاظًا بالسكان.

والجدير ذكره هنا أنَّ الأردن كانت في تلك الفترة تحت الأحكام العرفية، وكان العمل الحزبي العلني محظورًا كما هو الحال بالنسبة للحريات الإعلامية، التي كانت أيضاً مُكبّلة، وبالتالي عندما رفعت الحكومة أسعار المحروقات والعديد من السلع الاستهلاكية الأخرى، اندلعت موجة من الاحتجاجات الغاضبة بداية من معان، ثم امتدت لباقي محافظات المملكة.

هذه القرارات الاقتصادية التقشفية وردّة الفعل الشعبية حيالها، مهّدت الطريق لبدء مرحلة جديدة من التحول السياسي والاقتصادي الكبير في الأردن. توجّت الاحتجاجات الواسعة نتيجة للأزمة الاقتصادية، بإطلاق الدولة عملية إصلاح سياسي، من خلال استئناف الحياة النيابية، وإطلاق الحريات العامة، والسماح للنقابات بممارسة أنشطتها وللأحزاب المشاركة في الانتخابات التي أجريت في العام 1989، والتي تميّزت بنزاهتها، ممّا مكّن أحزاب المعارضة التاريخية للوصول لقبة البرلمان[27].

لعبت السياسات الانفراجية الجديدة دورًا هامًا بعبور مرحلة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي انفجرت عامي 1988 و1989، وهو ما أتاح للحكومة تنفيذ برنامج للتصحيح الاقتصادي طويل المدى، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث استمرّ تنفيذ المرحلة الأولى منه حتى منتصف عام 2004.

4.2 حرب الخليج الثانية وعودة المغتربين

من أهمّ التطورات الإقليمية، التي كان لها انعكاسات مُباشرة على الوضع الاقتصادي الاجتماعي، هي ما عُـرف بحرب الخليج الثانية بعد احتلال العراق للكويت، والتي نتجت عنها الحرب الدولية لإخراج العراق من الكويت، والتي لم تشارك بها الأردن لأسباب باتت معروفة، لكن تمخّضت عنها نتائج اقتصادية متعددة، ألقت بظلالها على التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الأردن[28].

انتهت الحرب بإخراج القوات العراقية من الكويت، واستعادة الأخيرة لسيادتها، وبسبب تلك الحرب فقد اضطرّ أكثر من 300 ألف من المغتربين الأردنيين، لمغادرة الكويت والسعودية وبعض دول الخليج الأخرى، مسبّبين ثالث أكبر هجرة قسرية عرفتها ديموغرافية الأردن خلال تاريخها المعاصر.

أحدثت تلك الهجرة الجماعية لهؤلاء المغتربين خلال فترة قصيرة لا تتعدّى الأشهر، تعديلًا في البنية السكانية، إذ رفعت من أعداد السكان الحضريين، حيث استقرّت الغالبية الساحقة من العائدين للأردن في المدن الكبيرة، ولا سيما في عمان، وهو ما شكّل مزيدًا من الضغوط على الموارد المائية والبنية التحتية، والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، والسكن والمواصلات، والتركيبة الاجتماعية.

ومع عودة المغتربين من الخليج، خسر الأردن تحويلاتهم المالية التي كانت تؤمّن المورد الثاني من العملات الصعبة للأردن، بعد عائدات التصدير السلعي للخارج، كما أغلقت أسواق الخليج أمام الصادرات الأردنية، ولا سيما من السلع الزراعية، وتأثّر قطاع السياحة سلبًا جرّاء حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وإحجام السيّاح الأجانب عن القدوم للأردن والمنطقة، ومن ناحية أخرى فقدت الخزينة الأردنية المعونات المالية السنوية، التي كانت تصل من السعودية والكويت وبلدان الخليج الأخرى، والتي كانت تساهم في سدّ العجز في الميزانية الحكومية، وكذلك العجز في

الحساب الجاري لميزان المدفوعات، هذا وقدّرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خسائر الأردن في عام 1990 بـ 2.114 مليون دولار[29].

كذلك تعرّض قطاع الشحن البحري والصادرات الصناعية والزراعية لخسائر مادية كبيرة، جرّاء الحصار المفروض على ميناء العقبة، والحظر المفروض على التجارة مع العراق، ويُذكر أنَّ السوق العراقي كان يستوعب قبل حرب الخليج الثانية نحو 50 % من الصادرات الصناعية والزراعية الأردنية، ممّا ترك آثارًا سلبية على العديد من الفئات، وتسبّب بزيادة عدد المتعطلين ببعض القطاعات، وتراجع مستويات المعيشة لفئات أخرى.

ومع أنَّ العودة الجماعية للمغتربين، تسبّبت لأول وهلة بارتفاع معدلات البطالة في البلاد، حيث كان بعض هؤلاء العائدين من ضحاياها، إلَّا أنَّ المدّخرات التي حملها معهم أولئك المغتربون، لم تلبث أن ساهمت في إنعاش الاقتصاد الأردني لسنوات لاحقة، وقد اتّجهت تلك المدّخرات بالدرجة الأولى للقطاع العقاري، ما ساهم في رفع أسعار الأراضي والعقارات، ونشّط الطلب بقوة على المكاتب والمحلات التجارية.

وعلى صعيد القوى العاملة المغتربة، فقد وفّرت عودة بعض قطاعات المغتربين خبرات متقدمة، كان الاقتصاد الأردني بحاجة ماسّة لها، منها على سبيل المثال لا الحصر، الخبرات في مجال العمل المصرفي والتأمين، حيث كانت المؤسسات البنكية والأسواق المالية في الخليج تتمتع بخبرات متقدمة بخبراتها، كما حمل المغتربون معهم بعض أنماط الاستهلاك والعادات الاجتماعية، التي لم تكن معروفة أو سائدة في الأردن.

خامسًا: مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1999-2013)

تزامن انتقال ولاية العرش إلى الملك عبد الله الثاني مع تغليب التوجّه نحو الإصلاح والانفتاح الاقتصادي كأولوية أولى؛ لأنَّ النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة من التسعينيات قد تراجع بقوة، بل وأصبح سالبًا، فيما اتّسم أداء القطاع العام بالتراخي.

اتّخذ الأردن خطوات متعددة لتسريع عملية انفتاحه على العولمة الاقتصادية، وخصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام، وهي العملية التي كانت قد بدأت في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم، لكنَّها اكتسبت زخمًا كبيرًا في العهد الجديد، وقد تمثّل ذلك في انضمام الأردن رسميًا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في العام 2000، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين الأردن والولايات المتحدة في العام 2001، كما دخلت اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في الأول من أيار/ مايو 2002[30].

من ناحية أخرى فقد صدر قانون التخاصيّة في العام 2000؛ ليشكّلَ القاعدة القانونية لعمليات الخصخصة التي شملت نحو ثلاثين مؤسسة وشركة، أبرزها شركات الأسمنت ومناجم الفوسفات والبوتاس العربية، والخطوط الملكية الأردنية، والاتصالات الأردنية، وشركات توليد الكهرباء المركزية، وشركة توزيع الكهرباء. وقد وصلت عوائد التخاصية إلى 1763.6 مليون دينار، حيث استخدم معظمها (88.6 %)، في سداد وشراء ديون الحكومة الأردنية، أو إعادة هيكلتها، فيما تمَّ استخدام بقية العوائد في تمويل بعض المشاريع التنموية، بما فيها «برنامج التحول الاقتصادي الاجتماعي» المثير للجدل، وقد كشف تقرير تقييم التخاصيّة أنَّ خصخصة بعض الشركات الكبرى، لم تنسجم مع الممارسات الفضلى في التنفيذ، كما هو الحال في شركة توليد الكهرباء، وشركة الأسمنت، وشركة مناجم الفوسفات[31].

يبقى أن نشير إلى أنَّ الأردن شهد خلال السنوات الخمس الأخيرة من هذه المرحلة (2008/ 2012) خمس هـزّات، تضافرت مع التطورات الداخلية؛ لتكثّفَ بدورها عمق المخاطر المتراكمة في بنية الاقتصاد الأردني، كما تقول مقدمة التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام 2012، الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني.

في مقدمة هذه الهزات الآثار المترتبة على الأزمة المالية التي انفجرت عام 2008 في الولايات المتحدة، والتي انعكست على سوق العقار العالمي، ومنها سوق العقار

في الأردن، حيث أخذت «العديد من المشروعات تتهاوى والديون تتكاثر، والبنوك تسارع لأخذ احتياطات مقابل الديون الكبيرة المشكوك فيها».

أمّا الهـزّة الثانية فقد ترتّبت على تراجع الاستثمارات في بلدان الخليج العربي، ودخولها في ركود عقاري، وكذلك جرّاء الهبوط في أسعار النفط من حوالي 150 دولاراً للبرميل في العام 2007، إلى 70 دولارًا، وهو ما أثّـر على الاقتصاد الأردني، جرّاء تراجع المساعدات والاستثمارات المباشرة، (وحوالات الأردنيين في الخارج، ومع استمرار النفقات الحكومية بالنمو فقد كبر العجز المالي)، وبذلك فقد تنامت فجوة الموارد وازدادت المديونية، لتصل في نهاية عام 2012 إلى حوالي 72 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتمثّل الأزمة الأخرى في انسداد الحدود ما بين الأردن وسورية، تحت تأثير الاضطرابات الداخلية، وهكذا تعطلت حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود، وتأثرت الاستثمارات الأردنية في سورية، ولا سيما قطاعات التعليم العالي والجامعات، والبنوك والعقار.

لكنَّ الأثر الأفدح للأزمة الداخلية السورية على الأردن، هو تدفق اللاجئين السوريين، حيث بلغ عددهم في نهاية الأزمة العربية مليون وأربعمئة ألف لاجئ سوري، وغنيّ عن البيان أنَّ هذه الهزات أو الأزمات، قد فاقمت الاختلالات الداخلية والخارجية في بنية الاقتصاد الأردني، ولا سيما ارتفاع العجز في الميزان التجاري، وكذلك العجز المالي في الموازنة الحكومية، إضافة إلى الازدياد المضطرد لمعدل البطالة، ولا سيما لدى النساء والشباب، وهو ما يزيد بدوره من حجم الفقر.

وعليه فقد تزايد الاعتراف الرسمي بأنَّ توزيع الدخل والثروة في المجتمع الأردني، بات يميل أكثر فأكثر نحو التركّز، حيث تزداد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، و تتراجع في هذه الأثناء أوضاع الطبقة الوسطى[32].

في هذه الأثناء، تفاقمت معاناة المواطنين من الأوضاع المتدهورة، ففي عامي 2017

و2018، رفعت الحكومة أسعار السلع الأساسية لأكثر من مرتين، وزيدت أسعار أكثر من 1730 مادة غذائية، 30 % منها أساسية بما فيها الخبز، وقد وصلت هذه الزيادات أحيانًا إلى 100 %، كما رفعت أسعار الكهرباء والمحروقات، فيما تفاقمت معدلات البطالة، حتى وصلت إلى 18 % عام 2018، وهي تربو اليوم على 25 % من السكان في سنّ العمل.

ومن ناحية أخرى أظهرت الحكومات المتتالية عجزًا واضحًا عن قدرتها على خفض الدَّين العام، حيث واصل الارتفاع إلى 38,5 مليار دولار أمريكي في العام 1917، أي ما يعادل 95,8 % من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وقد وصل إجمالي الدَّين العام في نهاية العام الماضي (2020) إلى 47,5 مليار دولار، أي ما يعادل 110,5 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين توقّع البنك الدولي وصول الدَّين العام الأردني في نهاية العام الحالي (2021) إلى 50 مليار دولار، ممّا يرفع نسبة الدين العام إلى 113,5 % من الناتج المحلي الإجمالي[33].

فقد استجابت الحكومة إلى طلبات صندوق النقد الدولي، بتعديل قانون ضريبة الدخل؛ لزيادة شرائح المكلفين بضريبة الدخل، وزيادة الضرائب على البنوك والشركات، وقطاع التعدين، وهو ما فجّر موجة جديدة من الاحتجاجات مع بداية العام 2018، ممّا أدى إلى إقالة حكومة المُلقي، ولكن استطاعت الحكومة الجديدة بتعديل القانون وإقراره من المجلس التشريعي بعد إجراء تعديلات عليه.

5.1 الانفتاح الاقتصادي وأثره على تشكل المجتمع الأردني

دخل المجتمع الأردني منذ مطلع الألفية الثالثة حقبة جديدة من السياسات الاقتصادية، أبرز سماتها الانفتاح على الأسواق والكتل الاقتصادية الكبرى، واعتماد السياسات والآليات الليبرالية على الصعيد الاقتصادي الداخلي، حيث قامت بدورها بعمليات بيع حصص للدولة في ملكية العديد من الشركات الصناعية والتعدينية الكبرى، وخصخصة العديد من المرافق الخدمية الحيوية، مثل مطار الملكة علياء

وميناء العقبة، وخدمات الماء والكهرباء، والاتصالات والبريد، وغيرها من المرافق الخدمية الحيوية.

كانت هذه الاندفاعية نحو الخصخصة والتحرير الاقتصادي والاندماج في العولمة، هي السياسات التي تصدّت بها الدولة الأردنية لمعالجة أزمة الاقتصاد الأردني، حيث كان الوضع الاقتصادي قد وصل في نهاية التسعينات إلى مستويات حرجة من الردود، وقد تزامن ذلك مع تراجع أداء العديد من الخدمات الحكومية.

ورغم أنَّ سياسات الانفتاح والخصخصة ساهمت في تحريك عجلة الاقتصاد الأردني، وفي رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولى من الألفية الجديدة، لكنَّ هذا النمو، لم يؤدِّ إلى تحسين دخول الفئات الدنيا والوسطى من المجتمع، أو إلى الحدّ من مستويات البطالة والفقر المرتفعة في المجتمع الأردني، كما كان متوقعًا.

إذ حصل العكس، فقد أظهرت الدراسات أنَّ النمو الاقتصادي المتحقق، والذي بلغ معدله 6 % في السنوات الأولى من القرن الجديد، قد ساهم في تحسين دخول أعلى فئات المجتمع، وزاد قدراتهم الاستهلاكية، وتشير هذه الدراسة إلى أنَّ 2 % من السكان زاد استهلاكهم الفردي بين عامي 2004 و 2006، بمتوسط قدره 2000 دينار، وهو مبلغ يعادل حوالي أربعة أضعاف الحدّ الأقصى للاستهلاك الفردي، لأفقر 10 % من السكان لعام 2006.

ووفقًا للدراسة ذاتها، فإنَّ أغنى 30% من السكان استحوذوا على نحو 59٪ من إجمالي الدخل الوطني لعام 2006، في حين حصل 40% من السكان، يمثّلون الطبقة الوسطى على حصة قدرها 29.9 % في العام 2006، مقابل 30.6 % لعام 2002، كما انخفضت حصة أفقر 30 % من السكان لتحصل على 11.4 % من الدخل الوطن، وهي حصة أقل ممّا حصل عليه هؤلاء في العام 2002، وقدره 11 %، لكنَّ أغنى 2 % من السكان حصل على 12.98 من إجمالي الدخل الوطني في العام 2006، بزيادة قدرها نحو 2 % من الدخل الوطني، مقارنة مع حصتها للعام 2002[34].

على أنَّ النتائج السلبية للسياسات الليبرالية والانفتاحية على تفاقم مستويات اللامساواة، ومستويات الفقر والبطالة، أخذت بالظهور بقوة بعد انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، إذ لم تلبث أن تراجعت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بقوة، حتى إنَّها حققت معدلات نمو سالبة، أو في أحسن الأحوال معدلات نمو تكاد لا تكفي لمقابلة الزيادات السكانية، وهكذا فقد بات متوسط دخل معظم الأسر الأردنية، دون مستوى خط الفقر المطلق، كما توضّح البيانات الرسمية لعام 2010، هذا ولا زال أكثر من نصف الأسر الأردنية 54٪ يحصل على دخل دون 7000 دينار سنويًا، وفقًا للبيانات الرسمية لعاملي 2013 و2014.

وبالمثل فقد ارتفعت معدلات البطالة بين أفراد قوة العمل الأردنية (15 سنة فأكثر)، بصورة مضطردة من 12.5 % عام 2010 (10.4 % للذكور و21.7 % للإناث)، إلى 19.1 % في العام 2019 (17 % للذكور و27 % للإناث)، وقد بلغت نسبة المتعطلين لمدة سنة فأكثر 57.3 % من قوة العمل الأردنية لعام 2019، تتركّز أعلى معدلات البطالة في الفئات العمرية الفنية والشابة، فهي تصل إلى 48.3 % لدى قوة العمل ما بين 15 و19 سنة، فيما تبلغ 39.2 % لدى الفئة العمرية الأعلى مباشرة (20/ 24 سنة)، وتسأل البطالة لدى الفئة العمرية (26-39) ما نسبته 18.9 %.

وممّا أسلفنا، فإنَّ الإناث في المجتمع الأردني هي الضحية الأولى والرئيسية للبطالة، وبفارق كبير عن الذكور، إذ تصل نسبة المتعطلات لعام 2019، إلى 27 % من قوة العمل النسائية، مقال 17.1 % من قوة العمل من الذكور لنفس السنة، هذا وتتركز البطالة لدى الإناث في الفئة العمرية 20–24 سنة، حيث تصل إلى 59.8 % من قوة العمل النسائية التي تندرج ضمن هذه الفئة العمرية.

ويذكر أنَّ المحافظات التي تعاني أكثر من غيرها من ارتفاع مستويات البطالة هي: مأدبا (22.8 %)، والزرقاء (21.4 %)، والطفيلة (20.8 %)، والبلقاء (20.8 %)، لتليها بقية المحافظات: عجلون (19.5 %)، ومعان (19.3 %)، والعاصمة عمان (18.9 %)،

وإربد (18.5 %)، وجرش (18.0 %)، والمفرق (17.9 %)، والعقبة (16.9 %)، والكرك (13.9 %)[35].

يُعدّ تراجع موقع الطبقة الوسطى في الأردن من القضايا الأكثر إثارة للجدل خلال العقدين الآخرين، وبينما يقع قدر من الإجماع على تدهور مكانة الطبقة الوسطى على صعيد مستوى الدخل المتحقق لها، وتراجع المزايا المعيشية التي كانت تتمتع بها حتى فترة غير بعيدة، أو على صعيد انكماش حجمها العادي.

إلّا أنَّ الخلاف عند قياس أوضاع الطبقة الوسطى يتجلّى في تحديد معايير القياس، فقد اعتمدت دراسة (الطباع 2008) في تحديد مكانة الطبقة الوسطى والطبقة دون الوسطى، وفوق الوسطى الميسورة بناء على مؤشر إنفاق الأسرة، وليس دخلها، حيث قدر حجم الطبقة الوسطى بـ 41.1% من الأسر الأردنية، وهو ما يعادل ثلث الأسر في المناطق الحضرية، مقابل ربع الأسر في المناطق الريفية.

وبغض النظر عن حجم الطبقة الوسطى، فإنَّ الأمر المؤكّد أنَّه قد أصابها ما أصاب الطبقات متدنية الدخل، من تراجع كبير في الدخول، منذ تأثر الأردن بالأزمة المالية النقدية العالمية لعام 2008، وهي الأزمة التي تركت بصمات سلبية على الاقتصاد الأردني، خاصة وأنَّه تلاها دخول الشرق الأوسط بأسره في أزمات سياسية واقتصادية، وحروب أهلية وصعود الإرهاب في الإقليم، (والذي بلغ ذروته في هيمنة دولة داعش الإسلامية في العام 2014، على أجزاء كبيرة من سورية والعراق)، وقد ترتّب على ذلك إغلاق حدود البلدين أمام حركة التجارة من وإلى الأردن، وجاءت جائحة الكورونا Covid19 اعتبارًا من آذار 2020، لتضيف إلى ما مرّ خسائر إضافية انعكست على أوضاع فئات الطبقة الوسطى على اختلافها.

ولّما كانت الطبقة الوسطى تتألف من شرائح عديدة، حسب مصادر دخلها، فقد تفاوت تأثّر كلُّ فئةٍ منها بالجائحة، تبعًا لتكونها الاجتماعي ـ المهني، وهكذا فقد تأثّرت أولًا الفئات المعتمدة على الأجور والرواتب الثابتة، جرّاء الغلاء والتضخم، وجمود

الدخول المتحققة من خلال الوظائف الحكومية والخاصة، وقد أصاب تأثير الجائحة لاحقًا فئات صغار التجار، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمزارعين، جرّاء إجراءات العزل والحظر الرسمي الطويلة على الأسواق والحركة، أثناء المراحل المختلفة لمواجهة وباء كوفيد 19.

ومع تحديد الأجور والعلاوات، بل واقتطاع جزء من الرواتب في القطاعين العام والخاص، خلال فترة الجائحة، فقد خسر الموظفون في هذين القطاعين جزءًا هامًا من دخولهم، وبينما تقدّم الدولة أشكالاً من الدعم للطبقات الفقيرة قبل موجة وباء الكورونا أو خلالها، فإنَّه من غير الواضح كيف يمكن للحكومات أن تساعد الطبقة الوسطى على الصمود في ظلّ التدهور المتصل لمداخيلها، حيث يبدو أنَّ الأخيرة استنفدت مدخراتها ومصادر الدخل الجانبية، التي طالما كانت عنصرًا مساندًا لدخلها الرئيسي، مثل دعم الأبناء أو التحويلات الخارجية، أو أشكال التضامن الاجتماعي الأخرى.

وإذا كانت أوضاع الطبقة الوسطى مؤشرًا على استقرار المجتمعات، فإنَّ سلسلة الاحتجاجات التي عرفها الأردن منذ بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، والتي انفجرت عدة مرات في السنوات 2010/ 2012/ 2018، وخلال العام الأخير 2020، شكّلت برهانًا على هشاشة أوضاع الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا، التي تزداد فقرًا ومعاناة جرّاء بطالة أبنائها وبناتها، ممّا يؤكّد عمق التأثيرات التي تركتها الأزمات الاقتصادية والسياسية، التي تـمّ اتباعها لمعالجتها، بالإضافة لأزمة كورونا.

الخاتمـة

لقد تأثّر تشكّل المجتمع الأردني طيلة المئة عام المنصرفة بالعديد من التطورات والعوامل، سواء كانت داخلية أم خارجية، على الصعيد الخارجي وخاصة الإقليمي، فإنَّ حالة عدم الاستقرار في دول الجوار، قد أثّر بشكل كبير على استقرار الاقتصاد الأردني، والتذبذب في نموه تاريخيًا، لكن قد يكون الأثر الأكبر على تشكّل المجتمع الأردني بهذا السياق، هو الهجرات القسرية المتعاقبة على الأردن في مراحل مختلفة من عمر الدولة، كان أهمّها الهجرات القسرية للفلسطينيين لعام 1948 وعام 1967، وهجرة العراقيين الأعوام 1991 و2003، وأخيرًا الهجرة القسرية للسوريين بعد أحداث 2011، والحرب الأهلية التي تلتها.

هذه الهجرات لم تؤثّر فقط على حجم السكان، والذي تضاعف عشرات المرات منذ نشأة الإمارة، وإنما أيضاً على تركيبته، حيث تعرّض المجتمع الأردني لإعادة التشكّل بشكل واضح جرّاء هذه الأزمات والهجرات.

أما على الصعيد الداخلي، فقد لعبت السياسات الحكومية منذ نشوء الدولة الأردنية دورًا هامًا في تشكّل المجتمع خلال عملية بناء الدولة في البدايات، والخطط التنموية التي اتبعتها في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وخاصة السياسات التعليمية التي كان لها الأثر الأكبر في التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، والحراك الاجتماعي في المجتمع.

وأخيرًا، فلا بـدّ من الإشارة للتحول في دور الدولة الاقتصادي في مطلع التسعينات، واستمراره في السنوات اللاحقة، وخاصة سياسات الانفتاح الاقتصادي

والخصخصة التي شهدها المجتمع الأردني، حيث أصبح القطاع الخاص يلعب دورًا كبيرًا في حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة أثره على عملية التوظيف والمكانة الاجتماعية للمواطنين، وبشكل أكثر وضوحًا من أية فترة سابقة.

الآثار الناتجة عن الأزمات الإقليمية، وموجات الهجرة القسرية المتعاقبة، إضافة للأزمات الاقتصادية التي تعرّض لها المجتمع الأردني، أدّت لإضعاف الاندماج الاجتماعي، ووضع المجتمع الأردني في حالة تشكّل شبه مستمرة.

مراجع الفصل الثاني

1- سلمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية، عمان، 1971، ص 126 و ص 178.

2- علي محافظة ، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة 1921-1946، الطبعة الثانية، وزارة الثقافة، ص 15.

3- الحمارنة، مصطفى، سياسات الانتداب البريطاني الاقتصادية في الأردن السنوات 1932/ 1946، في الاقتصاد الأردني، المشكلات والآفاق. تحرير مصطفى الحمارنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، 1994. ص.ص 11-52.

4- هاني، الحوراني، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن، بيروت، 1978. ص 142.

5- هاني، الحوراني، المصدر السابق. الصفحات

6- هاني، الحوراني، مصدر سابق، ص 96/91.

7- هاني، الحوراني، مصدر سابق، ص 135.

8- هاني، الحوراني، «الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية: نظرة نحو المستقبل»، في الاقتصاد الأردني، المشكلات و الآفاق، تحرير مصطفى الحمارنة، مصدر مذكور آنفًا. ص 100.

9- هاني، الحوراني، مصدر سابق، ص100.

10- هاني، الحوراني، مصدر سابق، ص 100.

11- هاني، الحوراني، مصدر سابق، ص 100.

12- هلال، جميل، التركيب الاجتماعي للضفة الغربية (1948/1973)، مركز الأبحاث، بيروت، 1974، ص100.

13- هاني، الحوراني، «التطور الاقتصادي والصناعي في الأردن وأثره على تشكيل الطبقة العاملة (1950/ 1957)»، مجلة «شؤون فلسطينية»، م. ت. ف، بيروت، العدد 87/ 88، شباط/ آذار 1978. ص 110/ 130.

14- حمارنة، وليد، «الأردن مجتمع الدولة»، مجلة الأردن الجديد، العدد المزدوج 3 و4، ربيع/ صيف 1985، نيقوسيا، قبرص، ص114.

15- هاني، الحوراني، الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية، مصدر سابق، ص 106.

16- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي العشرون، 1983، ص 1.

17- هاني، الحوراني، أزمة الاقتصاد الأردني، نيقوسيا، قبرص، تشرين الأول 1989، ص 34.

18- هاني، الحوراني، أزمة الاقتصاد الأردني، مصدر سابق، ص 17.

19- هاني، الحوراني، أزمة الاقتصاد الأردني، مصدر سابق، ص 28.

20- المصدر نفسه، ص 34.

21- المصدر نفسه، جدول رقم 9، ص 35.

22- انظر النابلسي، محمد سعيد، الأزمة المالية المزدوجة، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد، عمان، الأردن، 2006، ص 38/37.

23- حوراني، هاني، انتفاضة نسيان 1989، دروس وعبر، مجلة الأردن الجديد، نيقوسيا، قبرص، العدد 14، صيف 1989.ص 13/12.

24- المصدر السابق. ص 13.

25- هاني، الحوراني، أزمة الاقتصاد الأردني. مصدر سابق. ص 99.

26- المصدر نفسه، ص 103.

27- حسين، أبو رمان، «قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام 1989»، مجلة الأردن الجديد، العدد 16/15، 1990/1989. ص. 42/25.

28- الحكومة الأردنية «الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج» في الأول من كانون الثاني 1991.

29- انظر تقرير صندوق النقد العربي عن الآثار الاقتصادية لاحتلال الكويت من قبل الجيش العراقي. http://www.moqatel.com

30- حالة الاقتصاد الأردني، تقرير سنوي عن أداء الاقتصاد الأردني للأعوام 98، 99، 2000، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، عمان، الأردن.

31- حالة الاقتصاد الأردني، مصدر سابق.

32- انظر التقرير الاقتصادي والاجتماعي (2012) الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان، الأردن، ص 12/8.

33- انظر تقرير رداد القرالة، موقع تلفزيون المملكة الالكتروني: «البنك الدولي: توقعات بتجاوز الدين العام في الأردن 50 مليار دولار، العام الحالي»، almamlakatv.com.

34- إبراهيم سيف وياسمين الطباع، النمو الاقتصاد وآليات تكيف الطبقة الوسطى في الأردن (2002-2006)، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، 2003.

35- الأردن بالأرقام، مصدر سابق.

الفصل الثالث

مئة عام من التغيير الاجتماعي

الأستاذ الدكتور مجد الدين عمر خمش

المقدمة

كانت منطقة شرق الأردن قبل تأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921، تعاني من شحّ الموارد الطبيعية، وغياب الأمن والنظام، والحكم الموحّد، ويعيش فيها عدد من القبائل البدوية التي تمتهن التنقل وتربية الماشية، ومرافقة قوافل الحج الشامي. وتنفرد كلٌّ منها بمنطقة جغرافية محدّدة، تسمى «الديرة»، وتتنافس فيما بينها على الماء والكلأ والنفوذ.

واشتهرت في المنطقة بعض المدن والقرى المستقرة، التي تعتمد نمطاً رعوياً زراعياً، إضافة إلى التجارة بشكل محدود، وكان هناك بعض المدن التي كانت مركزاً إدارياً وتجارياً، كالكرك في جنوب المنطقة، وهي مدينة مشهورة على مرّ التاريخ، خصوصاً في فترة الحروب مع الفرنجة، ويسكنها عدد من العشائر المسلمة والمسيحية، يتوزعون على القرى المحيطة بالكرك، إضافة إلى المدينة ذاتها.

ويعيشون سوياً في وئام تام، ويمتهنون نفس المهن والنشاطات المعيشية، خصوصاً الزراعة وتربية الماشية. ومدينة السلط التي كانت مركزاً عثمانياً إدارياً لمنطقة البلقاء، ويسكنها عدد كبير من عشائر البلقاوية، والمسيحيين، والأكراد، والأتراك، والشوام، والأسر النابلسية، يعيشون جميعاً بوئامٍ وانسجام[1].

كذلك الحال بالنسبة لإربد وعجلون في الشمال، حيث كان النمط الزراعي هو الغالب في مئات القرى الممتدة في المناطق الغربية لشرق الأردن، يعيش سكانها باكتفاء ذاتي من الزراعة وتربية الحيوانات والطيور، وتعتمد على نفسها لتوفير الأمن والحماية.

ولم يهتمّ الحكم العثماني الذي كان يعتبر المنطقة جزءاً من سوريا الطبيعية بتنمية

المنطقة وتوفير الخدمات فيها، وانصبّ اهتمامهم على تأمين طريق الحجّ الشاميّ، وجمع الضرائب من السكان، وإجبار شباب القرى على الانخراط في الجيش العثماني.

يتّفق الباحثون على أنَّ الحياة الاقتصادية والاجتماعية تميّزت بالقسوة والمعاناة والمشقة؛ لتأمين سبل العيش، سواء كان ذلك بالمناطق الزراعية أم في البوادي، الاقتصاد كان تعاونيًا ينخرط جميع أفراد العائلة به، وبالتالي كانت الأسرة الوحدة الاجتماعية الأهمّ؛ وذلك للأدوار المختلفة التي كانت تقوم بها، كانت الغالبية من التشكيلات الاجتماعية موجودة في قرى ومناطق رعوية شبه معزولة عن بعضها البعض، ممّا يعني أنَّ الاندماج الاجتماعي والاقتصادي كان ضعيفاً[2]».

لقد شكّل تأسيس الإمارة بداية التغيير والتطوير، حيث تم إنشاء إدارة مركزية وبناء المؤسسات، إلى إطلاق عملية طويلة من التحول الاقتصادي والاجتماعي، ابتداء من توطيد الأمن، ومرورًا ببناء المؤسسات المختلفة التي تقدّم كافة أشكال الخدمات، ومنذ إنشاء الإمارة بدأ يشهد المجتمع الأردني تحوّلات واسعة، أدّت إلى تطوره وازدهاره سياسيًا، واقتصادياً، واجتماعياً.

لقد أنشأت الدولة مبكراً الدوائر والمؤسسات الحكومية في الأردن، التي أثرت تجربة الأردن الحضارية، خصوصاً في القطاعات التعليمية والصحية، والإدارة العامة، ممّا وفّر البنى التحتية الصلبة للمزيد من الإنجازات والمكاسب التي تحقّقت في مختلف المجالات والميادين، منذ تأسيس إمارة شرق الأردن وحتى الآن.

وبالرجوع إلى التقارير البريطانية عن أعمال دوائر حكومة شرق الأردن خلال فترة الانتداب، التي وثّقت أعمال دوائر الحكومة، والخدمات العامة التي كانت تقدّمها في مختلف المجالات، حيث أعطت هذه التقارير صورة مفصلة وربع سنوية عن الأحوال الأمنية والاقتصادية والإدارية، وأوضاع العشائر، وحوادث الغزو، سواء من قبل عشائر شرق الأردن على المناطق المجاورة، أم في داخل الإمارة. وتسجيل الأراضي وأملاك الدولة والأوضاع الزراعية، بما في ذلك أنواع المحاصيل الزراعية،

ومواسمها الصيفية والشتوية، وسنوات القحط والجفاف، والآفات الزراعية، والمشاتل والمستنبتات، والحراج والبيطرة، والمعادن والأحوال الجوية السائدة، وأثرها على الزراعة والإنتاج الزراعي(3).

وعملت الدولة بأجهزتها المختلفة على تطوير الاقتصاد الأردني، وخاصة البنية التحتية من الطرق والكهرباء، ممّا أدى إلى تقوية تأثير عوامل التغيير والتطوير في المجتمع بجوانبه المختلفة، سكانياً وتعليمياً، وصحياً واقتصادياً.

وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى تأثيرات عميقة على البنى التقليدية في المجتمع الأردني، بجماعاته المختلفة، وثقافته المجتمعية التقليدية، تمثّلت في انقسام الوحدات الاجتماعية الكبرى مثل القبائل والعشائر، إلى وحدات أصغر، مثل الحمولة، والأسرة الممتدة، والأسرة النواة الحديثة، وتراجع هيمنة الثقافة التقليدية على مناحي الحياة، وتمتع المواطن بمستوى معيشي مريح، وممارسة حقوقه وحرياته التي يكفلها الدستور الأردني والقوانين النافذة، والقيام بواجباته والتزاماته نحو الدولة والمجتمع، وتزايد عدد السكان السريع، وتنوعهم دينياً وعرقياً وأثنياً.

أولًا: تغير النظام الأسري والقرابى

يتضح من التحليلات التاريخية أنَّ سكان شرقي الأردن في مرحلة تأسيس الإمارة، كانوا يتميزون بتنظيم اجتماعي قَبَلي أو عشائري، هو البناء الاجتماعي الذي كان سائداً في الجزيرة العربية، وبوادي بلاد الشام، والعراق، والمغرب العربي، بما يحتويه من تقسيم للعمل، وتوزيع للسلطة، وترتيب للأسر والعائلات، وبعض السمات الرمزية والثقافية التي تُعطي شرعية لهذا التنظيم ومكوّناته الاجتماعية والثقافية.

والتمسك بهذا التنظيم ومكوّناته ساعد في المحافظة عليه، وصيانته في البيئة الأردنية عبر العقود، ودعّم ذلك طبيعة المنطقة، أي شرقي الأردن، قبيل تأسيس الإمارة، إذ كانت تخلو من وجود حكومة مركزية تمارس سلطتها على الجميع، كما أنَّ نمط الإنتاج

الرعوي/ الزراعي الذي كان سائداً في هذه الفترة، يتناسب والبناء القبلي/ العشائري، ويوفّر له الشروط المادية لتدعيم وجوده وتطوره.

وكذلك الملكية المشاعية للأرض والثروة، ونمط الاكتفاء الذاتي للعشيرة، الذي يوفّر الاحتياجات المعيشية لأعداد محدودة من الناس من دعامات هذا التنظيم العشائري. إضافة إلى التحالفات السياسية بين القبائل والعشائر، وقوة الثقافة المجتمعية التقليدية ومكوّناتها من الأعراف العشائرية.

وعملت هذه الثقافة المجتمعية العشائرية «العرف العشائري» بمكوّناتها من القيم والتقاليد، والعادات والممارسات الجمعية، التي حُفظت بدون تعديلات تذكر لقرون عديدة في هذه المرحلة، على تدعيم هذا التنظيم العشائري وصيانته.

وتوفّر لنا كتابات الرحّالة الذين جالوا أنحاء شرقي الأردن في هذه الفترة، أمثال سيلاه ميرل، ولورنس أوليفانت، وهنري رودجواي، بالإضافة إلى كتابات الرحالة الذين جالوا أنحاء شرقي الأردن وفلسطين خلال القرن التاسع عشر، والمعلومات التي يقدّمها المعرفون من كبار السنّ.

سرديات هامة لتوضيح مميزات هذا البناء القبلي، ويتضح من خلال هذه السرديات والتحليلات التاريخية حولها، أنَّ هذا البناء القبلي مثله مثل البناءات القبلية لدى غالبية الشعوب الأخرى، كان يتميز بميزتين أساسيتين: هما: توزيع السلطة، أو عملية اتخاذ القرار، ولا مركزيتها، بحيث استقلت كلّ عشيرة بعملية اتخاذ القرارات الخاصة بها في غالبية الأحيان.

وتداخل مكانة النسب الأسري وملكية الموارد، بحيث شغلت أسرٌ معينة مكانةً طبقيةً عليا نتيجة لعلو نسبها، ووفرة مواردها، بينما شغلت أسر أخرى مكانة طبقية أقلّ، أهمية نتيجة لتواضع نسبها وامتلاكها نسبة أقل من الموارد.

تشتمل الثقافة المجتمعية التقليدية، إضافة إلى العرف العشائري، على اللغة، ومجموعة العادات والتقاليد، والقيم العربية التي جاءت نتيجة لتفاعل طويل الأمد

بين البيئة الطبيعية للمنطقة، وبين حاجات الناس، والطبيعة الخاصة للتنظيم القبلي/ العشائري، وقد أدّت بعض العناصر الثقافية التي تشكّل محتوى العرف العشائري، إلى تطور بعض الظواهر الاجتماعية التي توحّد بين الأفراد والأسر، وقد وجدت أيضاً لدى العديد من الشعوب في آسيا وأفريقيا.

ومن هذه الظواهر الاجتماعية التي طوّرتها الثقافة المجتمعية التقليدية العربية، وكذلك العرف العشائري، ودعّمتها، نمط الزواج الداخلي، والولاء للعشيرة، وجماعات أو طبقات العمر، وقد قسّمت هذه الجماعات العمرية المجتمع إلى جماعتين عمريتين: هما: الكبار والصغار، واستأثر الكبار بامتيازات جعلتهم يشغلون مكانة طبقية عليا في المجتمع، بينما لم يحصل الصغار إلّا على القليل من الامتيازات، ممّا جعلهم يشكّلون طبقة اجتماعية أدنى.

ولم تسمح الثقافة المجتمعية القبلية والثقافة التقليدية بشكل عام، بوجود هامش من المرونة يؤدي إلى تطور الفردية بالمفهوم الحديث، بما تتضمنه من تقبّل للاستقلالية الفردية، والتنوّع وحرية الاختيار، إلّا في مراحل لاحقة من التطور بعد تأسيس الإمارة في العام 1921، وما رافقها من نمو للمدن، والحرف والصناعات، ونشوء وتطور الاقتصاد النقدي، ومن إنشاء للمؤسسات الحكومية الحديثة، التي تميّزت بمنطقها الخاص في إدارة الأمور، وبطريقتها الخاصة في توحيد الأفراد والتنسيق بين جهودهم، مسترشدة بسيادة القانون، وبقيم المواطنة، مثل الموضوعية والعمومية، والمساءلة والنزاهة والشفافية، والاحتراف والتشاركية، والتشبيك.

ممّا أدّى إلى تراجع سيطرة الثقافة التقليدية، وحدوث تغيّرات في أنماط الولاء والانتماء، والعلاقات الاجتماعية بشكل عام، وتمكين الأفراد من الحصول على مهن ووظائف، ومداخيل مالية ومكانات اجتماعية خاصة بهم، بجهودهم الذاتية، وممّا مكّنهم أيضاً من الحصول على الفرص المناسبة لتطوير اختياراتهم بشكل مستقل، عن الجماعة القرابية إلى حدٍّ كبير.

1.1 الثقافة المجتمعية التقليدية وأنماط الزواج

من الظواهر الاجتماعية التي دعمتها الثقافة التقليدية والعرف العشائري، الزواج الداخلي، أي الزواج من داخل الجماعة القرابية، ووُجِدت عدة أنماط للزواج الداخلي في فترات سابقة، لا تزال موجودة حالياً، ولكن بأعداد قليلة، مثل تعدّد الزوجات، وزواج البدل، فبالنسبة لتعدّد الزوجات، يتزوج الرجل بزوجتين أو أكثر، ضمن ضوابط دينية واجتماعية واقتصادية، قد لا تطبق في حالات عديدة، ففي الماضي كانت الوفرة الاقتصادية للرجل وراء حالات تعدّد الزوجات في أغلب الأحيان، لكن حالياً فإنَّ تدني مكانة المرأة في بعض البيئات، تكون وراء مثل هذه الحالات، إذ إنَّ التعدّد حالياً يحدث بين الفئات الفقيرة، وقلما يحدث بين الفئات الغنية، حيث تتمتع المرأة بمكانة مرتفعة، ولكنَّ هذا النمط من الزواج الممتدّ، بدأ بالانحسار والتراجع في الفترة الحالية، ولأسباب عديدة.

أمّا بالنسبة لزواج البدل، فيتمّ فيه تبادل الأخوات في الزواج، حيث يتزوّج الرجل من أخت نسيبه أو زوج أخته، ومثل هذا النمط من الزواج لا يستدعي تقديم مهر للزوجة أو لأهلها، ممّا يشكّل عامل جذب لهذا النمط الزواجي، بالإضافة إلى حالات قليلة أيضاً للزواج الخارجي المبني على الاختيار الشخصي والجاذبية العاطفية.

ولكنَّ نمط الزواج القرابي الذي يُعرف بـ«زواج بنت العم»، كان هو النمط الزواجي الأكثر انتشاراً في الريف والبادية، حيث كان يؤدّي وظائف اجتماعية ـ اقتصادية مهمة للجماعة القرابية، ففي البادية يحافظ هذا النمط على نقاء النسب للجماعة، ويخلق علاقات متداخلة بين الأفراد والأسر، تزيد من قوة العلاقات القرابية والالتزامات المتبادلة التي توجدها.

وفي الريف يؤدي هذا النمط نفس هذه الوظائف الاجتماعية المهمة، لكنَّه إضافة إلى ذلك يؤدي وظيفة اقتصادية مهمة، وهي المحافظة على الأرض والثروة داخل الجماعة القرابية، ومنع تسرّبها من خلال نظام الميراث إلى «أغراب» عن طريق النسب

والمصاهرة، ولا تزال مثل هذه الاعتبارات تلعب دوراً كبيراً في حوادث حرمان الأخت، أو البنت، أو الزوجة من الميراث، الذي هو حقّ لهن؛ خوفاً من خروج ثروة الأسرة إلى الأغراب، وهي أحداث تؤدي إلى إضعاف العلاقات الأسرية والقرابية، والتقاضي في المحاكم بين الأقارب أو أعضاء الأسرة الواحدة، وإلى حالات من العنف والجرائم الأسرية، تهدف للاستئثار بالميراث للأبناء الذكور.

وقد تراجعت هذه الأنماط التقليدية للزواج بعد تزايد عدد السكان وتنوّعهم إثنياً وثقافياً، ونمو المناطق الحضرية، وتنوّع العلاقات الاجتماعية وازدياد كثافتها، والتحسّن الكبير في مكانة المرأة الأردنية، ودورها في قرار الزواج، وفي المجتمع بشكل عام، وحلّ مكانها نمط الاختيار العاطفي، وهو غالباً ما يُبنى على الميول المشتركة، والجاذبية العاطفية بين الشاب والفتاة، وليس على القرابة بينهما، وبالرغم من هذه التحولات الكبيرة على نمط الزواج التقليدي، إلّا أنَّه تجب الإشارة إلى استمرار بعض الممارسات التقليدية لدى بعض الفئات أو المناطق.

1.2 انقسام الوحدات القرابية الكبرى

ازداد تراجع نمط الملكية المشاعية للأرض والثروة، ونمط الاكتفاء الذاتي الذي ارتبط به، بينما ازداد ارتباط الأفراد والأسر بالمؤسسات الحكومية الحديثة، التي بدأت بالتشكّل مع بدايات إنشاء الإمارة، والتحوّلات المجتمعية الكبرى التي رافقت ذلك، خصوصاً تزايد أعداد السكان وتنوعهم إثنياً وثقافياً، وازدياد السكن في المدن أو المناطق الحضرية، واتساع النشاطات التجارية والحرفية، وبدايات التصنيع، ممّا أضعف العلاقات القرابية، وقلّل خضوع الأفراد لمعاييرها، وأدّى إلى انقسام الوحدات القرابية الكبرى إلى وحدات أصغر، مثل الحمولة، والأسرة الممتدة، والأسرة النواة الحديثة.

فقد عمل التحضر، زيادة عدد المدن وحجمها، خصوصاً عمان، وإربد، والزرقاء، على تباعد الأقارب عن بعضهم البعض سكنياً، ممّا أدّى إلى دخولهم في علاقات اجتماعية جديدة مع آخرين من غير الأقارب، وهناك عامل آخر أدّى إلى ضعف

الروابط القرابية بين العشائر الأردنية وفي المجتمع بشكل عام، يرتبط بشكل غير مباشر بالتطور الحاصل في المجتمع والاقتصاد، وبخاصة تزايد عدد سكان المدن بشكل كبير، وانتعاش النمو الاقتصادي، حيث ارتفعت أثمان الأراضي، وبدأت الملكية الزراعية بالتفتت نتيجة التغير في قيمة الأرض، وتحولها إلى قيمة تجارية.

كما أنَّ تزايد فرص الأفراد في الحصول على فرص العمل بشكل مستقلّ عن الأقارب، بمؤهلاتهم الدراسية وكفاءتهم الأكاديمية والمهنية في الأجهزة الحكومية المختلفة، وفي الشركات والمصانع، والأعمال الحرّة، أضعف سيطرة الأقارب على شؤون الأفراد وسلوكهم ومشاعرهم، ممّا سبّب بالتدريج ضعف العلاقات داخل الوحدات الكبرى، وانقسامها إلى وحدات أصغر، كالأسرة النواة الحديثة.

أثّرت هذه العمليات والمؤسسات على البنى التقليدية، مثل البناء القبلي والعشائري في المجتمع الأردني بقطاعاته الإيكولوجية وجماعاته المختلفة، ودعّم النمو السريع في تقسيم العمل، وتشكّل التقسيم الطبقي المصاحب له، وشهد الأردن هجرة كبيرة من الريف إلى المدن الرئيسية، مثل عمان، وإربد، والزرقاء، وكان المهاجرون الريفيون يأتون إلى المدينة كأفراد وأسر، ويمتنعون عن العودة إلى قراهم فيما بعد، كما يبتعدون عن تأثيرات أقاربهم، وقد لوحظ هذا النمط ذاته في بلدان عربية أخرى مثل سوريا، والعراق، ومصر.

واستقرّت غالبية هذه الجماعات البدوية والريفية المهاجرة في عمان العاصمة، مستفيدين من ازدهارها وتقدّمها السريعين؛ لتحقيق النجاح المادي، وتحسين مستوى حياتهم المعيشي بأنفسهم، ودون مساعدة من أقاربهم.

وفي البيئات الحضرية تركت غالبية الجماعات القرابية التي كانت تعيش في مجتمعات محلية متجانسة إلى حدّ كبير، كما كان الحال في جبل التاج ووسط البلد، ومخيمات اللاجئين الفلسطينية في الوحدات وجبل الحسين والبقعة، هذه الأحياء بالتدريج، وتفرّقت في أحياء عمان المختلفة، ممّا أضعف تماسك الجماعة القرابية حتى في البيئات الحضرية نتيجة لهذا التباعد السكني بين الأقارب.

ويمكن القول إنَّ الوحدة القرابية الرئيسية الآن، بالنسبة للفرد الأردني، هي الأسرة النواه، أو ما يصلح على تسميته باسم العائلة، أمّا الارتباط بالقبيلة أو العشيرة، فقد ضعف كثيراً بين مختلف فئات المجتمع، بغض النظر عن خلفياتهم الإثنية، وبخاصة في المدن، أمّا الوحدة السكنية، فلم تعد مشتركة بين الأقارب، كما كان الحال في الماضي، وإنما أصبحت تقتصر على أسرة واحدة هي الأسرة النواة الحديثة، بعد أن طرأت تغيّرات عميقة على بنية الأسرة ووظائفها، وعلاقاتها الداخلية.

فبينما كانت في بداية تأسيس الإمارة، تتكوّن من النمط الممتدّ الذي ساد في القرى الزراعية، وكان يشمل عدة أسر نواة، وبعض الأقارب، يعيشون سوياً في بيت واحد، أو بيوت صغيرة متلاصقة، كان يطلق عليها «الحوش»، تحت سلطة كبار السنّ، خصوصاً الجد الأكبر الذي غالباً ما كان يملك الثروة والحكمة، والمعلومات الصحيحة المكتسبة، بالتقدّم في السنّ، حول التقاليد الاجتماعية والعلاقات، والنشاطات الإنتاجية الزراعية والحيوانية، واستدامتها وتطويرها.

وكانت هذه الأسرة تعمل في الأرض المملوكة لها بشكل جماعي، وكانت مكتفية ذاتياً، فهي وحدة إنتاجية واستهلاكية، كما كانت تقوم بوظائف متعددة تشمل إلى جانب الإنتاج والاستهلاك، وتقسيم العمل الزراعي بين أعضائها على أساس العمر والجنس، تشمل الوظائف التربوية، والدينية، والترويحية، وحماية حقوق الفرد والدفاع عنه في وجه الخصوم.

أمّا الأسرة في المناطق البدوية، فكانت تقوم بنفس هذه الوظائف المتعددة أيضاً ، لكنَّها بنائياً وعددياً كانت أكبر حجماً، وكان يطلق عليها «الحمولة»، وترتبط بعلاقات وثيقة مع الحمايل الأخرى التي تعيش وتعمل سوياً، وتنتسب إلى جد واحد مشترك، مشكّلة بذلك العشيرة.

وتميّزت الأسرة الأردنية، ولا تزال، بالاستقرار والتماسك الداخليين بين أعضائها، ولا يزيد معدل الطلاق الخام في العام 2019 بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة

الأردنية عن 1.8 % لكلّ ألف نسمة فقط، ويُقبل الشباب على الزواج وتكوين أسرة، حيث يصل معدل الزواج الخام إلى 6.1 %، وتصل نسبة الأردنيين المتزوجين 15 سنة

فوق إلى 54.1 سنة، وللإناث إلى 55.5 سنة، لكنَّ متوسط العمر عند الزواج، شهد ارتفاعاً عن السابق، حيث يصل إلى 31.3 سنة للذكور، وإلى 26.6 للإناث.

والجدير بالذكر أنَّ غالبية الأسر الأردنية حالياً هي من نمط الأسرة النواة الحديث، إذ يشكّل هذا النمط ما يقارب 85 % من الأسر الأردنية، وتتميّز الأسر النواة الأردنية بحجم متوسط إلى مرتفع، ووجود درجة ملحوظة من المشاركة في السلطة الأسرية بين الزوجين، وبينهما وبين الأبناء(4)، كما تتميّز بالسكن المستقلّ عن الوالدين وعن الأقارب، مع المحافظة على علاقات قوية مع والدي الزوج والزوجة، ومع بعض الأقارب الذين تختارهم طوعياً، وغالبا ما يتمّ هذا الاختيار على أساس الاشتراك في الاهتمامات والمصالح، ونمط الحياة، أكثر ممّا يتمّ بناءً على القرابة بحدّ ذاتها.

ومع ذلك حافظت الوحدات الاجتماعية الكبرى على جزء من أهميتها وتأثيرها في العديد من المواقف والحالات، مثل ترتيبات الزواج والعزاء، وحلّ الخلافات توافقياً. وتستمرّ المؤسسات والعناصر التقليدية في الوجود جنباً إلى جنب مع المؤسسات والعناصر الحديثة، كما هو الحال في العالم العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وبعض دول آسيا، إذ بالرغم من قوى التنظيمات الرسمية، فإنَّ المؤسسات والعناصر التقليدية غير الرسمية، تستمرّ في الوجود جنباً إلى جنب مع المؤسسات والعناصر الحديثة، ولا يوجد ما يشير إلى أنَّها ستزول أو تُستبدل قريباً.

ويمكن القول الآن إنَّ التقليدي يوجد جنباً إلى جنب مع الحديث، ويتبادل معه التأثر والتأثير في المجتمع الأردني، كما يمكن القول إنَّ الفرد الأردني يعيش طريقتين للحياة: الطريقة التقليدية في بعض المناسبات، والطريقة الحديثة في مناسبات أخرى، وتوضّح الأدلة أنَّ هذا الوضع مرشح للاستمرار والتعمق لعقود قادمة، ولكن ونتيجة لضعف الأحزاب السياسية، بقيت العشيرة تلعب دوراً في هذا المجال، وخاصة في حالة الانتماءات البرلمانية والمحلية، وفي بعض المناطق وليس في كلّها.

ثانيًا: التحولات السكّانية في الأردن

قدّر عدد سكان منطقة شرقي الأردن في منتصف القرن التاسع عشر بما يصل إلى مئة وأربعين ألف نسمة، منهم حوالي خمسة وعشرين ألفاً من المسيحيين الأرثوذكس، ارتفع العدد الكلي قليلاً في العام 1875 إلى مئة وسبعين ألفاً فقط، أغلبهم من العشائر التي كانت تعيش في البادية الأردنية، إضافة إلى سكان القرى الزراعية، وأعداد من سكان المدن في ذلك الوقت، خصوصاً الكرك والسلط. ووصل العدد إلى 250 ألفاً في العام 1918[5]، أمّا عمان فكانت في هذه الفترة قرية صغيرة، غالبية سكانها من الشراكسة، والشوام، والعشائر البلقاوية، يُقدّر عددهم بـ 9 - 10 آلاف نسمة.

وقد تحسّنت الأحوال السكانية نتيجة لتزايد ارتباط المنطقة مع دمشق، وانتعاش التجارة فيها، وهجرة أعداد من تجار دمشق وعائلاتهم وغيرهم إلى المنطقة، خصوصاً المسيحيون، والأكراد، والتركمان، والبرامكة، والشركس، والأرمن، والمغاربة، والدروز، ووصل عدد السكان في قضاء عجلون مع نهاية القرن التاسع عشر إلى 9000 نسمة من المسلمين، و1340 من غير المسلمين، أمّا سكان الحصن فقد وصل عددهم في العام 1905 إلى 2500 نسمة، ثلثهم من المسيحيين الأرثوذكس.

وبعد تأسيس الإمارة وتحسّن الأحوال المعيشية والأمنية في المنطقة، ازداد عدد السكان إلى 250 ألف نسمة، وإلى 340 ألفاً في العام 1943، انضمَّ إليهم مئات الألوف من المهاجرين الفلسطينيين، نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية الأولى في العام 1948، واحتلال الإسرائيليين لغالبية الأراضي الفلسطينية. كما أنَّ وحدة الضفتين الشرقية والغربية في العام 1950 أضافت ما يصل إلى 700 ألف نسمة جدد ـ هم سكان الضفة الغربية ـ إلى سكان الإمارة.

ونمت مدينة عمان بسرعة بعد أن أصبحت عاصمة الإمارة من 10 آلاف نسمة في العام 1921 إلى 40 ألف نسمة في العام 1946، وإلى 200 ألف نسمة بعد وحدة الضفتين، تضمّ تنوّعاً سكانياً كبيراً من العشائر الأردنية البلقاوية، وأسر من السلط، والكرك،

ومعان، والطفيلة، والمسيحيين، والشراكسة، والشوام، والشيشان، والأرمن، والنوابلسة، والأكراد، والدروز، والتركمان، بالإضافة للمهاجرين الفلسطينيين وغيرهم.

ومن الواضح أنَّ الزيادة الكبيرة في عدد السكان في الخمسينات، جاءت نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وتهجير مئات الألوف من الفلسطينيين خارج فلسطين، اتّجه غالبيتهم إلى الأردن، حيث قدّر عدد سكان المملكة في العام 1952 بما يصل إلى 586 ألف نسمة، فارتفع عدد السكان في العام 1961 إلى 900 ألف نسمة (في الضفة الشرقية من المملكة فقط)، تركّز غالبيتهم في مدينة عمان، ثم وصل العدد إلى مليون وسبعمائة ألف نسمة في العام 1970، وواصل تزايده وبكثافة ليصل إلى 2.4 مليون نسمة في العام 1980، وليبلغ 5.1 مليون في العام 2000، وفي العام 2004 وصل عدد سكان المملكة إلى 5.3 مليون نسمة(6).

بعد قرار الوحدة بين الضفتين بتاريخ 24/ نيسان/ 1950، تمّ اعتبار سكان الضفة الغربية مواطنين أردنيين متساوين مع سكان الضفة الشرقية في الحقوق والواجبات، واعتبرت القدس الشرقية العاصمة الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية في العام 1960، ومُنح سكان الضفة الغربية، وقد أصبحوا أردنيين، مقاعد نيابية متساوية مع أبناء الضفة الشرقية، كما مُنح اللاجئون الفلسطينيون الجنسية الأردنية، بينما لم يتمّ ذلك في الدول العربية الأخرى.

وكانوا يمثّلون ثلث سكان المملكة البالغ آنذاك مليونًا ونصف المليون نسمة، وأصبحت منذ ذلك الوقت كلمة «أردني» تعني كلّ شخص يتمتع بالجنسية الأردنية، دون النظر إلى أصله أو عرقه أو دينه، وبالتالي فهو مواطن أردني كامل المواطنة، ومن حقّه دستورياً التمتّع بالحقوق والحريات والخدمات العامة المجانية، بالتساوي مع المواطنين الأردنيين الآخرين من شتى المنابت والأصول، وعليه واجبات والتزامات نحو المجتمع والدولة، منها المشاركة السياسية، ودفع الضرائب، والدفاع عن الوطن عند الحاجة، ممّا رسّخ الهُويّة الوطنية الأردنية الجامعة، القائمة على المساواة والمشاركة.

وكان معدل النمو السكاني منذ العام 1990 وحتى العام 2015، يصل إلى 3.5% سنوياً؛ نتيجة للتقدّم الصحي، وانخفاض معدل وفيات الأطفال والأمهات، ونتيجة للهجرات الداخلية والإقليمية، حيث شهد الأردن في هذه الفترة هجرة مئات الألوف من العراقيين، وقبلها من اللبنانيين الذين تركّزوا في مدينة عمان، إضافة إلى عودة الأردنيين المغتربين من الكويت بعد حرب الخليج الأولى والثانية.

وابتداءً من العام 2012، استقبل الأردن 1.4 مليون من اللاجئين السوريين الذين تركّزوا في المحافظات الشمالية والوسطى من المملكة، وتسرّب غالبيتهم إلى سوق العمل الأردنية، إضافة إلى تواجد ما يصل إلى مليون شخص من العمالة الوافدة، غالبيتهم العظمى من المصريين، ممّا ساهم في تضخّم عدد السكان، وزيادة الضغط على الموارد المادية والبنية التحتية، وفرص العمل والدخل.

وفي العام 2021 يتضح من بيانات الساعة السكانية التابعة لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، بتاريخ 2021/2/24، أنَّ عدد سكان الأردن وصل إلى 10.8 مليون نسمة، منهم ثلاثة ملايين من غير الأردنيين، بينما كان في العام 2015 بحسب التعداد السكاني لذلك العام 9.5 مليون نسمة، وحيث إنَّ مساحة الأردن محدودة، لا تزيد عن 88.780 كيلومتراً مربعاً، فإنَّ الكثافة السكانية مرتفعة، تصل إلى 115 نسمة لكلّ كيلومتر مربع.

ويعيش ثلثا السكان تقريباً في المدن الرئيسية، وهي عمان العاصمة، ويبلغ عدد سكانها 4.5 مليون نسمة، أي ما يمثّل 42% من المجموع الكليّ لسكان المملكة، بينما كان هذا العدد في العام 1952 لا يزيد عن 586 ألف نسمة ـ كما أُشير من قبل ـ وكان العدد في بداية تأسيس الإمارة يقدّر بحدود 10 آلاف نسمة فقط، واتسعت مدينة عمان اتساعًا كبيرًا؛ لتصل مساحتها إلى 7579 كيلومتراً مربعاً، وتصل الكثافة السكانية فيها إلى 598.5 فرد لكلّ كيلومتر مربع.

وفي المرتبة الثانية من حيث عدد السكان، تأتي محافظة إربد، ويبلغ عدد سكانها

1.77 مليون نسمة، وبما يشكّل 18.7 % من مجموع السكان الكلي، بمساحة 1725 كيلومتر مربع، وكثافة سكانية تصل إلى 1574 نسمة لكل كيلومتر مربع، وفي المرتبة الثالثة تأتي محافظة الزرقاء، وبعدد سكان يبلغ 1.4 مليون نسمة، وبما نسبته 14.3 % من مجموع سكان المملكة، بمساحة 4761 كيلومتراً مربعاً، وكثافة سكانية تصل إلى 324.5 نسمة لكلّ كيلومتر مربع.

ويشكّل سكان المناطق الحضرية، أي الذين يعيشون في المدن (5000 نسمة فما فوق)، ما يصل إلى 91.3 % من مجموع السكان، لا سيما بعد التحوّلات السريعة التي شهدتها المملكة فيما يتعلق بتوطين البدو، وزيادة نسب استقرارهم وتوطينهم من خلال تغيير نمط إنتاجهم في اتجاه العمل في الزراعة والتجارة، والانخراط في سلك الجيش والمؤسسات الحكومية الأخرى، كذلك بسبب تدفق أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن الأردنية، حيث ترك الكثير منهم قراهم وهاجروا صوب المدن الأردنية الرئيسية؛ بحثاً عن فرص العمل في قطاع الخدمات البسيطة، وفي الدوائر الحكومية.

ومن الجهة الأخرى فقد بيّنت وثيقة الفرصة السكانية، وكذلك الوثيقة المحدّثة للفرصة السكانية[7] خطورة الزيادة الكبيرة في عدد السكان، خصوصاً الفئة العمرية 15 - 64 سنة، وهي الفئة النشطة اقتصادياً، والقادرة على العمل أو الباحثة عنه في المجتمع، إضافة إلى زيادة فئة كبار السنّ 65 سنة فما فوق، وكانت في العام 2018 في حدود 4 بالمئة من السكان، والتي يُتوقع لها أن تصل إلى 6 بالمئة من السكان في العام 2035.

ويتوقع أن يلازم هذه التغيّرات في التراكيب العمرية، حدوث تناقص في نسبة المعالين أقل من 15 سنة، لتصل إلى 30 بالمئة من السكان أو أقلّ، (وهي حالياً في حدود 33 بالمئة من السكان).

ويبدو أنَّ الفرصة السكانية (أو النافذة السكانية)، والتي تأتي لفترة مؤقتة، ومرشّح لها أن تنتهي بعد جيل واحد، أو بانتهاء فترة الفرصة السكانية، وبعدها تعود الأمور

إلى سابق عهدها، يستوجب من الدولة التركيز على اغتنام هذه الفرصة، والاستفادة قدر الإمكان من أعداد الشباب الكبيرة المتوقعة في سنّ العمل والإنتاج، وزيادة فرص العمل والإنتاج لاستيعابهم، والاستفادة من طاقاتهم، وتعظيم مكتسبات التنمية.

لا شك أنَّ معدل النمو السكاني الطبيعي بالأردن قد انخفض لدرجة كبيرة، مقارنة بالأعوام والعقود السابقة، والذي جاء نتيجة سياسات تنظيم الأسرة التي تبنّاها الأردن منذ فترة طويلة، ويبقى العامل الأكبر تأثيراً على النمو السكاني، هو الهجرات المختلفة التي تعرّضت لها الأردن، وخاصة القسرية منها.

ثالثًا: السكان ومكتسبات التنمية

وكان الناتج المحلي الإجمالي الأردني، يحقّق نمواً ملحوظاً، بالرغم من الظروف الصعبة التي أُشير إليها سابقاً، حيث وصل إلى 44.5 مليار دولار أمريكي في العام 2019، بينما كان في العام 2017 يصل إلى 40 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو وصل إلى 3.7 %. وكان متوسط دخل الفرد الأردني في العام 2019 يصل إلى 4.4 ألف دولار أمريكي سنوياً، وقد تراجعت قيمة هذين المؤشرين الإحصائيين كثيراً في العام 2020؛ نتيجة لجائحة كورونا وتداعياتها، التي دفعت الأردن للاستدانة لتغطية نفقات مواجهة كورونا، وضخّ السيولة في الاقتصاد، وتعويض الأفراد والمؤسسات؛ بسبب الحظر وإغلاق الأسواق، حيث بلغ الدَّين العام للأردن 33.4 مليار دولار أمريكي.

ويرتبط هذا النمو السكاني السريع والكثيف بالبطالة والفقر، ويسببهما صغر حجم الاقتصاد الأردني، وعدم قدرته على توليد فرص العمل بما يتناسب وهذا النمو السكاني السريع، وضعف النمو الاقتصادي، وتراجع معدلات الاستثمار، وتواضع قدرات خلق فرص العمل نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية في سوريا والعراق، وإغلاق منافذ التجارة والتصدير لهذين البلدين منذ العام 2012.

وقد بلغ معدل البطالة في الربع الثالث من العام 2019 ما يصل إلى 23.9 % من

القوى العاملة (21.1 للذكور، و 33.6 للإناث)، ارتفع في الربع الرابع من العام 2020 إلى 25% من القوى العاملة، ويُتوقع أن يكون لجائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد والمجتمع، دور واضح في تزايد معدلات البطالة في العام 2021، خصوصاً وقد اتضح في نهاية العام 2020 أنَّ النمو في الناتج المحليّ الإجماليّ كان سالباً، حيث تدنى إلى -2.2 %. وكانت نسبة الفقر المعلنة تصل إلى 15.7 % من مجموع السكان في العام 2019، ولكن من الواضح أنَّها ازدادت عن ذلك في العام 2020؛ بسبب تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية الحادة.

أطلقت الحكومة الأردنية مجموعة من البرامج الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة للجهود والاجراءات الصحيّة الصارمة لاحتواء وباء كورونا، كوفيد 19، خصوصاً الحجر المنزلي للسكان، ومنع التجول الجزئي أو الكليّ، وإغلاق الأسواق، ومحاصرة تأثيرات ذلك على الاقتصاد والمجتمع. وشملت هذه البرامج: دعم الخبز، وبرنامج الدعم التكميلي (تكافل)، وبرنامج الدعم الحكومي لعمال المياومة المتضررين من إجراءات مواجهة الوباء، وبرنامج دعم الشركات الصناعية، والشركات الصغيرة والمتوسطة والفردية، وبرنامج دعم الأسر الأردنية، وبرنامج الدعم النقدي للمواطنين.

بالإضافة إلى منصات إلكترونية وتطبيقات متعددة لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، والتسهيل على المواطنين، وتلبية احتياجاتهم المعيشية خلال فترات الحظر، إضافة إلى منصات للتعليم عن بعد، يستفيد منها طلبة المدارس والجامعات. كما أطلق البنك المركزي الأردني مؤخراً البرنامج الوطني لمواجهة أزمة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية، بعد توقف الأسواق، وغالبية المؤسسات العامة والخاصة عن العمل، والالتزام بالحجر المنزلي، وأساليب الوقاية من الفيروس منذ منتصف آذار الماضي وحتى نهاية نيسان 2020، بقيمة 500 مليون دينار أردني؛ لتأمين التمويل لأصحاب المؤسسات الفردية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لمساعدتهم على تغطية احتياجاتهم وتمويل نفقاتهم، ودفع رواتب الموظفين والعمال، والمحافظة على سير الأعمال بعد التخفيف من قيود الحجر المنزلي، والسماح باستئناف العمل والإنتاج جزئياً، وضمن

شروط محدّدة موجهة لضمان الاستمرار في احتواء الوباء ومحاصرته، والتيسير المعيشي للناس ومؤسسات الأعمال والإنتاج.

كما يهدف البرنامج إلى تغطية هذه المؤسسات لمختلف نفقاتها التشغيلية؛ لمواصلة النشاط وتقديم الخدمات، وذلك بفائدة منخفضة لا تزيد عن 2 %، وفترة سداد قد تصل إلى 30 شهراً، وفترة سماح مدتها ستة شهور[8].

3.1 تطوّر التعليم والتعلّم المدرسي

تتبدّى أهمية الإنجازات الكبيرة في مجالات التعليم والتعلم المدرسي التي تمّ تحقيقها خلال المئوية الأولى من عمر الدولة الأردنية، عند مقارنتها ببدايات التعليم الرسمي والأهلي في المنطقة في نهايات القرن التاسع عشر، إذ كانت المدارس بالمعنى المألوف حالياً غير موجودة، وكانت الأسرة هي مؤسسة التعليم والتربية الأساسية، حيث كانت تعلّم الأبناء مبادئ الدين، والعادات والتقاليد السائدة، وحسن التصرف، والمهارات الإنتاجية المناسبة لبيئة ذلك الزمن، كما ظهرت حلقات الدرس في زوايا المساجد، تركّز على المواضيع الدينية والقراءة والكتابة، بالإضافة إلى الكتاتيب التي كان يُنشئها الناس في بيوتهم، أو في معرّش من القصب، أو غرفة من الطين، يتولّى المعلم تطوعاً، أو بأجر عيني من أهالي التلاميذ، تعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة، والإملاء، والقرآن الكريم، والحساب[9].

شهد التعليم في الأردن بعض التطور المتزامن مع تطورات الثورة العربية الكبرى، ابتداءً من العام 1919، وبعيد قيام مملكة هاشمية في سوريا وملكها فيصل الأول، حيث وصل عدد المدارس التي أنشأها سكان شرقي الأردن إلى 39 مدرسة، وبلغ عدد التلاميذ 745.

وتم اعتماد اللغة العربية للتدريس بدل اللغة التركية، وفي العام 1921 مباشرة بعد تأسيس إمارة شرقي الأردن، وصل عدد المدارس إلى 44 مدرسة، وبلغ عدد التلاميذ

3316، منهم 81 تلميذة، ووصل عدد المدارس في العام 1929 إلى 52 مدرسة، ووصل عدد التلاميذ إلى 5312، منهم 120 تلميذة، ووصل عدد المدارس في العام 1946 إلى 77 مدرسة، ووصل عدد التلاميذ إلى 10729، منهم 216 من التلميذات.

وفي بدايات عهد الإمارة، كان يُنشئ هذه المدارس ويشرف عليها المجلس الاستشاري للتعليم، الذي شُكّل في العام 1926، والذي تطوّر فيما بعد إلى وزارة المعارف، وتمّ وضع نظام المعارف في العام 1939؛ لتنظيم إنشاء المدارس الأميرية وإدارتها والتفتيش عليها، وجُعل التعليم مجانياً للجميع، كما تم الاهتمام بالنشاطات اللامنهجية والكشفية للطلاب. وكانت ميزانية التربية والتعليم في بداية تأسيس الإمارة في الفترة 1921 - 1925 تصل إلى 11820 جنيهاً إسترلينياً، تمثّل 4.4 % من النفقات العامة للإمارة، ارتفعت في الفترة 1928-1929 إلى 22274 ألف جنيه إسترليني، شكّلت ما نسبته 7.2% من النفقات العامة للإمارة، وأُنشئ في هذه الفترة أيضاً عدد من مراكز التدريب المهني التابعة للجيش العربي الأردني.

وقد بدأت النهضة التعليمية الكبيرة في الأردن منذ العام 1952، بعد وحدة الضفتين وازدياد عدد السكان في المملكة، ففي العام الدراسي 1952-1953 بلغ عدد المدارس لمختلف المراحل الدراسية 405 مدارس، منها 135 مدرسة للطالبات، وبلغ عدد المعلمين والمعلمات 2787، منهم 652 معلمة، وبلغ عدد الطلاب 118239 منهم 27774 طالبة، وفي العام الدراسي 1958-1960 كان عدد المدارس قد وصل إلى 971 مدرسة، منها 397 مدرسة للبنات، ووصل عدد المعلمين والمعلمات إلى 5458، منهم 1610 معلمات، ووصل عدد الطلاب إلى 189441، منهم 57469 طالبات.

وفي العام الدراسي 1987-1988 وصل عدد المدارس إلى 2502 مدرسة حكومية وخاصة، ووصل عدد المعلمين والمعلمات إلى 30653، منهم 17597 معلمة، ووصل عدد الطلاب إلى 670792، منهم 320211 طالبة(10).

كما تطوّرت موازنة وزارة التربية والتعليم بشكل متزايد من 306. 574 ديناراً أردنياً

في العام الدراسي 1952-1953، حيث كانت موازنة الدولة 7.5 مليون دينار أردني، وشكّلت ميزانية وزارة التربية والتعليم 5.31% منها، وارتفعت موازنة الوزارة في العام الدراسي 1962-1962 لتصل إلى4.3 مليون دينار أردني، وكانت موازنة الدولة قد وصلت إلى 39.2 مليون دينار أردني، وشكّلت موازنة الوزارة ما نسبته 8.1 % من الموازنة العامة للدولة في ذلك العام.

وبعد صدور قانون التربية والتعليم رقم 16 لسنة 1964 خطا الأردن في هذا القانون خطوة رائدة إلى الأمام، حين جعل مدة التعليم الإلزامي تسع سنوات، تضمّ المرحلة الابتدائية، ومدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، ونتيجة لهذا القانون أصبحت المرحلة الإلزامية تستوعب من مختلف الأعمار ما نسبته 75.7 % في العام 1966-1967، وفي العام 1969-1970 استوعبت ما نسبته 91% من هذه الفئة، وفي العام 1975-1976 استوعبت ما نسبته 94.3 %.

ومنذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وحتى منتصف السبعينيات، تضاعف عدد الطلبة في مراحل التعليم المختلفة عدة مرات، ففي حين كان عدد الطلبة في ضفتي المملكة في العام 1951-1952، يصل إلى 139670 طالباً وطالبة، بلغ في العام 1975-1976 ما يصل إلى 577469 طالباً وطالبة.

كما تزايدت أعداد المدارس وأعداد المعلمين، والخدمات التعليمية، ففي العام 1951-1952، كان عدد المدارس 449 مدرسة، وأصبح في العام 1975-1976، يصل إلى 2356 مدرسة، أمّا المعلمون فقد ارتفع عددهم من 2041 في العام 1951-1952 إلى 19826 في العام 1975-1976.

ولّما كانت وزارة التربية والتعليم تتحمل العبء الأكبر من التعليم في المملكة، فإنَّ مسؤولياتها تضاعفت بنفس النسبة تقريباً، ففي العام 1951-1952 كانت موازنة التربية والتعليم تبلغ 308.194 دينارًا، وكانت تُشكّل ما نسبته 2.1 % من ميزانية الدولة، أصبحت في العام 19751976 تبلغ 18.610.500، أي ما يُعادل 7.3 % من موازنة الدولة.

وفي مجال الخدمات التعليمية أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها طباعة جميع أنواع الكتب المدرسية، وتوزيعها مجاناً، حينما قامت بتأسيس قسم المناهج والكتب المدرسية في العام 1963، وأنشأت لجنة عليا للتربية أصبحت فيما بعد مجلساً أعلى للتربية والتعليم، يقوم بدراسة مشاريع الكتب وإقرارها وتحديثها، كما يعمل على رسم السياسات التعليمية في الأردن.

وفي العام الدراسي 1986-1987 وصلت موازنة الوزارة إلى 77 مليون دينار أردني، ووصلت موازنة الدولة إلى 923.7 مليون دينار أردني، وشكّلت موازنة التربية والتعليم ما نسبته 8.3% من الموازنة العامة للدولة، وفي العام الدراسي 2010-2011 وصل عدد المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم إلى 3439 مدرسة، ووصل عدد الطلبة إلى 1.143008 طالب وطالبة، بالإضافة إلى 33 مدرسة تتبع جهات حكومية أخرى تدرّس 14090 طالباً وطالبة.

كما ازداد عدد المدارس الخاصة، وعدد الطلبة فيها، وفي العام الدراسي 2019-2020 وصل عدد المدارس الحكومية إلى 4000 مدرسة، ووصل عدد الطلبة إلى 2.114.919 طالباً وطالبة، يشكلون 20 % من سكان المملكة، ووصل عدد المعلمين والمعلمات إلى 136 ألفاً، تشكّل المعلمات 70.2 % منهم.

ويتميز التعليم المدرسي العام الأردني بمستويات مرتفعة جداً من تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث، وبين الريف والحضر، كما يتميّز بمستويات نوعية عالية، وقد حقّق الطلبة الأردنيون المشاركون في نسخة العام 2018 من الامتحان التقييمي الدولي لقدرات الطلاب في سنّ 15 سنة (Pisa)، نتائج تدعو للتفاؤل مقارنة بنتائج النسخة التاسعة من هذا الامتحان في العام 2015.

فقد سجّل الطلبة الأردنيون تقدّماً ملحوظاً في العلوم، والرياضيات، والفيزياء مقارنة بنتائج العام 2015[11]، ويقيّم هذا الاختبار العالمي مدى اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات الأساسية الضرورية، للمشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية

والاقتصادية، بمعنى أنَّ الاختبارات لا تعتمد على منهاج معين، بل على استيعاب المفاهيم، والعمليات العقلية، والعلاقات بين العوامل المختلفة بدقة وإتقان، وتوفر نتائج هذا الامتحان للدول وأنظمتها التعليمية، الوقوف على نقاط قوتها وضعفها، ومراجعة أدائها التربوي، ومدى جودة إجراءات وزارات التربية والتعليم، والشركاء، وهذا ما فعلته وزارة التربية والتعليم الأردنية بعد نتائج العام 2015 الضعيفة.

3.2 تطوّر التعليم المدرسي الخاص

بدأ التعليم المدرسي الخاص بشكل محدود جداً قبل تشكيل الإمارة، وكان في البداية على شكل زوايا في المساجد، أو كتاتيب أنشأها الأهالي في البيوت، أو في الأحياء السكنية لتعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة، والحساب، والقرآن الكريم، واللغة التركية، واللغة العربية، كما أُشير سابقاً، كذلك كانت ظهرت المدارس المرتبطة بالطوائف المسيحية قبل تأسيس الإمارة، ولكنها لم تشكّل إلا بعد تأسيس الإمارة، وبدأت بالتوسع بشكل كبير.

كما أنَّ الإرساليات الأوروبية بدأت بفتح مدارس خاصة أيضاً، بالإضافة إلى بعض الطوائف المسيحية في الإمارة، التي أنشأت مدارس خاصة بها، ففي العام الدراسي 1939-1940 وصل عدد المدارس الخاصة إلى 109 مدارس، كان يدرس فيها 14604 طالب وطالبة، يدرّسهم 230 معلماً ومعلمة.

أما المدارس المسيحية الخاصة، فكان أبرزها مدرسة المطران، والتي لا تزال تعمل حاليًا، وتحظى بسمعة أكاديمية متميّزة، وكانت في ذلك العام تضمّ 157 طالباً، منهم 47 طالباً مسلماً، وكانت تشرف عليها السلطات البريطانية آنذاك مالياً وإدارياً، وفي العام الدراسي 1943-1944 وصل عدد المدارس الخاصة إلى 184 مدرسة، ووصل عدد المعلمين والمعلمات إلى 179، منهم 35 معلمة، ووصل عدد الطلبة إلى عشرات الألوف.

لقد أصبحت المدارس الخاصة في الأردن اليوم تشكّل جزءاً مهماً من التعليم المدرسي،

وفي العام الدراسي 2010-2011، وبحسب بيانات وزارة التربية والتعليم، وصل عدد المدارس الخاصة إلى 2368 مدرسة، يدرس فيها 382.867 طالباً وطالبة، وازداد العدد إلى 3500 مدرسة في العام الدراسي 2020-2021، تشكّل 45 % من مجموع المدارس في المملكة، يدرس فيها 500 ألف طالب وطالبة، ويعمل فيها 42 ألف معلم ومعلمة، 90 % منهم المعلمات الإناث.

وقد دعمت الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025 دور وأهمية التعليم الخاص، خصوصاً في المراحل المبكرة من التعليم، إذ إنَّها تستند إلى ثلاثة محاور، وهي: التعليم المبكر، وتنمية الطفولة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم والتدريب المهني والتقني، والتعليم العالي.

استطاع الأردن مواجهة الأمية بين الكبار بنجاح، من خلال مراكز تعليم الكبار، ومحو الأمية، وبرامجها التابعة لوزارة التربية والتعليم، والتي بلغ عددها في العام الدراسي 2018-2019 ما يصل إلى 159 مركزًا، 24 مركزاً منها للذكور، و135 مركزًا منها للإناث، التحق بها 2155 دارساً ودارسة، 1797 دارسة، و328 دارساً.

وكانت نسبة الأمية في العام 1952 تصل إلى 88 % من السكان، انخفضت إلى 19.5 % في العام 1990، ثم انخفضت إلى 11 % في العام 2000، ممّا يعكس الجهود الجبّارة التي بذلتها وزارة التربية والتعليم لمواجهة الأمية والقضاء عليها، وانخفضت نسبة الأمية في العام 2019-2020 إلى 5.1 % من السكان فقط (3 % ذكور، و7. 3 % إناث)، وهذا يعتبر إنجازًا مهمًا، ليس فقط من المنظور الوطني، وإنّما أيضاً بالمقارنات الإقليمية.

3.3 التعليم المهني والتقني

يتمّ الاهتمام أيضاً بالتعليم والتدريب المهني للطلبة والطالبات، (صناعي، زراعي، تمريضي، فندقي، اقتصاد منزلي، تقني)، حيث وصل عدد المدارس المهنية في العام الدراسي 1956-1987 إلى 140 مدرسة مهنية، ووصل عدد الطلبة إلى 19 ألف طالب وطالبة.

بالإضافة إلى التدريب التقني والرقمي، حيث أُنشئت هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، بالشراكة مع القطاع الخاص؛ لتدعيم اقتصاد المعرفة والمعلوماتية، والتنمية الاقتصادية، ومواجهة الفقر والبطالة بين الشباب.

وقد دعمت الهيئة عدداً كبيراً من المشاريع التي يقدّمها الشباب؛ لتمكينهم وخلق فرص عمل لهم، بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل، حيث بلغ عدد المتدربين المستهدفين منذ العام 2005 وحتى العام 2019، ما يصل إلى 222871، وكان عدد المتدربين الفعلي يصل إلى 116610، وبلغ عدد المشتغلين منهم 60689 شاباً وشابة[12].

رابعًا: تطوّر التعليم والتعلّم الجامعي

بدأت الجامعات في الأردن بجامعة واحدة في العام 1962، وهي الجامعة الأردنية، بكلية واحدة وسبعة أعضاء هيئة تدريس، يحملون درجة الدكتوراه، وكان عدد طلبتها 167 طالباً وطالبة، منهم 17 من الطالبات، ازداد عدد الجامعات إلى ست جامعات في العام 1980، وإلى 35 جامعة رسمية وخاصة وإقليمية في العام 2020، بحسب إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عمان، يوجد في العام الجامعي 2019-2020 عشر جامعات رسمية موزعة على محافظات المملكة، وخمس وعشرون جامعة خاصة، أغلبها في محافظة العاصمة، عمان، وجامعتان إقليميتان، هما جامعة العلوم الإسلامية، والجامعة العربية المفتوحة في محافظة العاصمة عمان.

وبلغ عدد طلبة الجامعات في العام الدراسي 2019-2020 ما يصل إلى 374 ألف طالب وطالبة، تشكّل الطالبات ما نسبته 65 % من مجموع الطلبة، مع تركيز واضح للإناث في العديد من الكليات الإنسانية في هذه الجامعات، إضافة إلى 51 كلية مجتمع متوسطة تقنية ومهنية متخصصة[13]، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات من حملة الدكتوراه 8887، منهم 1784 من النساء، و2607 من حملة الماجستير، منهم 1393 من النساء.

وكان عدد الجامعات الخاصة في العام الجامعي 2016-2017 عشرين جامعة، يدرس فيها 78696 طالبًا وطالبة، منهم 31088 طالبة، وعدد الهيئة التدريسية فيها 3016، غالبيتهم من حملة الدكتوراه في تخصصاتهم، أمّا الجامعات الرسمية العشرة، فكان عدد طلبتها 201307 طالب وطالبة، تشكّل الطالبات الغالبية، حيث يصل عددهن إلى 121279 طالبة بنسبة 6 %، وكان عدد أعضاء الهيئة التدريسية يصل فيها إلى 7611، غالبيتهم العظمى من حملة الدكتوراه في تخصصاتهم.

وفي الجامعتين الإقليميتين، كان مجموع الطلبة فيهما 7585 طالبًا وطالبة، يدرّسهم 294 عضو هيئة تدريس، أما طلبة الدراسات العليا، فكان عددهم يصل في الجامعات الرسمية إلى 18885 طالباً وطالبة، وفي الجامعات الخاصة إلى 3351 طالباً وطالبة، وفي الجامعتين الإقليميتين إلى 1555 طالباً وطالبة.

وكان عدد الطلبة الوافدين يصل في الجامعات الرسمية إلى 18215 طالباً وطالبة، وفي الجامعات الخاصة إلى 20010 طالب وطالبة، وفي الجامعتين الإقليميتين إلى 1215 طالباً وطالبة، ووصل عدد الخريجين من كلّ الجامعات في العام الدراسي 2020/2019 إلى 68998 خريجاً وخريجة، منهم 38011 خريجة من الجامعات الرسمية، 50005 خريجاً وخريجة، منهم 30311 خريجة، ومن الجامعات الخاصة 17050 خريجاً وخريجة، منهم 6754 خريجة، ومن الجامعتين الإقليميتين 1943 خريجاً وخريجة، منهم 946 خريجة(14).

وحيث إنَّ التعليم العالي يلعب دوراً كبيراً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لتلبية احتياجات سوق العمل المعلوم، للمهارات التقنية والمعلوماتية، والتجارة والأعمال، فقد تمّ التركيز ومنذ بداية نهايات القرن الماضي، على إنشاء الكليات والجامعات التقنية والمعلوماتية، فتمّ إنشاء جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا في العام 1991، وكلية الملك عبد الله الثاني لتكنولوجيا المعلومات في الجامعة الأردنية في العام 2010، كما أُنشئت في العام 2016 جامعة الحسين التقنية، والتي تتبع لمؤسسة ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، وجامعة الطفيلة التقنية، وقامت الجامعات

الأخرى بإنشاء كليات وبرامج تقنية ومعلوماتية على مستوى البكالوريوس، ومستوى الدراسات العليا.

إنَّ مؤسسات التعليم العالي ليست فقط أماكن للتعلم، بل هي أيضاً مؤسسات للدمج الاجتماعي والاستقرار السياسي، وتشكيل هُوية موحّدة للشباب، فالجامعات ليست أماكن لإنتاج المعرفة فقط، وإنما هي مؤسسات وطنية تعبّر عن مصالح الدولة والمجتمع، كما أنَّها تقوم بتدريب الشباب معرفياً ومهنياً، وإعدادهم لسوق العمل محلياً وخارجياً، إضافة إلى إكسابهم قيم ومهارات المواطنة الصالحة، وتمكينهم من الارتقاء والتحرك مهنياً وطبقياً في المجتمع، خصوصاً بالنسبة للمتفوقين والموهوبين منهم من الجنسين، لا سيّما وأنّ 65 % من الطلبة من الفتيات[15].

لقد شكّلت جائحة كورونا والإجراءات المصاحبة لها تحدياً للتعليم الجامعي والمدرسي على حدٍّ سواء، ولكن استطاعت هذه الجامعات الاستجابة لهذا التحدي والتكيف من خلال اللجوء إلى التدريس عن بعد بنجاح، من خلال منصات إلكترونية تم تطويرها واعتمادها في هذه الجامعات.

يساعد على ذلك أنَّ عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن يصل إلى 7.8 مليون مستخدم في بداية العام 2019، يشكّلون 85 % من مجموع السكان، وفي العام 2020 وبعد اتباع الحكومة إجراءات حازمة لضبط تفشي فيروس كورونا المستجد، كوفيد19-، شملت الحظر المنزلي، وإغلاق الأسواق كلياً ثم جزئياً، والتحول إلى الحكومة الإلكترونية، والتحول إلى التعليم والتعلّم عن بعد في المدارس والجامعات، تزايد هذا العدد بشكل كبير، ففي منتصف العام 2020 وصل عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن إلى 9.5 مليون مستخدم، ووصلت بالتالي نسبة انتشار استخدام الإنترنت إلى 89 % من مجموع السكان[16].

ومنذ العام 2016 كانت نسبة النفاذ إلى الإنترنت تصل إلى 85 % من مجموع السكان، وهناك ما يصل إلى 12 مليون اشتراك في الهاتف الخلوي، وما يقارب 5.1 مليون مستخدم

للهواتف الذكية عريضة النطاق، وزادت أعداد مستخدمي الإنترنت من 5. 4 مليون شخص في الربع الثاني من العام 2014 إلى 9.5 مليون شخص في الربع الأول من العام 2019.

خامسًا: القطاع الصحي في الأردن

بعد تأسيس الإمارة، قامت بعثة إيطالية بإنشاء مستشفى صغير في عمان، أطلق عليه السكان اسم «المستشفى الإيطالي» أو «الطلياني»، لا يزال يعمل حتى الآن، ويحظى بسمعة جيدة، وقد يكون هو أول مستشفى تنشأ في الأردن ككل، وتمّ إنشاء مستشفى صغير آخر قريب منه لعلاج النساء والأطفال، أطلق عليه السكان اسم «مستشفى الست العرجا»، إذ إنَّ الطبيبة الإيطالية التي كانت تدير هذه المستشفى كانت تعرج قليلاً.

وفي نفس السنة تمَّ إنشاء دائرة للصحة يديرها مشاور الصحة، وفي العام 1926 صدر أول قانون لتنظيم الشؤون الصحية، وبعد ذلك أنشأت الدائرة مستشفىً حكوميّاً صغيراً على سفح جبل القلعة الغربي، يتّسع لنحو 20 سريرًا[17].

وتمَّ افتتاح أول صيدلية في عمان في العام 1925، وكان عدد الأطباء قد بلغ 28 طبيباً وطبيبة، وفي إربد تمَّ افتتاح المستشفى الحكومي فيها في العام 1935، بسعة 12 سريراً، والمستشفى الإيطالي في الكرك بسعة 46 سريراً، وكان عدد المستشفيات في عمان، عاصمة الإمارة يصل إلى سبع مستشفيات، وصادق سمو الأمير عبد الله في 16 شباط 1924 على لائحة شروط تأسيس مستشفى السلط الإيطالي، ووصلت صرفيات دائرة الصحة للعام 1924-1925 إلى 4491 جنيهاً، وبلغ عدد الأطباء في العام 1927 ما يصل إلى 37 طبيباً، ومجموع أسرّة المستشفيات الحكومية 60 سريراً، وعدد أسرّة المستشفيات الخاصة 99 سريراً. وتم إنشاء أول مختبر للتحاليل الطبية في نفس هذا العام، وارتفعت ميزانية دائرة الصحة في العام 1932-1933 إلى 12230 جنيهاً.

تمّ إنشاء أول وزارة للصحة في نهاية العام 1950، وباشرت أعمالها في بداية العام 1951، لتبدأ رحلة التطوير في القطاع الصحي، إذ إنَّ أول إنجازات الوزارة كان

تأسيس 6 دوائر في ألوية المملكة، تتبع الإدارة المركزية في عمان، ويرأس كلّ دائرة طبيب، وتمَّ إنشاء أول كلية تمريض في العام 1952، كما تمَّ إنشاء أول مختبر مركزي للفحوصات الطبية، وبعدها في العام 1945 تمَّ إنشاء نقابة الأطباء والصيادلة، والتي عُرفت في حينه باسم الجمعية الطبية الأردنية، بموجب القانون رقم 14 لسنة 1954، حيث كان عدد الأطباء المسجلين في ذلك الوقت 207 أطباء، من بينهم 6 طبيبات.

وكان للنقابة دورٌ هامّ في تنظيم ورفع مستوى تنظيم مهنة الطبّ، ورفع مستواها، وحمايتها والدفاع عنها، والتعاون مع وزارة الصحة وجميع المؤسسات والهيئات ذات العلاقة لرفع المستوى الصحي، وتقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية. وفي العام 1946 أصبح عدد المستشفيات في مدينة عمان 7 مستشفيات، ارتفع العدد في العام 1950 إلى 14 مستشفى، وشهدت مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، زيادة في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين.

وفي العام 2008، وصل عدد المستشفيات إلى 103 مستشفيات، بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة، ووصل عدد الأسرة في المستشفيات إلى 11200 سرير، وكان عدد السكان لكلِّ سرير 522، وبلغ عدد العاملين في وزارة الصحة في المهن الطبية والمساعدة 10289، وبلغ عدد الأطباء العاملين في وزارة الصحة 3763 طبيباً وطبيبة، وعدد الممرضين والممرضات 4404، وكان عدد الأطباء لكلِّ 10000 مواطن، يبلغ 29.1 طبيب، بينما وصل عدد الصيدليات إلى 1883 صيدلية، وعدد السكان لكل صيدلية 3107، كما بلغ عدد القابلات القانونيات 1168 قابلة.

وفي العام 2012 وصل عدد المستشفيات إلى 108 مستشفيات، كما ارتفع عدد أسرّة المستشفيات إلى ما يُقارب 12 ألف سرير، ويتوزّع عدد المستشفيات المذكورة أعلاه على مستشفيات وزارة الخدمات الصحة، والخدمات الطبية الملكية، والمستشفيات الجامعية، ومستشفيات القطاع الخاص، حيث بلغ عدد مستشفيات القطاع الخاص أكثر من 60 مستشفى، بعدد أسرّة بحدود أربعة آلاف سرير.

وفي العام 2019 وصل معدل الأطباء 27 طبيباً لكلّ 10 آلاف نسمة، ومعدل أطباء الأسنان 7.3 طبيب لكلّ 10 آلاف نسمة، ومعدل الممرضين والممرضات والمساعدين إلى 29.9 لكلّ 10 آلاف نسمة، ووصل معدل الصيادلة 9.11 لكلّ 10 آلاف نسمة، وعدد الأسرة في المستشفيات إلى 14694 سريراً، منها 5315 في مستشفيات القطاع الخاص، بمعدل 14 سريراً لكلّ 10 آلاف نسمة.

ووصل عدد المراكز الصحية إلى 776 مركزاً، منها 112 مركزاً شاملاً، إضافة إلى 506 مركز للأمومة والطفولة، وبلغت موازنة وزارة الصحة 7 % من الموازنة العامة للدولة(18)، وفي العام 2020 وبحسب بيانات وزارة الصحة، ودائرة الإحصاءات العامة، وصل عدد المستشفيات إلى 117 مستشفى، 31 حكومية، و69 خاصة، و15 عسكرية، و2 جامعية.

أضيف إليها عددٌ من المستشفيات الميدانية لمواجهة تزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا، ووصل عدد الأطباء إلى 23 ألف طبيب وطبيبة، منهم 8 آلاف طبيبة، وبلغ عدد الممرضين القانونيين الأردنيين 31968، وغير الأردنيين 898، وبلغ عدد القابلات القانونيات 3791 قابلة.

بلغت نسبة المواطنين المؤمنين صحياً في العام 2018 ما يصل إلى 74 % من المواطنين الأردنيين بحسب بيانات وزارة الصحة، ويقدّر أنَّ هذه النسبة ارتفعت إلى 80 % في العام 2020، بعد شمول فئات جديدة من أصحاب الدخل المالي المتدني وأسرهم، ويقسم التأمين الصحي إلى: التأمين الصحي المدني، والذي يغطّي حوالي 44.5 % من إجمالي نسبة المؤمّنين، والتأمين الصحي العسكري والذي يغطّي حوالي 38 % من المؤمنين، أمّا التأمينات الأخرى في النقابات المهنية، والشركات الربحية، فقد بلغت حوالي 17.5 % من النسبة الكليّة للمؤمّن عليهم.

كذلك، فقط تــمَّ إنجاز الحوسبة الصحية والربط مع الأنظمة الحكومية الموحدة، وتمّ تطوير الرعاية الصحية الأوليّة، خصوصاً للأمهات والأطفال، وطلبة المدارس، وتمَّ الاهتمام بالتطوير المؤسسي وضبط الجودة، مما يسّر حصول عدد كبير من المستشفيات

والعيادات على الاعتمادية من مجلس اعتماد المؤسسات الصحية (HCAC)، وحصول الوزارة على شهادة الأيزو 95، في إدارة وصيانة الأجهزة الطبية، والمراكز الصحية.

كما تمَّ تطوير البنية التحتية للمستشفيات القائمة، وبناء مستشفيات جديدة، وتوسعة مستشفيات قائمة، واستحداث مراكز لتدريب القوى البشرية في القطاع الصحي، والكوادر الطبية والتمريضية، خصوصاً في مجال إنعاش القلب والرئتين، الأساسي والمتقدم، وتمّ الاهتمام أيضاً بإطلاق بوابة الأردن العلاجية لتدعيم السياحة العلاجية، وأُقرّ قانون المساءلة الطبية، وتعليمات التقارير الطبية القضائية[19].

ولمواجهة تداعيات جائحة كورونا الصحية، وتدعيم قدرات النظام الصحي، تمّ ومنذ منتصف العام 2020 إنشاء 3 مستشفيات ميدانية تابعة لوزارة الصحة، لمعالجة مصابي كورونا، بسعة 950 سريراً، كما تم إنشاء 3 مستشفيات ميدانية أخرى لمعالجة مرضى الكورونا تابعة للقوات المسلحة، بسعة 900 سرير، وتمَّ رفع الطاقة الاستيعابية لمراكز الحجر الصحي في المنطقة الشرقية من البحر الميت، إلى 2000 سرير لدعم الجهود الصحية في مواجهة أزمة وباء كورونا، وتخفيف الضغط عن المستشفيات.

وقد استقبل هذا المركز منذ إنشائه في منتصف العام 2020 ما يصل إلى 9 آلاف شخص بين مصاب بالكورونا وحجر صحي، وفي نهاية سنة 2020 تمَّ افتتاح مستشفى الحسين الحكومي الجديد في السلط، واستُكملت تجهيزاته في بداية العام 2021، بسعة 350 سريراً، كما تمَّ البدء في بداية العام 2020 بحملة تطعيم وطنية مجانية وطوعية للمواطنين ضد فيروس كورونا، وشملت الحملة اللاجئين السوريين الذين وصل عددهم منذ العام 2012 إلى 4.1 مليون شخص.

تقدّر عائدات قطاع الرعاية الصحية بملياري دينار أردني في السنة، وتنمو بنسبة 6 - 7 % في السنة، ممّا يدعم الناتج المحلي الإجمالي، ويدعم فرص العمل والدخل للعاملين في القطاع الصحي، وقطاعات اقتصادية مساندة.

وانعكس التقدّم في المجال الطبيّ والصحيّ، سواء في مجال الصحة العامة أو الخدمة

الطبية في مختلف تخصصاتها إيجابياً على صحة المواطنين، كما ساهم التحسن الكبير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تحسين المستوى المعيشي للسكان، الأمر الذي ساهم في انخفاض مستويات الوفيات في كافة الفئات العمرية للسكان، وخاصة فئة الأطفال الرضع، والأطفال دون الخامسة من العمر، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال من 36.8 حالة وفاة لكلّ ألف طفل في العام 1955 إلى 22 حالة وفاة لكلّ ألف طفل في العام 1990، وواصل المعدل انخفاضه ليصل إلى 20 حالة وفاة لكلّ ألف طفل في العام 2019.

وفي الفترة 2012-2017 انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة إلى 11 حالة وفاة لكلّ 1000 مولود حيّ، ومعدل وفيات الرضع إلى 17 حالة لكل 1000 مولود حيّ، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 19 حالة لكلّ 1000 مولود حيّ، بينما المعدل لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي، ومن ضمنها الأردن ـ كما يتضح من التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020-25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حيّ.

حيث يورد التقرير العربي للتنمية المستدامة أنَّ دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي، ومن ضمنها الأردن، حقّقت خفضاً ملحوظاً لحالات وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة، يصل إلى 25 حالة لكلّ 1000 مولود حيّ، بينما يصل هذا المعدل في البلدان الأقل نمواً إلى 77 حالة وفاة لكلّ 1000 مولود حي[20]، وهذا مؤشر على التطور الكبير في مستوى الرعاية الصحية للأمّ وللطفل منذ سنواته الأولى في الحياة، وهو مؤشر أيضاً على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن، ونجاحه في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة حتى العام 2030، والذي ينصّ على تحقيق الصحة الجيدة والرفاه، والحدّ من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.

وارتفاع متوسط العمر عند الولادة مؤشر آخر أساسي لقياس التقدم الصحي الشامل

للوصول إلى هذا الهدف، وارتفع العمر المتوقع للذكور من 57 سنة في العام 1976 إلى 71.6 سنة في العام 2009، وارتفع العمر المتوقع للإناث من 62 إلى 74.4 سنة خلال نفس الفترة.

وازدادت هذه الفرص تحسناً في الفترة 2018-2019، حيث وصل العمر المتوقع إلى 73.5 سنة، للذكور 72.8، وإلى 74.2 سنة للإناث[21]، ساعد على ذلك التزام المملكة بعضويتها بمنظمة الصحة العالمية، وتنفيذها للبرامج الصحية بنجاح، إضافة إلى التقدم الذي حققته برامج صحة الأم والطفل، وبرامج التطعيم الوطنية، حيث انتشرت عيادات الأمومة والطفولة في كافة المناطق، ممّا ساهم في الحدّ من انتشار العديد من الأمراض التي كانت تصيب الأمهات والأطفال.

وبحسب بيانات تقرير التنمية البشرية العالمي للعام 2020، والذي تصدره الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد جاءت الأردن في المرتبة 102 عالمياً بين 189 دولة من دول العالم، وفي المرتبة العاشرة عربياً من بين 20 دولة عربية شملها التقرير، وكانت قيمة مؤشر التنمية البشرية للأردن في العام 2019 تبلغ 0.729، وبنسبة نمو سنوي لمؤشر التنمية البشرية 12 % في الفترة 2010-2020، ممّا يضع الأردن ضمن فئة البلدان «مرتفعة التنمية البشرية».

ويقيس مؤشر التنمية البشرية العالمي مستوى رفاهية الشعوب، ويقارن بينها، وهو مؤشر مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: متوسط العمر المتوقع للمواطن، والذي يرتبط بمستوى التقدم الصحي في البلد، ومستوى التعليم والأمية، والمستوى المعيشي، ويهتمّ التقرير أيضاً باستدامة البيئة والتغيّرات المناخية، ويدعو إلى التقليل من انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون المسبّبة لتآكل طبقة الأوزون، وللموائمة بين تحقيق مستويات عالية للتنمية البشرية والمحافظة على البيئة ومواردها، بعد أن أصبح الإنسان هو المشكّل للبيئة الطبيعية، بعد أن كانت هي المشكّلة له ولحياته على كوكب الأرض[22].

سادسًا: التحوّلات الطبقية في المجتمع الأردني

في بدايات تأسيس الإمارة في شرقي الأردن، لم يكن مفهوم التقسيم الطبقي للسكان مألوفًا أو متبعًا، وكانت السلطات السياسية والإدارية، وكذلك الأهالي، يتوافقون على تقسيم المجتمع إلى جماعات إيكولوجية ـ ثقافية، وهي: البدو، والفلاحون، والحضر، وكان البدو يعيشون في الصحراء، أو على أطرافها، ويعملون في تربية الماشية والمتاجرة بمنتجاتها المختلفة، كما كانوا في فترة الدولة العثمانية يعملون أيضاً في مرافقة قوافل الحجاج الشامية المارّة في المنطقة في طريقها إلى الديار المقدسة.

أمّا الفلاحون، فكانوا يعيشون في قرىً زراعية قريبة من مصادر المياه، أو في المناطق الخصبة التي تكثر فيها الأمطار، وكانوا يعملون في الزراعة وتربية الأغنام والطيور، وفي التجارة البسيطة مع مدن قريبة منهم مثل نابلس ودمشق. أمّا الحضر فكانوا أقلية عددية، يسكنون المدن القليلة في المنطقة، خصوصاً الكرك، وعجلون، والسلط، وعمان، وكانوا يعتمدون في معيشتهم على زراعة الأشجار المثمرة، والمحاصيل الزراعية المتنوعة، وتربية الأغنام والدواجن.

كما كانت المدن تتضمن أسواقاً تجارية دائمة صغيرة المساحة، تحتوي بعض الدكاكين التي تتاجر بالسلع الغذائية الطازجة والمصنّعة، مثل منتجات الألبان، والسمن الحيواني(البلدي)، والأنسجة المنتجة يدويًا، وتعتمد أسلوب المقايضة في معظم الأحيان، وتنظّم أيضاً أسواقاً تجارية موسمية لتبادل السلع والمنتجات بين البدو والفلاحين وسكان المدن. بالرغم من ذلك كان هناك تباين في القوة والثروة بين داخل هذه الفئات المختلفة، ولكنَّها لم تكن طاغية أو واضحة، أو الأساس للعلاقات بين هذه الفئات.

هذه التقييمات مؤشر على ضعف الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة عدم وجود حكومة مركزية أو اقتصاد وطني قبل إنشاء الإمارة، قادر على دمج الفئات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المختلفة، بعد تأسيس الإمارة ومؤسساتها الأمنية

والخدمية، التي بسطت سلطة القانون بالتدريج، وشقّت طرق المواصلات لربط المناطق الأردنية المختلفة، كما أنشأت العديد من المؤسسات والإدارات الحكومية العامة في البادية، والقرى، والمدن، موفّرة فرصاً جيدة للعمل والدخل المالي من الوظائف الحكومية لأبناء هذه المناطق. كما عملت من خلال علاقاتها وممارساتها، وخدماتها العامة المجانيّة على التقريب بين الجماعات المختلفة، وزيادة الاندماج بينها، وبالتالي توفير المناخ لظهور جماعات اقتصادية.

وفي فترة الحرب العالمية الأولى 1914-1917، ووجود أعداد كبيرة من القوات الأوروبية في فلسطين والمنطقة بشكل عام، إضافة إلى نمو مدينة عمان السريع، وتزايد حركة أسواقها، خصوصاً بعد وصول الخط الحديدي الحجازي إليها، وإنشاء محطة عمان في الفترة 1907-1908 لنقل وتخزين السلع والبضائع، فقد نمت فئات التجار في العدد والأهمية، ممّا ساهم في نمو الأسواق المحلية، وتنوّعت الحرف والأعمال، وازداد حجم العمالة في القطاعات الحضرية المختلفة، وفي المؤسسات الحكومية المتزايدة عددياً ونوعياً، خصوصاً في مدينة عمان العاصمة.

وفي فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945، عملت فئات من هؤلاء التجّار في تجارة الاستيراد والتصدير؛ لتأمين احتياجات القوات الأوروبية، والسكان في المنطقة وفي فلسطين وسوريا والعراق، من السلع والمنتجات الغذائية، ممّا وفّر لها مصادر مالية إضافية كبيرة، فبدأ التمايز في الدخل المالي والممتلكات، ونمط المعيشة، ورأس المال التجاري بينها وبين فئات صغار التجار، والفئات الاجتماعية الأخرى، بحيث يمكن التحدّث عن بدايات للتحوّلات الطبقية في المجتمع إلى طبقة ميسورة، وجماهير مكتفية بدخلها المتواضع.

لكنَّ التوسع الاقتصادي الكبير، جاء بعيد وحدة الضفتين في العام 1950، بعد أن انتقلت مئات الألوف من سكان فلسطين والضفة الغربية الذين أصبحوا مواطنين أردنيين إلى عمان والزرقاء، ومدن أردنية أخرى، وكان معظمهم من أصحاب

الحرف والصناعات البسيطة، والخبرات التجارية المتراكمة، ورؤوس الأموال، فبدؤوا في إنشاء المشاريع الإنتاجية والخدمية، ومشاريع البناء والإنشاءات، والحرف والصناعات الصغيرة، فتوسّعت الأسواق، ونمت العمالة، وازداد الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات، وتنوّعت مصادر الدخل.

ودعّم ذلك أيضاً توسّع الخدمات الحكومية، وتزايد المؤسسات الرسمية وخدماتها، وانتشار الأمن والنظام، إضافة إلى وجود العشرات من المنظمات الدولية التي تُعنى برعاية اللاجئين الفلسطينيين، الذين استقرّوا في مخيمات في الضفة الغربية، وفي عمان والزرقاء.

لقد ساهمت وحدة الضفتين في زيادة وتنوع الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية والزراعية، وازداد التمايز الاجتماعي ـ الاقتصادي، ليس بين فئات التجار فقط، وإنما امتدّ لقطاعات أخرى في المجتمع، خصوصاً في المدن الكبيرة، بحيث أصبح هذا التمايز واضحاً من خلال ظهور المناطق السكنية الحضرية، وغيرها من المظاهر المرتبطة بهذه الأنشطة.

وازداد التمايز الطبقي وضوحاً في فترة الطفرة النفطية في بداية السبعينيات من القرن الماضي، حين تمتّع الأردن بمساعدات مالية، ومنح خارجية كبيرة مولّت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشاريع الإسكان الكبيرة، وشقّ الطرق الرئيسية والزراعية، وإنشاء قناة الغور الشرقية لتأمين مياه الري للقطاع الزراعي المزدهر في غور الأردن، والصناعات الاستخراجية الكبيرة مثل البوتاس والفوسفات، والاستثمارات التجارية والعقارية المتنوعة.

كما ازدادت حركة الهجرة الداخلية من القرى والبوادي إلى مدينتي عمان وإربد، ممّا وفّر قوىً بشرية مناسبة للعمل في القطاعات الخدمية البسيطة، والبناء والإنشاءات وشقّ الطرق، وازداد عدد الخريجين من الجامعات من مختلف التخصصات، رافدين سوق العمل، وكذلك الإدارات الحكومية بفئات جديدة من الشباب والشابات، الذين استثمروا التعليم كرافعة اجتماعية لتحسين مكانتهم الطبقية.

وبدأ البعض يتحدث عن طبقة غنية من كبار التجار والملاكين، والمستثمرين والموظفين، والمسؤولين الحكوميين، تتميز عن غيرها في مستوى الدخل المالي، ومكان السكن ونوعيته، والممتلكات ونمط المعيشة المرتفع، وشبكة علاقاتها المدعّمة لمكانتها الطبقية، مقابل فئات ناشئة من العمالة غير الماهرة في القطاعات الخدمية البسيطة، وصغار الموظفين والمزارعين، وأصحاب البقالات والدكاكين الصغيرة، التي بدأت بالتشكّل كطبقة متدنية الدخل، قليلة الممتلكات، متواضعة في مستوى معيشتها.

تركّزت سكنياً في مناطق شرقي عمان، خصوصاً الوحدات، وجبل النصر والجوفة، وقد ازداد حجمها ومعاناتها منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، بعد تدفق عشرات الألوف من العمالة الوافدة المصرية؛ لتنافس هذه العمالة الأردنية غير الماهرة، وتحلّ محلها بالتدريج في غالبية المهن الخدماتية البسيطة، ومهن البناء والإنشاءات التي كانت توفّر فرص العمل والدخل المناسبين لمئات الألوف من العمال الحضريين الأردنيين.

كما ظهرت الطبقة الوسطى أيضاً من الموظفين الحكوميين، خصوصاً الحاصلين على شهادات جامعية، وفئات صغار التجار، وملاك الأراضي والعقارات، وأساتذة الجامعات، والضباط العسكريين، والعاملين في المهن الخدماتية المتخصصة، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين، والمعلمين في المدارس الحكومية والخاصة، وغيرهم. وهي تتميز عن الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة في مستوى دخلها المتوسط، وممتلكاتها المادية، ومستوى معيشتها.

وتتداخل سكنياً مع مناطق الطبقة الغنية في غرب عمان، ومناطق سكن الطبقة الفقيرة في شرق عمان، واستثمرت هذه الطبقة ميولها الإنجازية في التعليم والعمل، ومرونة المجتمع الأردني طبقياً، وتقديمها الخدمات المتخصصة، واستفادتها من الفرص الاستثمارية المتاحة لتوطيد مكانتها الطبقية، والدفع ببعض فئاتها النشطة إلى الأعلى؛ لتنضمّ إلى مكوّنات الطبقة الغنية، خصوصاً بعد تسارع نمو القطاع الخاص، وتزايد ارتباطاته بحركة العولمة، ومعاييرها وآلياتها.

ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، يمكن القول إنَّ المجتمع الأردني يتميز بميزتين أساسيتين: هما: رأسمالية العولمة في المجال الاقتصادي، وما تتضمنه من شيوع القيم الرأسمالية، مثل الدافعية للاستثمار، والرغبة في تحقيق الربح ونمو القطاع الخاص، وازدياد الاستهلاك الفردي والأسري، والتوجه الجاد نحو اقتصاد المعرفة والمعلوماتية، وما يتضمنه ذلك من تطور قوة اقتصاد السوق ومعاييره التي ازدادت قوة بعد العام 2000، وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية[23].

وعملت التعددية السياسية، وشيوع القيم الديمقراطية، وتدعيم المشاركة السياسية ومؤسساتها على زيادة تحفيز المواطنين للمشاركة المجتمعية بشكل عام، كما عملت على تفعيل الإنجازية والريادية، والسعي لمزيد من الحراك الاجتماعي الصاعد، ومزيد من المشاركة في القرار المجتمعي العام.

وترتبط كلٌّ من هاتين الميزتين بالتحولات الاجتماعية في الأردن، ارتباطاً معقداً، فهما من جهة مظهران من مظاهر هذه التحولات، وهما من جهة أخرى، وسائل وآليات؛ لتحقيق المزيد منها في الأردن بمدنه وقراه، وبواديه ومخيماته، وتؤدي هاتان الميزتان إلى تأثيرات عميقة تشمل المجتمع الأردني بجماعاته ومؤسساته المختلفة، وتشمل شخصية الفرد الأردني وهُويته، وما تتضمنه من قيم واتجاهات، ومشاعر وأنماط سلوكية، كما تشمل هذه التأثيرات المهمة تدعيم التقسيم الطبقي الحديث، الذي يحدّد المكانة الاقتصادية الاجتماعية للفرد، بناءً على منجزاته المكتسبة، وليس بناءً على النسب الأسري أو العشائري، كما كان الحال في السابق عند تأسيس الإمارة.

وبالمقابل أصبحت الحكومة المركزية ذات قوة رئيسية وراء هذا التغيّر، من خلال نشاطاتها في المنطقة، وتشجيع نمو الطبقات الوسطى، والمساعدة في تقويتها من خلال مؤسساتها المختلفة، لا يقلّ أهمية عن ذلك، هو دور الدولة الاقتصادي، وخاصة في عقدي السبعينات والثمانيات، ليس فقط من خلال الدور الاقتصادي للدولة في تلك المرحلة، والذي يعتبر أساساً وخاصة من ملكية الشركات العامة والمصانع، ممّا ساهم

بتشغيل عشرات الآلات في هذه المنشآت، وساهم بشكل رئيسي بتوسع الطبقة الوسطى.

وفي دراسته حول البناء الطبقي للمجتمع الأردني، يقوم موسى شتيوي بتوضيح الخارطة الطبقية للمجتمع الأردني، وتحليل أهمّ الخصائص الاجتماعية لكلّ طبقة من الطبقات، بالاستناد إلى بيانات مسح العمالة والبطالة للعام 1996، الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية على عينة كبيرة من الأسر والأفراد العاملين من الذكور والإناث، بما في ذلك غير الأردنيين.

وتبيّن نتائج شتيوي أنَّ الطبقة العليا تشكّل ما نسبته 8.5 % من مجموع السكان، وأن الطبقة الوسطى تشكّل ما نسبته 38.7 % من مجموع السكان، وأنَّ الطبقات العاملة تشكّل ما نسبته 52.8 % من السكان. وتتكون الطبقة العليا من البرجوازية الاقتصادية، والبرجوازية البيروقراطية، أمّا الطبقة الوسطى فهي أكثر تنوعاً في تركيبتها، فهي تتكون من الطبقة الوسطى التقليدية، والطبقة الوسطى الحديثة، ثم الفئة البيروقراطية من الموظفين، وتليها الفئة الفنية، أمّا الطبقة العاملة فلا تزال تتشكل من العاملين في المهن الأوليّة والحرفية، والفئات العاملة في الصناعة، والفئة العاملة في الخدمات البسيطة، والفئة العاملة في القطاعات الزراعية.

ويربط شتيوي بين نمو التقسيم الطبقي وخصائص الطبقات الاجتماعية، وبين التنوّع في طبيعة النشاطات الاقتصادية، وأنماط العمل والمهن في القطاعين العام والخاص، فهو يُبيّن أنَّ غالبية الطبقة العليا تعمل في مؤسسات خاصة، تملكها وتديرها بنفسها، ويعمل جزء منها في الإدارات العليا في البيروقراطيات الحكومية، بينما تعمل غالبية الطبقة الوسطى كموظفين في القطاع العام، ويعمل غالبية أفراد الطبقة الدنيا في قطاع الخدمات البسيطة والحرفية، وتتميز هذه الطبقة الأخيرة بوجود أعداد كبيرة من غير الأردنيين بين صفوفها[24].

وفي دراسة أخرى لدائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي،

حول الطبقة الوسطى، أُجريت في العام 2010، تمّت الإشارة إلى أنَّ الطبقة الوسطى في المملكة تآكلت وباتت تشكّل 29 % من إجمالي عدد السكان في العام 2010، مقارنة مع ما نسبته 41 % في العام 2008، وتبيّن أنَّ أفراد هذه الطبقة يحقّقون 34 % من الدخل، ويستهلكون 37 % من إجمالي الاستهلاك.

لكنَّ الدراسة بيّنت أيضاً أنَّ الفئة دون الوسطى، هي التي تشكّل الشريحة الأكبر من السكان بنسبة 48.6 %، وهي تستهلك حوالي 33.8 %، وتحقّق 33.1 % من الدخل، أمّا الطبقة الغنية، فقُدّرت في هذه الدراسة بحوالي 8.1 % من مجموع الأسر، وهي تستهلك 24.7 % من إجمالي الاستهلاك، وتحقّق 25.6 % من الدخل، وبحسب الدراسة، فإنَّ 14.3 % من السكان، وهي الأقل دخلاً، تستهلك 9.5 % من مجموع الاستهلاك، وتحقق 5. 2 % من إجمالي الدخل.

وفيما يتعلق بالفروقات الطبقية بين المحافظات الأردنية اتضح أنَّ الطبقة الوسطى تشكّل أعلى نسبة من السكان في محافظة الكرك، وبنسبة 40.7 %، بينما تشكّل هذه الطبقة في عمان ما نسبته 34. 8 %، ويقدّر حجم الأسرة في الطبقة الوسطى ب 4. 7 فرداً في العام 2010، مقارنة مع 4. 5 فرداً في العام 2008. فيما تشكّل نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية فأعلى من أبناء الطبقة الوسطى ما نسبته 41.9 % مقارنة مع 47.6 % في العام 2008، منهم 17.2 % حاصلون على الدرجة الجامعية الأولى فأعلى.

ويمتلك ما نسبته 77 % من أسر الطبقة الوسطى منازلهم مقابل 76 % في العام 2008، فيما بلغت نسبة العاملين بأجر من هذه الفئة 70.6 % في العام 2010، مقابل 70 % في العام 2008.

وتبين أنَّ نسبة أرباب العمل في هذه الطبقة 12%، والعاملين لحسابهم 16 % بينما بلغت نسبة أرباب العمل في العام 2008 ما نسبته 16.2 %، والعاملين لحسابهم 13.6 %، واستخدمت هذه الدراسة منهجية خط الفقر لتحديد هذه الطبقة، حيث تُعرّف الطبقة الوسطى في الأردن من خلال هذه المنهجية بأنَّها تتكون من الأفراد الذين يبلغ نصيبهم

من الإنفاق السنوي بين ضعفين وأربعة أضعاف فوق خط الفقر، وهو ما يقدّم لمحة عن الأسر من الطبقة الوسطى في الأردن، وتقييم توزيع الدخل والإنفاق لديها[25].

وتدعم شبكات الأمان الاجتماعي المتنوعة أبناء الطبقة الوسطى، وكذلك الفقراء، وتضمن لهم الحماية الاجتماعية، فهناك سياسات وبرامج متعددة، رسمية وأهلية؛ لحماية الطبقة الوسطى والحدّ من الفقر، منها التقاعد المدني والعسكري بعد العام 1995، وزيادات الرواتب للمدنيين والعسكريين، والدعم النقدي الشهري للأسر الفقيرة.

الخاتمـة

مئة عام من التغير والتحديث كانت كفيلة بأن تنقل المجتمع الأردني من مجتمع زراعي/ رعوي بسيط يعيش على الاقتصاد العائلي اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد حديث ومعلوم، وإلى مجتمع عصري وحديث، غالبية الأردنيين اليوم يعملون ويعيشون في المناطق الحضرية، سواء كان بالاقتصاد الحديث أو بأجهزة الدولة ـ القطاع العام، ولكن على أسس فردية وليست جماعية.

المجتمع الأردني اليوم أكثر اندماجاً اجتماعياً واقتصادياً نتيجة البنية التحتية، وشبكة الطرق والمواصلات، وتوفير وسائل النقل الحديثة، التي مكّنت الناس من التنقّل بحرية للعمل والسكن، وخاصة من خلال الهجرة الداخلية للمناطق الحضرية.

من أبرز التحولات والتغير الذي شهده المجتمع الأردني هو الانتشار للتعليم، فمن مجتمع تشكّلت غالبيته من الأميين وحتى فترة الخمسينات، إلى مجتمع لا تشكّل الأمية فيه أكثر من 5 % من السكان، أغلبهم من كبار السنّ، أضف إلى ذلك انتشار التعليم ما بعد المدرسي، حيث تجاوزت نسبة الحاصلين على التعليم الجامعي أكثر من 14 % من مجمل البالغين، كذلك الحال بالنسبة للتعليم المدرسي، فنسب الالتحاق تقترب من 100 % لطلاب المدارس.

في كلتا الحالتين، فإنَّ نسب التحاق الإناث تتجاوز النصف في كافة المستويات التعليمية، لذلك شكّل التعليم عاملاً مهماً في عملية التغير الاجتماعي، وخاصة في الحراك الوظيفي والطبقي، كما ساهم أيضاً بشكل مباشر للولوج بالمجتمع الأردني إلى مرحلة الحداثة.

بالإضافة للتعليم، فقد لعبت الدولة دوراً أساسياً في عملية التغير الاجتماعي

والتحديث الذي شهده الأردن؛ وذلك لطبيعته المعتدلة للدولة، وانفتاحها الواسع على العالم، بالإضافة للدور التنموي الكبير الذي لعبته في الجزء الأكبر من مسيرتها الممتدة منذ التأسيس وحتى الآن.

الهجرات القسرية المتعاقبة على الأردن ابتداءً مع هجرة الفلسطينيين القسرية عام 1948، وانتهاءً بالهجرة القسرية للاجئين السوريين، قد أثّرت بشكل كبير على تشكل وإعادة تشكيل المجتمع الأردني، وخاصة في نمو التجمعات الحضرية والنمو السكاني الكبير، بالإضافة للنمو الاقتصادي والتشكيلات الاجتماعية، وخاصة التغيرات الثقافية والقيم الاجتماعية، وخاصة نتيجة للهجرات القسرية التي شهدها الأردن وأزمة كورونا.

هذه التحولات أيضاً تركت آثاراً وتحديات كبيرة، من أهمها الإخلال بالتوازن بين السكان والموارد الطبيعية، والضغط الكبير على مرافق الدولة، ممّا بدأ بترك آثاره السلبية على مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من السكان، بالرغم من التحولات الجذرية على البنية الاجتماعية، وخاصة التحول في العائلة الممتدة إلى الأسرة النواة، فلا زالت القيم الأساسية المرتبطة بأهمية العائلة والتكافل الاجتماعي موجودة جنبًا إلى جنب مع القيم الفردانية الحداثية.

على أعتاب المئوية الثانية ينتظر المجتمع الأردني المزيد من التغير، ولكن أيضاً الاستعداد لمواجهة التحديات التي جلبتها العصرنة أو الحداثة، يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية كبيرة، من أهمّها الثورة الصناعية الرائعة التي سوف تلقي بظلالها على تركيبة وبنية المجتمع الأردني، وطبيعة اقتصاده، لا شكَّ أنَّ الأردن يمتلك العناصر التي تؤهله لاستيعاب والتعامل مع هذه التحديات في المئوية الثانية.

مراجع الفصل الثالث

1- سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية، ج1، 1921-1925، عمان، مكتبة المحتسب، 1971، وأيضاً : سليمان الموسى، غربيون في بلاد العرب، عمان، وزارة الثقافة والإعلام، 1969، ص 56 - 57، وأيضاً : فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، ترجمة بهاء الدين طوقان، عمان، 1934، وأيضاً : رؤوف أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر ومنتصف العشرين، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2009، ص 22-41.

2- سليمان الموسى، رحلات في الأردن وفلسطين، ترجمات ودراسات، عمان، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، 1954، ص 8.

3- محمد عبد القادر خريسات، وجورج فريد طريف الداوود، تقارير بريطانية عن شرق الأردن، أعمال دوائر الحكومة 1929/1/4 - 1929/12/31، عمان، أمانة عمان، 2007.

4- مجد الدين خمش، الأسرة والقرابة: دراسة ميدانية على عينة من الأسر النواة الأردنية، ط2، عمان، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 1996.

5- رؤوف أبو جابر، تاريخ شرقي الأردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر ومنتصف العشرين، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2009، ص 22-41.

6- دائرة الإحصاءات العامة، تقرير الإسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة 2015-2050، عمان، دائرة الإحصاءات العامة، 2016.

7- المجلس الأعلى للسكان، «وثيقة سياسات الفرصة السكانية 2015»، عمان، المجلس الأعلى للسكان، 2016.

8- راجع: الموقع الإلكتروني للحكومة الأردنية، تـمّ الدخول إليه بتاريخ 82021/2/15: Jordan.gov.jo، وأيضاً الموقع الإلكتروني، تم الدخول إليه بتاريخ 14/2/2021

https://epc.ae/ar/brief/uae-model-in-confronting-coronavairus-pandemic

9- هند أبو الشعر، إربد وجوارها (ناحية بني عبيد 1850-1928م)، عمان، منشورات جامعة آل البيت وبنك الأعمال، 1995، وأيضاً : نوفان الحمود السواريه، عمان وجوارها خلال الفترة 1281-1340 ه/ 1864 - 1921م، عمان، بنك الأعمال، 1996.

10- سامي المجالي، التربية والتعليم في الأردن في المرحلتين ما قبل التطوير التربوي (1952-1957) وما بعده (1988-2002)، عمان، بدون ناشر، 2003، ص 63-67، وأيضاً: فيكتور بلة، وتيسير النهار، وأمل الخاروف، مؤشرات التعليم العالي في الأردن 1989-1992، عمان، المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، 1994، ص 69-70.

11- وزارة التربية والتعليم، التقرير الإحصائي للعام الدراسي 2018-2019، عمان، وزارة التربية والتعليم، كانون أول 2019، وأيضاً : دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2019، عمان، دائرة الإحصاءات العامة، 2019، وأيضاً : الموقعين الإلكترونيين، تم الدخول إليهما بتاريخ 2021/3/8:

https://nces.ed.gov/surveys/pisa/

https://gpseducation.oecd.org/CountryProfile?primaryCountry=JOR&tresho
ld=10

12- الموقع الإلكتروني لهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية: https://tvsdc.gov.jo/Services/، تم الدخول إليه بتاريخ 2021/3/2.

13- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقرير الإحصائي السنوي، 2019-2020، عمان، وزارة التعليم العالي، 2020.

14- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مؤشرات قطاع التعليم العالي في الأردن للعام الجامعي 2016-23017 ، عمان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2018، ص 3-34، وأيضاً راجع: الموقع الإلكتروني، تم الدخول إليه بتاريخ 2021/23/25 :

http://www.mohe.gov.jo/ar/Pages/PrivateUniversities.asp

15- Danial Cantini, Youth and Education in the Middle East: Shaping Identity in Jordan, I.b. Tauris, London and New York,2016.

16- هيئة تنظيم قطاع الاتصالات التقرير السنوي للهيئة، عمان، 2020، وكذلك الموقع الإلكتروني للهيئة، تم الدخول إليه بتاريخ 2021/2/26:.www.trc.gov.jowww.trc.gov jo، وأيضاً : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المؤشرات الربعية لقطاع الاتصالات، الربع الأول الربع الثالث، عمان، 2016.

17- عمر محمد نزال العرموطي، عمان أيام زمان، عمان، بدون ناشر، 2010، ص 350-351، وأيضاً: موسوعة عمان أيام زمان، الشارقة، دار الآفاق المشرقة ناشرون، 2020، وأيضاً: عبد الله رشيد، ملامح الحياة الشعبية في مدينة عمان 1878-1946م، عمان، وزارة الثقافة، 1983، ص 343-346.

18- وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي 2019، عمان، وزارة الصحة، 2020، وأيضاً مواقع وزارة الصحة الإلكترونية، تم الدخول إليها بتاريخ 3/ 3/ 2021

https://www.moh.gov.jo/pages/viewpage.aspx?pageID=399 (1).

19- وزارة الصحة، إنجازات القطاع الصحي في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم 1999-2019، عمان، وزارة الصحة، 2019، وأيضاً المواقع الإلكترونية التالية، وتمّ الدخول إليها بتاريخ 4/ 3/ 2021:

https://www.moh.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=175؛https://phajordan.org/AR-article-3809-؛https://www.medxjordan.com/ar/healthcare-overvie

20- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، الإسكوا، بيروت، 2020، ص 38.

21- دائرة الإحصاءات العامة، مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018، عمان، دائرة الإحصاءات العامة، 2019، ص155.

22- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي 2020، الأفق التالي، التنمية البشرية والأنثروبوسين، نيويورك، الأمم المتحدة، 2020.

23- مجد الدين خمش، العولمة وتأثيراتها في المجتمع العربي، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011.

24- موسى شتيوي، «البناء الطبقي للمجتمع الأردني»، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 22، العدد، 2004، ص481-506.

25- دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، الطبقة الوسطى لعام 2010، عمان دائرة الإحصاءات العامة، 2012.

الفصل الرابع

الخبرة الأردنية في إدارة شؤون اللاجئين

الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد الله العثامنة

المقدمــة

لعب موقع الأردن في قلب الشرق الأوسط دوراً مهماً في كونه ممراً للكثير من الهجرات الدولية، ومستقراً لبعضها الآخر، حيث يعتبر الأردن دولة مستقبلة للهجرة الدولية ومصدرة لها في نفس الوقت، فقد شهد الأردن قبل تأسيس الإمارة موجات من الهجرات، كان بعضها قسرياً مثل الهجرات من أرمينيا والقوقاز، وبعضها طوعياً من دول الجوار العربي. وبسبب قربه من بؤر النزاع التي شهدتها المنطقة، فقد تأثر بحركات التهجير القسري للسكان، وخاصة في العقود السبعة الأخيرة، وهو ما أدّى إلى إحداث تغيّرات متسارعة في حجم السكان وخصائصهم في الأردن.

قُدّر عدد سكان الإمارة في عام 1921 بحوالي 230 ألف نسمة[1]، وبحوالي 300 ألفا[2] في عام 1938، وبحوالي 400 ألفا[3] في عام 1947. حيث تركّز جزء كبير (43.5 %) من السكان في عام 1921 في إقليم الشمال مقابل 34.8 % لإقليم الوسط و21.7 % لإقليم الجنوب[4].

شهدت المملكة في عام 1948 أول هجرة قسرية للفلسطينيين، حيث أشار تقدير لاحق للأونروا في عام 1950 إلى أنَّ عدد اللاجئين الذين توجّهوا إلى الأردن والضفة الشرقية آنذاك بلغ 506.2 ألف لاجئ[5]، وفي عام 1967 استقبل الأردن حوالي 390 ألف لاجئ ونازح (345 ألف نازح من الضفة الغربية، و45 ألف لاجئ من قطاع غزة)[6].

وقد توالت حركات اللجوء إلى الأردن بعد ذلك، ولكن بزخم أقل، حيث استقبل الأردن مهجرين من لبنان خلال الحرب الأهلية هناك (1975-1990)، ومن سوريا في عام 1982، ثم من العراق في عام 1991 و2003. غير أنَّ الهجرة للسوريين القسرية

للأردن بدأت من شهر آذار عام 2011 كانت الأكبر، حيث استقبلت الأردن حوالي 1.4 مليون لاجئ خلال سنوات الحرب الأهلية في سوريا.

يعتبر المجتمع الأردني من أكثر مجتمعات المنطقة العربية تنوّعاً جرّاء استقباله للهجرات الطوعية والقسرية، حيث أصبح هؤلاء المهاجرين مكوناً أساسياً من المجتمع الأردني[7]، وبحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الأخير في الأردن (30 تشرين ثاني 2015)، فقد شكّل السكان غير الأردنيين 30.6 % من إجمالي السكان، كان حوالي نصفهم من السوريين، وبواقع 1.2655 مليون شخص، تركّز أغلبهم آنذاك في محافظات العاصمة (34.5 %)، ثم إربد (27.1 %)، ثم المفرق (16.4 %)، ثم الزرقاء (13.8 %).

في حين شكّل الفلسطينيون الذين لا يحملون الجنسية الأردنية 21.7 % من مجمل غير الأردنيين المقيمين في المملكة، و6.7 % من مجمل سكانها، كما أشارت نتائج التعداد إلى أنَّ معدل النمو السكاني في الأردن بلغ خلال الفترة (2004-2015) 5.3 %، حيث بلغ المعدل لغير الأردنيين 18 % مقابل 3.1 % للأردنيين، هو ما يشير إلى تسارع وتيرة الهجرات إلى الأردن، وخاصة الهجرات القسرية خلال تلك الفترة[8].

بلغ مجموع عدد اللاجئين في الأردن المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2020 (750195) لاجئاً من57 جنسية، كان 83.2 % منهم يسكنون في مناطق حضرية مقابل 16.8 % في ثلاثة مخيمات (الزعتري، والأزرق، والإماراتي ـ الأردني)، وقد توزّع أولئك اللاجئون حسب جنسياتهم، كما يلي: سوريون (660262)، عراقيون (66835)، يمنيون (14640)، سودانيون (6098)، صوماليون (749)، وجنسيات أخرى (1611)[9].

يُضاف إلى ذلك بحسب نتائج التعداد 634.182 فلسطينياً تابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأردني (الأونروا)، غالبيتهم من قطاع غزة، ولا يحملون الجنسية الأردنية، وحوالي2.242[10] مليون لاجئ فلسطيني

مسجلين في الأردن، لكن غالبيتهم (حوالي 95 % منهم) يحملون الجنسية الأردنية.

ولا بدَّ من التأكيد على أنَّه وبموجب تفويض الأونروا، فإنَّ اللاجئ الفلسطيني يظلّ يتمتع بوضعه كلاجئ حتى لو حصل على جنسية البلد المضيف، وبذلك فإنَّ حقوقه لا تتقادم سواء في القانون الدولي، أو في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بعكس بقية لاجئي العالم ممّن هم تحت ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أولًا: الأردن كبلد مضيف للاجئين

على الرغم من استضافة الأردن للاجئين من جنسيات مختلفة، ناف عددها الخمسين جنسية، إلَّا أنَّ هناك ثلاث مجموعات رئيسة من اللاجئين المقيمين في الأردن، وهي بحسب ترتيبها زمنياً: اللاجئون (والنازحون) الفلسطينيون، واللاجئون العراقيون، واللاجئون السوريون.

1.1 اللاجئون الفلسطينيون

أدّت الأحداث السياسية والعسكرية قبل وخلال وبعد عام 1948 إلى تهجير عدد كبير من سكان فلسطين إلى الضفة الغربية، وإلى البلاد العربية المجاورة ومنها الأردن، وقدّرت (الأونروا) عدد اللاجئين الفلسطينيين في عام 1950 بحوالي 914.2 ألفاً منهم 506.2 ألف لاجئ في ضفتي المملكة الأردنية الهاشمية آنذاك، بنسبة 55.4 %[11]. وقدّر آخرون عدد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية بحوالي 450 ألف نسمة[12]، بينما أشارت التقديرات الأردنية إلى أنَّ عددهم كان بحدود 494 ألف نسمة[13].

أما عام 1967، وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية، فقد شهد نزوح الفلسطينيين مرة أخرى للأردن، حيث تمّ تقدير عددهم بحوالي 390 ألف لاجئ ونازح، منهم 345 ألفاً من الضفة الغربية، و45 ألفاً من قطاع غزة[14]. مع استمرار النزوح فقد

تم تقدير عددهم في صيف عام 1968 بحوالي 408 آلاف نسمة منهم 360 ألفاً من الضفة الغربية، و48 ألفاً من قطاع غزة، حيث توزّعوا في عمان، الزرقاء، السلط، إربد، ومأدبا، وجرش[15].

كذلك فقد استقبل الأردن في مستهل تسعينيات القرن الماضي حوالي 360 ألف شخص قدموا إليه من دول الخليج العربي، وخاصة من دولة الكويت جرّاء حرب الخليج الثانية عام 1991، (كان معظمهم في الأصل لاجئين أو نازحين فلسطينيين يحملون الجنسية الأردنية)، ما ساهم في زيادة السكان بحوالي 10 %، أظهرت دراسة تتعلق بالأردنيين العائدين من الخارج بعيد حرب الخليج الثانية، أنَّ الغالبية منهم تركزت في محافظات عمان، الزرقاء، إربد، والبلقاء، ممّا شكّل ضغطًا كبيراً على البنية التحتية والخدمات[16].

1.2 اللاجئون العراقيون

تعود موجات لجوء العراقيين إلى الأردن بداية إلى عام 1991، بُعيد انتهاء حرب الخليج الثانية، حيث كان معظمهم من الطبقة الوسطى، واستمرّت هذه الهجرة متدرجة حتى الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، حيث قدّر عددهم حتى ذلك التاريخ ما بين 250 و300 ألف شخص[17]، وهذه التقديرات تشمل من اضطروا لمغادرة العراق قسراً، وأولئك الذين قدموا إلى الأردن من أجل العمل والإقامة فيه.

كما أدّى احتلال العراق في عام 2003، إلى أحداث عسكرية جسيمة وأحداث عنف داخلية في العراق، أدّت إلى هجرة جزء من الشعب العراقي خارج وطنه، حيث استقبل الأردن في عام 2003 وما بعدها حوالي 371 ألف عراقي، غادر المملكة منهم خلال ذات العام حوالي 244 ألفاً، وخلال عام 2004 قدم أكثر من 204 آلاف عراقي إلى الأردن، غادر منهم أكثر من 200 ألف[18].

1.3 اللاجئون السوريون

تُعتبر موجات اللجوء من سوريا الأكبر في تاريخ الهجرات القسرية للأردن، بحكم القرب الجغرافي والتمازج الديموغرافي للسكان على طرفي الحدود في مناطق متعددة، ناهيك عن انطلاقة الأحداث في سوريا في آذار 2011 كانت في مدينة درعا المتاخمة للحدود الأردنية، وبالتالي فقد كان من الطبيعي أن تكون حركة اللجوء الأولى نحو الأردن.

استقبل الأردنيون السوريين الفارين من الحرب في بيوتهم بادئ الأمر، ولكن مع مرور الوقت وازدياد أعداد اللاجئين، ابتدأت عملية تنظيم دخول اللاجئين السوريين إلى الأردن من قبل الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة لذلك وقبل اندلاع الأزمة، كانت الأردن تستضيف عدداً من السوريين، وخاصة من فئة العمالة الوافدة، لذا فإنَّ مجتمع اللاجئين السوريين في الأردن يندرج ضمن نطاق أوسع هو «السوريون في الأردن»، ففي حين أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن (2015/11/30) أنَّ عدد السوريين الموجودين في الأردن بلغ 1265514 شخصاً، نجد أنَّ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لغاية 28 شباط 2021 قد بلغ 664,603 لاجئ، وبحسب المفوضية فإنَّ اللاجئين السوريين قد تركزوا في المدن الكبرى في الأردن، وفي شمال المملكة، حيث يقطن منهم في عمان 29.5 %، وفي المفرق 24.9 %، وفي إربد 20.6 %، وفي الزرقاء 14.6 %، بينما يقطن بقية اللاجئين السوريين (10.4 %) في باقي محافظات المملكة [19].

ثانيًا: السياسات الأردنية تجاه اللاجئين

لقد حظي الأردن في تاريخه الممتد بعدة هجرات قسرية ابتداءً من 1948، ثم عام 1967 مروراً بالأزمة اللبنانية، ثمّ غزو الكويت وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأخيراً الأزمة السورية وحركة اللجوء المرتبطة بها في العام 2011.

لذا فقد حرصت الأردن على إدارة ملف اللاجئين من خلال بلورة سياسات وطنية، ولكن الشركاء الدوليين والإقليمين والمحليين تنسيقًا للجهود وحفاظًا على المصلحة الوطنية العليا في الوقت نفسه.

لقد ساهم الموقع الجغرافي للأردن بازدياد احتمالية تعرّضها لحالات اللجوء، فبالإضافة للعلاقة التاريخية والسياسية بين الأردن وفلسطين، وخاصة الضفة الغربية التي كانت جزءاً من الأردن بعد قرار الوحدة عام 1950، وحدوث حرب 1967، والتي كان من أحد نتائجها احتلال إسرائيل للضفة الغربية، حيث كان من المنطقي أن تكون الأردن مقصداً للاجئين الفلسطينيين في ذلك العام، وكذلك الحال مع الدول المجاورة الأخرى كالعراق وسوريا، التي تتمتع بحدود طويلة وعلاقات تاريخية بين سكان تلك الدول والأردن، وخاصة في المناطق الحدودية، حيث هناك عائلات وعشائر على ضفتي الحدود.

وبالإضافة للعامل الجغرافي، فإنَّ طبيعة وفلسفة الدولة الأردنية، ومنذ نشأتها، اتسمت بالطابع القومي العربي، الذي يعتبر جزءاً من شرعية الدولة الأردنية في هذه المنطقة من العالم، حيث قام الأردن على التعددية والتنوع، حيث استقبل منذ تأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921 وقبله مهجّرين ولاجئين من بقاع مختلفة من العالم، حيث كان العنوان العريض للسياسة الأردنية على أنها «سياسة الباب المفتوح» في استقبال اللاجئين، وذلك من منطلق الجوامع المشتركة للأمة، كالعروبة أو الإسلام، أو التاريخ المشترك، أو الهدف، أو الإنسانية.

فإضافة لموقعه المتوسط بين دول المنطقة، التي شهدت فتناً ونزاعات، ساهم انفتاح الأردن على محيطه العربي والدولي وسياساته المعتدلة، ليكون وجهة للهجرات القسرية والطوعية، الفردية، والجماعية منذ نيف وسبعين عاماً[20]، وأخيرًا، فلا بـــدَّ من الإشارة إلى أهمية الاستقرار السياسي الذي تمتعت به الأردن على مدى عقود من الزمن، ممّا ساهم بجعله مقصدًا للاجئين.

إنَّ السياسة الأردنية القائمة على مبدأ عدم إغلاق الباب لمن يحتاج ملاذاً أو مأوى من دول الجوار، امتدت لخارج الحدود، حيث أنشأ الأردن الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية، والتعاون العربي والإسلامي في عام 1990؛ وذلك لتقديم المساعدات الطارئة والفورية في حالات الكوارث العامة، على أساس من نظرة إنسانية شاملة للعلاقات الدولية للأردن.

كما تُنسّق وتنفّذ العديد من الأنشطة مع العديد من المنظمات والمؤسسات غير الربحية، المحلية والأجنبية، والمنظمات الدولية، التي تهدف إلى مساعدة المناطق المنكوبة واللاجئين على مستوى العالم. ومنذ تأسيسها غطّت المساعدات الإنسانية للهيئة بلدانا في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكيا الشمالية، حيث شملت تلك المساعدات المواد والطرود الغذائية، والمستلزمات الطبية والأدوية، ولوازم القرطاسية وملابس الأطفال، والمساعدات الإنسانية الأخرى.

استناداً لما سبق، قد تبنّى الأردن تاريخياً سياسة الباب المفتوح في استقبال اللاجئين من الدول المجاورة، دون أيّ انتقائية، بالرغم من أنّه ليس طرفاً في اتفاقية جينيف 1951 الخاصة بتحديد مركز اللاجئ في القانون الدولي، ولا في بروتوكولها اللاحق في عام 1967، حتى وصلت نسبة اللاجئين المقيمين في المملكة (بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون) إلى مجمل سكان الأردن، وذلك حتى نهاية عام 2015 حوالي 30 %، وهي نسبة مرتفعة ومتقاربة مع نسبة غير الأردنيين لمجمل سكان المملكة، ويوجد في الأردن اليوم لاجئون من أكثر من 50 جنسية إضافة لمجموعات اللاجئين الرئيسية الثلاث: الفلسطينيين، والسوريين، والعراقيين(21).

لم تقتصر سياسة الباب المفتوح على استقبال اللاجئين، بل أيضاً على المرونة العالية التي اتبعها الأردن بالسماح للاجئين المقيمين على أرضه في العيش خارج المخيمات، فحتى نهاية عام 2020 بلغت نسبة اللاجئين الذين يقيمون داخل المخيمات إلى مجمل اللاجئين في المملكة إلى 18 % فقط. وهذا يعتبر أحد السبل المهمة لتسهيل الاندماج الاقتصادي للاجئين، وخاصة في سوق العمل.

إضافة إلى ذلك، وفي الواقع العملي لا تمانع الحكومة الأردنية من معالجة حاجة بعض الأسر من اللاجئين السوريين على وجه التحديد، إلى لَـمّ شمل أفرادها الذين يسكن بعضهم داخل المخيمات، وبعضهم الآخر خارجها؛ ليقيموا خارج المخيمات.

ينظّم الأردن إدارته وتعامله مع اللاجئين القادمين للأردن حسب مجموعة من الأطر القانونية الوطنية والدولية، بالإضافة لمذكرات التفاهم مع بعض هيئات الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين، وتلك التي تُعنى بفئات خاصة كالأطفال والمرأة، بالإضافة لعدد كبير من المنظمات الدولية العاملة في المجال الخيري والإنساني.

ثالثًا: الإطار القانوني للاجئين في الأردن:

3.1 التشريعات الوطنية

إنَّ الأساس القانوني للتعامل مع اللاجئين في الأردن، يعود إلى الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته، حيث نصّت المادة 1/21 منه على أن «لا يُسلّم اللاجئون السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية»، ويعتبر هذا باباً رحباً أمام طالبي اللجوء إلى الأردن، واعترافاً بحقّهم في ذلك إذا ما توافرت الشروط والمسوغات الموضوعية للباحثين عن ملجأ خارج أوطانهم. والنص الدستوري السابق يحمي اللاجئ السياسي فقط، وهو لا يشمل اللاجئ بمفهومه الواسع الذي لا يقتصر على حالة اللجوء السياسي بسبب المبادئ السياسية أو الدفاع عن الحرية.

وبرغم ذلك سمحت الحكومة الأردنية بلجوء الكثيرين ممّن اضطرّوا للهجرة قسرياً من أوطانهم هرباً من الاضطهاد والظلم الجماعي وليس الفردي.

ويتعامل الأردن مع اللاجئين المقيمين في المملكة وفق قانون الأجانب والإقامة رقم 24 لعام 1973، وبما يمنحهم فترات إقامة كافية لحين ضمان حلول دائمة لهم، ومع ذلك فإنَّه لا يوجد حتى الآن قانون وطني أو أية تشريعات خاصة باللاجئين، بالرغم من أنَّ الأردن لم يوقّع على اتفاقيـة جنيف لعام 1951 الخاصة بتحديد مركز اللاجئ

في القانون الدولي، ولا حتى في بروتوكولها لعام 1967، والخاص بتوسيع نطاق تطبيق الاتفاقية ، إلا أنَّه بعد حرب الخليج الثانية، وافق الأردن في أواخر عام 1991 على افتتاح مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وذلك بهدف تقديم الحماية الدولية والمساعدة للاجئين وخاصة العراقيين.

تلاه في عام 1997 التوقيع على اتفاق للتعاون بين حكومة المملكة ومكتب المفوضية، حيث كان ذلك تمهيداً للتوقيع في العام التالي (1998) على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تضمّن اتفاق التعاون مجموعة من الأحكام التي حدّدت مركز المفوضية في الأردن والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها في المملكة، وبذلك غدت مذكرة التفاهم تختصّ بتحديد المركز القانوني للاجئين (باستثناء اللاجئين الفلسطينيين) في المملكة.

وقد حدّد اتفاق عام 1997 الشروط الأساسية التي ستضطلع المفوضية السامية بموجبها، ووفقاً لولايتها، بالتعاون مع الحكومة، وبإنشاء مكتب لها في الدولة وتمكينها من مباشرة أنشطتها المتعلقة بالحماية الدولية والمساعدة الإنسانية لصالح اللاجئين والأشخاص الآخرين المشمولين بعنايتها في الدولة المضيفة.

إضافة إلى تحديد أسس التعاون بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية، وذلك في مجال الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين، والأشخاص الآخرين المشمولين بعناية المفوضية السامية، طبقاً للنظام الأساسي وللقرارات المعتمدة من فروع الأمم المتحدة المتعلقة بها، وبما ينسجم مع نص المادة 35 من اتفاقية عام 1951، والمتعلقة بتعاون السلطات الوطنية المستضيفة للاجئين مع الأمم المتحدة، وهذا يشير إلى أنَّ الأردن ملزم بمضمون هذه المادة، على الرغم من أنَّه ليس طرفاً في تلك الاتفاقية.

ويمكن استعراض أهمّ ما تضمّنته مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين فيما يلي:[22]

- تحديد تعريف اللاجئ وفقا للبند الأول من المذكرة، الذي عرّف اللاجئ لأغراض

المذكرة على النحو التالي: «اللاجئ هو شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرّره من التعرض للاضطهاد؛ بسبب عرقه أو دينه، أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد؛ بسبب ذلك الخوف، أو كلّ من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد». وهو تعريف لا يختلف عن تعريف اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 له.

• أن تكون الجهة المخوّلة بدراسة طلبات اللجوء، وتحديد صفة اللاجئ هي مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن.

• اتفق الطرفان على مبدأ عدم طرد ملتمسي اللجوء في المملكة أو ردهم، حيث نصّت الفقرة الثانية من مذكرة التفاهم «على وجوب احترام مبدأ عدم طرد أو ردّ أي لاجئ يطلب اللجوء في المملكة الأردنية الهاشمية بأي صورة إلى الحدود أو الأقاليم، حيث تكون حياته أو حريته مهددتين بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية».

• اتفق الطرفان على «السماح لمكتب المفوضية بمقابلة ملتمسي اللجوء الذين يتمّ حجزهم بواسطة الأجهزة الأمنية المختصة؛ بسبب دخولهم أراضي المملكة الأردنية الهاشمية بطريقة غير مشروعة، على أن يقوم مكتب المفوضية بتحديد موقفه منهم بالقبول أو الرفض خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام، ما عدا الحالات الاستثنائية التي تستدعي إجراءات أخرى، ولمدة لا تتجاوز الشهر».

• التزمت حكومة المملكة، لغايات المحافظة على مؤسسة اللجوء، بالنظر في أمر قيام آلية وطنية للنظر في طلبات اللجوء (البند الرابع عشر).

• فتحت مذكرة التفاهم للاجئين وملتمسي اللجوء في الأردن الباب للعمل وممارسة المهن الحرة، حيث نصت الفقرة 8 منها على «اتفق الطرفان على منح اللاجئ الموجود بصورة شرعية في المملكة الأردنية الهاشمية، حقَّ العمل لحسابه إذا كانت

القوانين واللوائح المعمول بها تسمح بذلك». في حين نصّت الفقرة 9 منها على «يمكن كذلك للاجئين الحاملين لشهادات معترف بها من قبل السلطات الأردنية المختصة، والراغبين في ممارسة مهن حرة ممارسة تلك المهنة، إذا كانت القوانين واللوائح تسمح بذلك».

• ضمنت مذكرة التفاهم ضرورة معاملة اللاجئ كما يعامل المواطنون في حقّ التقاضي أمام كافة المحاكم القائمة (المادة 7)، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم (المادة 6).

فبالإضافة إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 1998، وقانون الأجانب والإقامة رقم 24 لعام 1973، فإنَّ الأردن كان قد قام بالتوقيع والمصادقة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية غير المفوضة للاجئين، ولكنّها تعزز الإطار القانوني في التعامل مع اللاجئين وغيرهم من الأجانب المقيمين في المملكة، ومن ذلك: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية جنيف (الرابعة) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

من هنا فإنَّ الإطار العام لتعامل الدولة الأردنية مع قضايا اللاجئين، والسياسات التي تطلقها على كافة المستويات والأبعاد، إنما تستند إلى ذات المرجعية والرؤية، المتمثلة ببناء مؤسسي وطني راسخ، يعزّز دوماً الالتزام بمبادئ العدل، وحقوق الإنسان، والحقّ في المساعدة الإنسانية.

رابعًا: السياسات الأردنية تجاه اللاجئين الفلسطينيين

تجسّدت السياسة الأردنية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين على مدى سبعة عقود أو ما يزيد بالخطاب السياسي الأردني، وكذلك بالإجراءات التنفيذية والخدماتية على أرض الواقع، حيث شكّلت القضية الفلسطينية بكلّ أبعادها (بما فيها قضية اللاجئين) حجر الزاوية في السياسة الخارجية للأردن، حين حملتها الدبلوماسية الأردنية إلى كلّ محفل.

ولا يكاد يخلو أيّ كتاب تكليف سام لتشكيل الحكومات، أو خطبة عرش من تأكيد ذلك، ويرى الأردن بأنَّ دفاعه عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، يتعلّق بجزء من الشعب الأردني، وكان ذلك الموقف يستند دوماً على مبادئ القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وأهمية الأمن والاستقرار في المنطقة، ويتجسّد ذلك في بعدين اثنين: الأول: سياسي، والثاني: تنموي.

4.1 سياسياً

إنَّ قضية اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى كونها قضية استثنائية، إلّا أنَّها أيضاً قضية سياسية من منظور أنَّ عودة اللاجئين الفلسطينيين لأرضهم مرتبطة بالقانون الدولي والتوصل لإيقاف حول المسألة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لذا فإنَّ إنهاء مسألة اللجوء الفلسطيني مرتبطة أساساً بالتوصل لسلام عادل وشامل للقضية الفلسطينية، كون أنَّ هذه القضية تتعلق بتهجير شعب من أرضه بالقوة، وبأنَّ أي تسوية لا بدَّ أن تشمل حلّ كافة قضايا المرحلة النهائية للمفاوضات، حيث يشكل اللاجئين الفلسطينيين أحد أهمّها، إنَّ الموقف الأردني مبني على أنَّ أيَّ حلّ سلمي في المنطقة يجب أن يتضمن الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنساني، وقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار رقم 194.

• التأكيد على أن يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في الأردن بحقوق الجنسية والمواطنة، حيث يتمتع حوالي 95 % منهم بالمواطنة الكاملة والجنسية الأردنية، لا يؤثر ولا ينتقص من حقهم في العودة أو التعويض أو كليهما، عندما يتمّ التوصل لاتفاق حول ذلك، وإنَّ الخيار يعود لهم بالبقاء أو العودة في حال حصول حلّ لهذه المسألة[23].

• الاستمرار بالمطالبة بحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، باعتبار هذا الحقّ حقّاً فردياً وحقاً جماعياً، يتعلق بمواطنين أردنيين، حيث أكّدت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في المادة الثامنة، على ضرورة العمل لحلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي، سواء في المحادثات الثنائية أو في إطار المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي، ويؤكد الأردن بأنَّ حصول غالبية اللاجئين الفلسطينيين على الجنسية الأردنية لا يتعارض مع حقوقهم في العودة والتعويض، «فالخيار متروك للفلسطينيين المقيمين في الأردن كجزء منه ومن المجتمع الأردني، ولسنوات طويلة ليقرّروا ماذا يريدون وهذا هو خيارهم»[24].

• الاستمرار بدعم الأونروا، وحثّ المجتمع الدولي على بقائها لاستقرار المنطقة، مع التأكيد على «ضرورة قيام المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته الاجتماعية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، من خلال المساعدات والتمويل؛ لتمكين الأونروا من مواصلة عملها»[25]. كما تمثّل الأونروا شمعة الأمل للاجئ الفلسطيني في بقاء قضيته قائمة، وسبيلاً لنيل حقوقه في العودة والتعويض، لذلك ودعماً لجهودها، يستضيف الأردن مكاتب الأونروا وعدداً مـن إداراتها الرئيسية على أرضه، وتعامل الوكالة في المملكة معاملة المنظمات الدولية والهيئات الأجنبية الأخرى، لذا فهي تحظى بإعفاءات من الرسوم والضرائب.

4.2 تنموياً

• تتحمّل الحكومة الأردنية تاريخياً فروقات مخصصات موازنة الأونروا لمنطقة عمليات الأردن، فمثلاً في عام 2020، شكّل اللاجئون الفلسطينيون في الأردن حوالي

43 % من مجمل اللاجئين المسجلين، في حين خصّصت لهم الأونروا حوالي 18 % فقط من موازنتها السنوية[26].

- توفير حياة كريمة للاجئين الفلسطينيين في الأردن، وخاصة داخل المخيمات، حيث تندرج هذه الخدمات في العديد من المجالات والأوجه، منها:[27]

أ ـ استئجار الأراضي المقامة عليها المخيمات من أصحابها وتحمّل الأجرة السنوية التي تدفع من خزينة الدولة.

ب ـ تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، والملاعب ومباني الأندية الرياضية والثقافية، في المخيمات وصيانتها بشكل دوري.

ج ـ يستفيد أكثر من 75 % من أبناء اللاجئين من خدمات التعليم الحكومية، كون أنَّ التعليم في المدارس التابعة للأونروا يقتصر على المرحلة الأساسية فقط.

د ـ توفير فرص التعليم العالي لأبناء المخيمات في الجامعات الأردنية الرسمية، حيث تمّ تخصيص 350 مقعداً جامعياً إضافياً (خارج إطار التنافس على القبول الجامعي) سنوياً لهم بمكرمة ملكية سامية.

هـ ـ دعم الهيئات المحلية داخل المخيمات ومساعدتها على تقديم خدماتها للسكان، وتقديم الدعم النقدي السنوي المخصص من الموازنة العامة لهذه الهيئات، وخاصة لجان تحسين الخدمات المقدمة في المخيمات الثلاثة عشر، إضافة إلى دعم أربعة عشر نادياً شبابياً وثقافياً في المخيمات.

و ـ شمول المخيمات بالمكرمة الملكية السامية، بمشروع مساكن الفقراء والذي تموّله الحكومة.

ز ـ نفّذت الحكومة الأردنية في عام 1998 إستراتيجية سمّيت بـ «حزمة الأمان الاجتماعي»؛ بهدف تطوير وتأهيل البنى التحتية في المناطق الأقلّ حظاً، ومنها المخيمات، وهدفت كذلك إلى إعادة هيكلة وتوسيع قاعدة المستفيدين من برامج

المعونة الوطنية، وتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، ودعم التدريب والتشغيل، وقد تمّ من خلال الحزمة تحسين البنى التحتية في ثلاثة عشر مخيماً للاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن. وفي عام 2002 أطلقت الحكومة برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية؛ ليكون مكملاً لبرنامج حزمة الأمان الاجتماعي، ولبرامج الحكومة التنموية الأخرى؛ بهدف رفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية. ومع نهاية عام 2003 قامت الحكومة بدمج البرنامجين ضمن رزمة واحدة هي «البرامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية».

خامسًا: الأردن والأزمة السورية

كان للأردن موقف واضح منذ اليوم الأول لاندلاع الأزمة السورية بضرورة التوصل إلى حلّ سريع لأسباب وتداعيات الأزمة في إطارها السوري، غير أنَّ نطاق الحرب والعمليات العسكرية اتسع فيما بعد داخل سوريا، وتعقّد الموقف بدخول لاعبين دوليين إلى المسألة السورية، واختلاط فيما يجري داخل سوريا بالتنظيمات الإرهابية المسلحة التي تجاوزت طموحاتها الجغرافية مجرد الأراضي السورية، إلى تهديد دول الجوار السوري، ونتيجة لذلك، فقد تفاقمت القضايا الإنسانية الناجمة عن النزاع في سوريا، وفي مقدمتها تسارع وتيرة لجوء السوريين إلى دور الجوار، وفي مقدمتها الأردن، وبشكل مستمر منذ بدء الأزمة، حتى وصل عدد اللاجئين السوريين في الأردن في 28 شباط 2021 إلى حوالي 664604 لاجئ، في حين يقدّر مجموع عدد السوريين (لاجئين وغير لاجئين) المقيمين في المملكة حتى ذلك التاريخ بحوالي 1.2 مليون شخص.

وقد تداخلت التبعات الإنسانية (وفي مقدمتها قضية اللاجئين) للنزاع الذي ظلّ محتدماً في سوريا لما يقارب عقداً من الزمن مع التداعيات العسكرية والأمنية والسياسية والدبلوماسية، من هنا فإنَّ الموقف الأردني من الأزمة السورية كان واضحاً

في كلّ تلك الأبعاد، ويمكن تحديد ملامح ذلك الموقف من خلال مدلولات الخطاب السياسي الأردني منذ بدء الأزمة للآن على النحو التالي:

• أنَّ الحلّ السياسي هو الحلّ الأمثل للأزمة في سوريا، وأنَّ استمرار النزاع هناك سيفضي إلى مزيد من الآثار المدمرة والمعاناة الإنسانية المستمرة على السوريين، وكذلك على دول الجوار والمنطقة، مع التأكيد المستمر على أهمية تعاون القوى الفاعلة في السياسة الدولية وفي مقدمتها التعاون الأمريكي ـ الروسي في هذا السياق، وعلى مختلف الملفات والقضايا العالقة، ذلك أنَّ تداعيات النزاع في سوريا كانت معقدة وصعبة، حين تدخلت جهات دولية كثيرة لتحارب داخل سورية، وبالتالي فإنَّ أجندات كانت تتصارع هناك[28].

• ضرورة تكاتف المجتمع الدولي والأطراف المؤثرة للتوصل إلى حلول سياسية قائمة على الإجماع للأزمات الإقليمية، على أن تكون الاستجابة لهذه الأزمات سريعة، وبما لا يسمح بتزايد تعقيداتها وتداعياتها بشكل أكبر على دول وشعوب المنطقة، وأمنها واستقرارها، وفي مقدمة ذلك حثّ المجتمع الدولي مراراً وبشكل مستمرّ على التدخل للتسريع في حلّ النزاع في سوريا.

• دعم جهود المجتمع الدولي في سبيل حل النزاع في سوريا، حيث شارك الأردن بفعالية في المحافل الإقليمية والدولية التي تبحث في إيجاد حلول للنزاع، وفي هذا الصدد شارك الأردن في مؤتمر جينيف 1 وجينيف 2، ومؤتمر المانحين في لندن، ومؤتمر لندن 2، وفي مباحثات أستانة، وغيرها.

• كان للأردن دور هام وواضح لما كان يجري في سوريا من خلال رئاسته للقمة العربية (2017) التي عقدت في عمان، حيث حدّدت كلمة جلالة الملك عبد الله الثاني بأنَّ المساعي الدولية لحلّ الأزمة لا بدّ لها من تحقيق انفراج في سوريا، يطلق لعملية سياسية هناك، تشمل جميع مكونات الشعب السوري، وتحافظ على وحدة الأراضي السورية، وسلامة مواطنيها، وعودة اللاجئين.

• ولأنَّه لا يمكن الحديث عن الأزمة السورية بمعزل عن تحقيق الاستقرار في المنطقة بشكل عام، دعا الأردن المجتمع الدولي إلى دعم مساعي التوصل إلى حلّ عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والعمل على إيجاد حلّ سياسي شامل للأزمة السورية، إضافة إلى تحقيق الأمن والمصالحة في العراق، مع التأكيد أنَّ هذه القضايا تشكّل في مجملها أهم القضايا المركزية التي يقود عدم حلّها إلى تغذية التطرف والنزعات الإرهابية في الشرق الأوسط.

• تقدّم الأردن وشركاؤه في العالم في مؤتمر لندن (شباط 2016) باقتراح نهج جديد يستجيب للأزمة السورية المستمرة، عبر اقتراح حلول مستدامة من خلال نهج شمولي ارتكز على تعزيز الاستثمار وتحفيز النمو، وليس الاعتماد فقط على المساعدات والإغاثة، بل يعطي الأولوية لتمكين اللاجئين واعتمادهم على الذات، بدلاً من الاتكال على المساعدات، حيث وصف جلالة الملك عبد الله الثاني هذا النهج في كلمته إلى المشاركين في مؤتمر لندن بأنَّه «نهج يجمعنا كشركاء، دولاً وأقاليم وقطاعاً خاصاً، ومؤسسات مالية دولية، لبناء نموذج عمل فعّال ومستدام».

• ولأنَّ قضايا اللجوء بأسبابها وتبعاتها غدت متداخلة مع الأمن الوطني للدول المضيفة للاجئين، عمل دوماً على تحقيق المصلحة العليا للدولة الأردنية، من خلال حفظ أمن أرضه ومواطنيه، مع رفض أي دور عسكري للأردن في سوريا، حيث أكّد جلالة الملك عبد الله الثاني ذلك خلال لقائه مع من عدد الإعلاميين والشخصيات الأردنية (نيسان 2017) بأنّنا في الأردن «مستمرون بسياستنا في الدفاع في العمق دون الحاجة لدور للجيش الأردني داخل سوريا».

سادسًا: سياسات الأردن تجاه اللاجئين السوريين

تندرج السياسات الأردنية تجاه اللاجئين السوريين ضمن النهج العام الذي يقوم به الأردن تجاه قضايا اللجوء واللاجئين، وقد تبيّن بالممارسة العملية وتراكم الخبرات

الوطنية بأنَّ للدولة الأردنية ركائز واضحة في التعامل مع قضايا اللاجئين ضمن أطر محددة، قانونية، وسياسية، وحمائية، وتنموية، وقد تجسّد ذلك في منظومة متكاملة يضطلع بها الأردن في التعامل مع اللاجئين السوريين.

6.1 قانونياً

يتحدّد الإطار القانوني الناظم لتعامل الأردن مع اللاجئين السوريين المقيمين على أرضه، من حقيقة إيلاء الدستور الأردني (المادة 21) أهمية كبيرة لاحترام حقوق اللاجئين ووجوب عدم تسليمهم، وفي الجانب التفصيلي لتعامل الأردن مع اللاجئين السوريين، فإنَّه يستند إلى ما جاءت به مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (1998)، والتي حدّدت بدورها العلاقة بين الأردن والمفوضية، مثلما حدّدت كذلك حقوق اللاجئين والتزاماتهم في المملكة كبلد مضيف لهم.

حيث يتبنى الأردن في الأساس مبدأ «عدم الرد» بالنسبة للاجئين السوريين أو طردهم إلا في حدود ضيقة للغاية، وعلى أساس حالات فردية، وإن حدث مثل ذلك، فقد كان بسبب تخوفات أمنية تمسّ أمن المملكة واستقرارها، أو في حالة ارتكاب اللاجئ لجرم أو مخالفات صريحة للقوانين الأردنية.

وينطبق على اللاجئ السوري في الجانب القانوني ما تمّ ذكره سابقاً في سياق «الإطار القانوني للاجئين في الأردن»، يضاف إلى ذلك حرص الأردن على التوقيع والمصادقة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي من شأنها تعزيز الإطار القانوني للتعامل مع اللاجئين، وغيرهم من الأجانب الموجودين في المملكة.

6.2 سياسياً

• عمل الأردن على إدارة أزمة اللجوء السوري بتمرس وحصافة منذ اليوم الأول لاندلاع النزاع في سوريا، وقد ساهم ذلك في الحفاظ على المكتسبات الوطنية، وفي

خدمة اللاجئين وقضيتهم في ذات الوقت، وقد تجسّد ذلك بأن نأى الأردن بنفسه عن أن يكون طرفاً في النزاع الدائر في سوريا، حيث استقبل الأردن اللاجئين السوريين من منطلق إنساني صرف من أجل تخفيف معاناتهم، وتوفير الإغاثة والحماية لهم جميعاً. كما لم تطرأ أية تغيرات في سياسة الأردن تجاه أولئك اللاجئين منذ بدء الأزمة السورية، برغم اضطرار الأردن لحماية مصالحه وأمن مواطنيه في مراحل لاحقة من تلك الأزمة، من خلال استهداف مخاطر الجماعات الإرهابية في سوريا. فقد استطاع الأردن التوفيق ما بين بقائه بلداً مضيفاً لحوالي 1.2 مليون سوري (حوالي نصفهم من اللاجئين)، وبين تعزيز مجموعة من القيم والإجراءات داخل المجتمع الأردني، وقد بدا ذلك واضحاً في الواقع العملي والإجراءات المتخذة على أرض الواقع، وكذلك في الخطاب السياسي والجهود الدبلوماسية للأردن، ومن ذلك:

• نجح الأردن الحفاظ على الاستقرار والأمن الاجتماعي في الأردن برغم فداحة حجم التحدي الذي فرضته الأزمة في سوريا، وتبعاتها المختلفة على المملكة، وهو ما استدعى أن يقوم الأردن بما يشبه حالة التعبئة العامة للموارد البشرية والمادية في سبيل تحقيق ذلك.

• حرص الأردن على الحيلولة دون تفشي أي شعور للتمييز أو الكراهية ضد الأجانب المقيمين في المملكة، ومنهم اللاجئون السوريون، حيث توافق الخطاب السياسي الأردني والسياسات المتبعة على أنَّ اللاجئين السوريين في الأردن أشقاء وضيوف على المملكة، إلى أن تُحلّ قضيتهم، مثلما ظلّ يؤكّد الأردن على بثّ روح الأخوّة بين كل مكونات المجتمع الأردني من دافع إنساني محض، بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى.

• يحرص الأردن على المطالبة بحقوق اللاجئين السوريين في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وذلك من حقيقة الدور المحوري الذي تقوم به المملكة في المنطقة، دون أن يتعارض ذلك مع استمرار مطالبة المجتمع الدولي بدعم الأردن كبلد أنهكته

تبعات حركات اللجوء التي استقبلها على مدى العقود السبعة الماضية، وخاصة قضية اللاجئين السوريين.

• يقوم الأردن بإدارة أزمة اللجوء السوري إلى المملكة على كافة المستويات الإستراتيجية والعمليات الفنية التنفيذية، وفقاً لرؤية سياسية واضحة المعالم، تأخذ بعين الاعتبار في ذات الوقت المصالح الوطنية الأردنية، والعمل الدؤوب على تخفيف معاناة اللاجئين السوريين، وذلك بجهد وطني تشاركي لإدارة الأزمة بفعالية، أسّس بدوره لشراكات مع المنظمات الدولية المختصة والداعمين الخارجيين، وعزّز ما هو قائم من تلك الشراكات.

• لم تتأثر سياسة الأردن باستمرار استقبال اللاجئين السوريين بالتحديات الأمنية التي تواجهها المملكة بسبب الأزمة السورية، حيث استطاع الأردن أن يُكيّف سياساته وإجراءاته في التعامل مع اللاجئين وفقاً لواقع التحديات والظروف التي تفرضها كلّ مرحلة زمنية، ومن ذلك تحدي حماية الحدود مع سوريا التي تمتد لـِ 378 كم، وبالتالي برزت مع بدء الأزمة صعوبة التدقيق الأمني للقادمين بطريقة غير مشروعة؛ لعدم حمل غالبيتهم لوثائق ثبوتية، وكذلك ازدياد تحدي زيادة عمليات التهريب من الجانب السوري وبكافة أنواعه، مثل الأسلحة والمخدرات والآثار والمواشي، ممّا شكّل عبئاً على الأجهزة الأمنية المختصة ودائرة الجمارك العامة.

• ناهيك عن ارتفاع قضايا تزوير الوثائق وخاصة جوازات السفر بين بعض السوريين القادمين إلى المملكة، إضافة إلى التخوف من احتمال وجود خلايا إرهابية بين السوريين الموجودين في المملكة، وقد أدّى ذلك كلّه إلى حالة من التعبئة العامة في الدولة الأردنية منذ بدء الأزمة السورية، تطلبت الحاجة إلى جهود وكوادر أمنية كبيرة، وربما كانت استثنائية في بعض المراحل.

6.3 الحماية

وفّر الأردن إطاراً شاملاً لحماية اللاجئين السوريين بمجرد عبورهم إلى الأراضي الأردنية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- حماية الأرواح كأولوية قبل أي اعتبار، وذلك من خلال استقبال اللاجئين السوريين بدءاً من مناطق العبور على طول الحدود بين الأردن وسوريا، ومن ثم إخلاؤهم إلى مناطق آمنة في العمق الأردني.

- صرف بطاقات تعريفية (بطاقة الخدمة) للاجئ السوري بهدف تمكينه لاحقاً من الحصول على الخدمات التي تقدّمها الحكومة الأردنية بيسر وسهولة.

- توفير الحماية من الجهل والمرض، حيث قام الأردن بتشجيع اللاجئين السوريين، وخاصة داخل المخيمات منذ بدء تدفقهم إلى المملكة، على الانخراط في التعليم، وكذلك قام الأردن بالفحص الطبي المبدئي للاجئين السوريين بعيد دخولهم إلى الأراضي الأردنية، وقد تطلّب ذلك بناء شراكات مع المنظمات الدولية ذات الاختصاص، ومع منظمات المجتمع المدني المعنية بالشأن الطبي والتعليمي للاجئين.

- الحماية من التشرد والبرد، وحماية حقّ السكن، حيث قامت الحكومة الأردنية بحملات وقائية للتطعيم؛ منعاً لانتشار الأمراض السارية بين اللاجئين، أو داخل المجتمع الأردني الذي تجاوز مخاطر مثل هذه الأمراض منذ عقود، ومنذ آذار 2020، تحاول الحكومة التخفيف من حدة انتشار فيروس كورونا المستجد سواء داخل مخيمات اللاجئين أو في المجتمع الأردني.

- يولي الأردن الحماية الاجتماعية بمفهومها الواسع أهمية كبيرة، من خلال شمول الأطفال دون سن السادسة وكبار السن في التأمين الصحي دون النظر إلى جنسياتهم، وكذلك العمل المستمر على مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع التي ارتبط بعضها بغير الأردنيين، كالتسوّل، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر للإناث، وعدم توثيق عقود الزواج، وغيرها.

6.4 مديرية شؤون اللاجئين السوريين

قام الأردن بإنشاء إدارة حكومية متخصصة هي «إدارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين»، وذلك في 2013/1/15، حيث تمّ رفدها بالخبرات والكوادر المتخصصة للتعامل مع مختلف القضايا التي تخصّ اللاجئين السوريين في الأردن، وبتاريخ 2014/3/27 قرّر مجلس الوزراء تغيير مسمّى الإدارة ليصبح «مديرية شؤون اللاجئين السوريين»، وتوسيع مهامها لتشمل كافة شؤون اللاجئين السوريين داخل المخيمات وخارجها.

حيث تتولى مديرية شؤون اللاجئين السوريين منذ استحداثها مهمة رعاية اللاجئين السوريين، وتقديم الخدمات الإنسانية لهم في كافة المجالات، وتوحيد الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية والأمنية، والمنظمات والجمعيات المحلية والدولية، وتنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة، حيث تضطلع المديرية بالمهام التالية:(29)

ـ الرعاية المتكاملة للاجئين السوريين داخل المملكة، من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، وكذلك المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

ـ تحديد الخطط الإستراتيجية وسياسات العمل بالتعاون والشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والمنظمات الدولية والمحلية المعنية.

ـ توفير الأمن، والعودة الطوعية، والإقامة، وإعادة التوطين في بلد ثالث للاجئين، من خلال إطلاق خطة وطنية للاستجابة لكافة قضايا اللاجئين.

ـ تطبيق برامج التأهيل للمجتمعات المضيفة، وتطوير البنى التحتية لإسكان اللاجئين وتطوير خدمات المناطق التي يسكنون فيها، من خلال مشاريع المجتمع المحلي.

6.5 تنموياً

أثّر تدفق اللاجئين السوريين على جميع مكونات الدولة الأردنية، وعلى كافة الصعد

الاقتصادية والاجتماعية، والديموغرافية، والسياسية، والأمنية، وقد طال ذلك التأثير جميع محافظات ومناطق المملكة، ولو بدرجات متفاوتة، وفقاً لنسب توزع اللاجئين عبر المحافظات، أو لمدى قرب تلك المحافظات من الحدود الأردنية ـ السورية، أو لنسبة عدد اللاجئين الموجودين في كلّ محافظة إلى عدد سكانها الأصليين قبل وصول اللاجئين السوريين، وقد تجسّدت السياسة الأردنية في بعدها التنموي تجاه السوريين فيما يلي:

• اتباع نهج شمولي للتعامل مع التبعات التنموية للاجئين السوريين، وبما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين أنفسهم، وكذلك للمجتمع الأردني بأسره، حيث طرح جلالة الملك عبد الله الثاني إطاراً شمولياً خلال مؤتمر لندن (شباط 2016) مبنيا على 3 محاور رئيسية:

1. ضرورة التركيز على دعم خطة الاستجابة الأردنية.

2. دعم الفجوة التمويلية التي تعاني منها موازنة الدولة الأردنية.

3. طرح موضوع تشغيل اللاجئين من خلال التركيز على جذب الاستثمارات الجديدة.

• اعتماد نهج جديد من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية والفرص في الأردن، بما يخدم الأردنيين واللاجئين السوريين، وذلك من خلال ثلاثة محاور ركّز عليها الأردن خلال المفاوضات في مؤتمر لندن، هي:

1. تحويل أزمة اللاجئين السوريين إلى فرصة تنموية تجذب استثمارات جديدة، وتنفتح على سوق الاتحاد الأوروبي من خلال تبسيط قواعد المنشأ، ما يؤدي إلى توليد فرص عمل للأردنيين وللاجئين السوريين.

2. دعم المجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين عبر توفير التمويل الكافي لذلك، من خلال تقديم المنح لخطة الاستجابة الأردنية 2016 - 2018، خصوصاً ما يتعلق بتعزيز قدرة التحمل لدى المجتمعات المحلية المضيفة.

3. تأمين منح كافية وتمويل ميسر لدعم الإطار الاقتصادي الكلي، وتلبية احتياجات التمويل في الأردن خلال سني خطة الاستجابة، وذلك كجزء من دخول الأردن في برنامج التسهيل الائتماني مع صندوق النقد الدولي.

• تعزيز الاندماج الاقتصادي للاجئين السوريين في الأردن، وخاصة في سوق العمل، حيث تعهّد الأردن خلال مؤتمر لندن بتوفير 200 ألف فرصة عمل للسوريين خلال السنوات الخمس التالية، شريطة وفاء الدول المانحة بما التزمت به خلال المؤتمر تجاه الأردن، بحيث يتمّ توفير فرص العمل في القطاع غير المنظم (Informal sector)، وكذلك في القطاعات التي لا يرغب الأردنيون بالعمل فيها.

• دعوة الدول المانحة إلى توفير برامج تخلق فرص عمل للاجئين السوريين، مثل برنامج الأجر مقابل الأداء (P4P) الذي يمكن أن تستفيد منه المجتمعات المضيفة أيضاً، حيث سمح الأردن للاجئين السوريين بالتقدم لطلب تصاريح عمل داخل وخارج المناطق التنموية.

6.6 خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية:

أطلق الأردن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2017-2019)، حيث بلغت قيمة كلفة احتياجات الخطة الكلية ما يقارب 7.5 مليار دولار، وقد تم البناء في إعداد هذه الخطة على خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2016-20108. غير أنّه تمّ تحديث الخطّة أكثر من مرة، كان آخرها للأعوام 2020-2022، والتي تمّ إعدادها بجهد تشاركي بين ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، ومنظمات الأمم المتحدة، والدول المانحة، والمنظمات غير الحكومية؛ وذلك بتمويل إجمالي بلغ نحو 6.6 مليار دولار، حيث تمّت إعادة هيكلة الخطة لتكون متوافقة ومكملة للخطط الوطنية، ومنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، والميثاق العالمي للاجئين، حيث تتألف الخطة من 3 مكونات رئيسة، وهي دعم المجتمعات المستضيفة، وبناء القدرات المؤسسية، ودعم اللاجئين.

وتتكون خطة الاستجابة للأعوام 2020-2022 من 7 قطاعات، وهي التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية والعدل، والمأوى، والخدمات العامة التي تضمّ مشاريع الخدمات البلدية والحكم المحلي، والطاقة، والنقل، والبيئة، وقطاع التمكين الاقتصادي الذي يضمّ التدخلات ذات العلاقة بالأمن الغذائي، وسبل العيش.

وتتوزّع ميزانية هذه الخطة على مكون احتياجات اللاجئين الذي تبلغ متطلباته نحو 1.9 مليار دولار، وعلى احتياجات مكون المجتمعات المستضيفة بنحو 594 مليون دولار، في حين بلغت احتياجات بناء القدرات المؤسسية نحو 1.2 مليار دولار، وبالتالي فإنَّ المبلغ المطلوب لدعم الخزينة وفق الخطة فيبلغ 2.8 مليار دولار.

وتجسّد خطة الاستجابة المسؤولية الأخلاقية للأردن تجاه اللاجئين، وبما يتوافق مع السياسة العامة للدولة الأردنية في توفير التعليم وسبل العيش الكريم، والصحة والحماية لهم، ذلك أنَّ تقديم الخدمات الأساسية للاجئين بما يحفظ كرامتهم يمثّل إحدى أولويات الدولة الأردنية، وينسجم مع إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[30].

الخاتمـة

يعتبر الأردن من أكثر دول المنطقة والعالم استقبالاً للهجرات على اختلاف أنواعها، وبخاصة من دول الجوار، حيث تأثّرت المملكة بتبعات موجات اللجوء المتتالية، والتي بدأ فصلها الأول منذ ما يزيد على سبعين عاماً، فقد فرضت تلك الموجات تحديات على كافة المستويات السياسية والأمنية، والاقتصادية والديموغرافية، واختلّت بسبب ذلك معادلة الموارد إلى السكان، مثلما فرضت ضغوطاً كبيرة على البنى التحتية والمرافق والخدمات العامة، وأدّى ذلك كلّه إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتفاقم مشاكل الفقر والبطالة والتضخم وغيرها.

وبرغم ذلك استطاع الأردن أن يتكيّف مع تلك التحديات، وأن يتّبع سياسات متوازنة وتشاركية مع المجتمع الدولي في سبيل بناء منهج مؤسسي للتخفيف من وطأة تبعات تلك التحديات، حيث سجّل واقع الممارسة احترام الأردن للاتفاقيات والمواثيق الدولية الناظمة لحقوق الإنسان وقضايا اللاجئين، وفي مقدمتها اتفاقية جينيف لعام 1951 الخاصة بتحديد مركز اللاجئ في القانون الدولي، برغم أنَّ الأردن ليس طرفاً فيها أو في بروتوكولها اللاحق في عام 1967.

عزّز الأردن في عام 1998 الإطار القانوني وآليات تنفيذ بموجبه تكفل بمجملها سلامة التعامل مع اللاجئين، حين وقّع الأردن مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أمّا سياسات الأردن في التعامل مع اللاجئين واستحقاقاتهم المختلفة، فقد سجلت الشواهد التاريخية اهتماماً أردنياً متزايداً بالبعد الإنساني، بتبنّيه سياسة الباب المفتوح في استقبال اللاجئين والمهجّرين إليه، بدءاً من حركة اللجوء الفلسطيني في عام 1948، وانتهاء بلجوء السوريين إلى المملكة منذ عام 2011.

وقد بدا ذلك واضحاً في تعامل الأردن مع قضية اللاجئين السوريين، حيث استطاع أن يُغلّب الجانب الإنساني في سياساته المتعلقة بحماية وإغاثة أولئك اللاجئين، وفي ذات الوقت نجح الأردن في الدفاع عن أمن المملكة وأمن الأردنيين، وخاصة أنَّ النزاع في سوريا لا تزال آثاره ماثلة، وتجاوزت مجرد حركات اللجوء، بل أفرزت قضايا معقدة ومتداخلة كانت أكثر خطورة، وهدّدت دول الجوار ومنها الأردن، وفي مقدمتها خطر الإرهاب الذي تبدّى هذه المرة بأنماط وصور جديدة.

وفي ذات الوقت الذي ظلَّ فيه الأردن يحثّ المجتمع الدولي على الإسراع في إيجاد حلول سياسية للنزاع في سوريا، ما انفك يدعوه إلى تحمل مسؤولياته في دعم الدول المضيفة للاجئين؛ لكي تقوى على تحمّل أعباء استضافتهم التي تجاوزت إمكانات تلك الدول وخاصة الأردن.

وظلَّ الأردن يؤكّد على خصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين وتفردها بين قضايا اللجوء الأخرى، باعتبارها قضية تتعلق بمواطنين أردنيين، وبأنَّ الأردن معنيّ بالدفاع عن حقوقهم في العودة والتعويض وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وللإبقاء على هذه القضية حيّة في المحافل الدولية بشكل يبرز خصوصيتها بين قضايا اللجوء الأخرى في المنطقة والعالم، لم يدخر الأردن جهداً لبقاء «الأونروا» وعدم تصفيتها؛ لتظل شاهدةً على أنَّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين لا تتقادم ولا يمحوها الزمن، حقوقا تتوارث ـ وفق تفويض الأونروا ـ من جيل إلى آخر.

وقد أحدثت موجات اللجوء المستمرة إلى الأردن تحولات ديموغرافية كبيرة في المجتمع الأردني، بدءاً من تسارع معدلات النمو السكاني، ومن ثم التوزع غير المتكافئ للسكان (الأردنيين واللاجئين) عبر المحافظات، وهو ما أبرز مناطق حضرية جديدة، ذات كثافة عالية للسكان، وبدا ذلك واضحاً اليوم في بعض مناطق عمان الشرقية والزرقاء وإربد والرصيفة.

وبالتالي فإنَّ اللاجئين المقيمين في الأردن يشكّلون بعمومهم مكوناً من مكونات

المجتمع الأردني، أمّا اللاجئون الفلسطينيون تحديداً، فهم مكون عضوي في المجتمع الأردني، وجزء لا يتجزأ من النسيج الوطني الأردني الذي تجمعه الهُويّة الوطنية الأردنية الواحدة.

إنَّ المعطيات التي تمّت الإشارة إليها خلال هذا الفصل، وقدرة الأردن على استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين، وتلبية احتياجاتهم المختلفة، والعمل على دمجهم التدريجي، تقف شاهداً على الخبرة الأردنية المتراكمة في إدارة ملفات اللجوء المتعاقبة، والمحافظة بالوقت نفسه على الحقوق التي يتمتع بها اللاجئون ضمن القانون الدولي، بالمقابل فقد طوّرت الأردن آليات وطنية فاعلة ضمن شراكات دولية وإقليمية تقوم على التفاعل الإيجابي الفاعل والبنّاء للتعامل مع اللاجئين من مختلف الجنسيات، ضمن إطار إنساني ينسجم مع القوانين الدولية والمبادئ الوطنية.

وتظلّ الحاجة مُلحّة إلى وجود مرجعية وطنية موحدة معنية بقضايا الهجرة واللاجئين في الأردن، يتمّ من خلالها توحيد الجهود الوطنية لتعزيز الكفاءة في إدارة ملف الهجرات، ولربط قضايا الهجرة بالتنمية المستدامة، ويمكن لذلك أن يتحقّق بإنشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري بموجب قانون خاص، تكون صاحبة ولاية واختصاص بموضوع الأجانب والهجرات على اختلاف أنواعها (طوعية كانت أم قسرية).

مراجع الفصل الرابع

1- سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية 1921-1945: دراسة وثائقية، الطبعة الثالثة، مكتبة المحتسب، عمان، 1989، ص 135.

2- علي محافظة، إمارة شرق الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946: دار الوفاق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص245.

3- موسى سمحة، التوزيع السكاني في الأردن 1950-1990، مجلة السكان والتنمية، العدد الأول، ص 76.

4- سليمان الموسى، مصدر سابق، 1989، ص135.

5- الأمم المتحدة، تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 1995، ص65.

6- تقارير اللجنة الوزارية العليا لإغاثة اللاجئين والنازحين،1967.

7- Athamneh, Abdel Baset (2016), Jordan Refugee Policy, Institute for Migration Research and Intercultural Studies (IMIS), University of Osnabrück, Germany, Retrieved from http://www.bpb.de/gesellschaft/migration/laenderprofile/234510/jordanian-refugee-policy.

8- دائرة الإحصاءات العامة (2016)، النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن 2015 ، (http://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/201708//Census2015.pdf)

9- UNHCR(https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR % 20Jordan%20 Fact%20Sheet%20-%20September%202020_1.pdf) as of 10 March 2021.

10- دائرة الإحصاءات العامة (2016)، مصدر سابق.

11-UNRWAttps://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_ara_sep_2019_final1.pdf) as of 11 March 2021.

12- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: الدراسات الخاصة هيئة الموسوعة الفلسطينية دمشق، 1990، ص310.

13- الموسوعة الأردنية، الجزء الأول: الأرض والإنسان، دار الكرمل، عمان، 1989، ص136.
14- تقارير اللجنة الوزارية العليا الأردنية لإغاثة اللاجئين والنازحين، عمان 1976.
15- موسى سمحة، «أنماط الهجرة الداخلية في الأردن»، مجلة السكان والتنمية، المجلد الثاني، العدد 2، عمان، 1995، ص ص115-129.
16- حسين الشخاترة، وفكتور بلة، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأردنيين العائدين من الخارج، الجزء الثاني، المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، عمان، 1991، ص17.
17- أحمد الشياب، ومحمد علوان، وعبد العزيز الخزاعلة، وعبد الباسط عثامنة (2009)، الواقع القانوني والاقتصادي والاجتماعي للعراقيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص 3.
18- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة (2006)، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن 2004.

19-UNHCR(http://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36#_ga=2.202869334.650062364.16155618821963870754.1615561882-) as of 10 March 2021.

20- القيادة العامة للقوا ت المسلحة الأردنية ـ الجيش العربي.

as of 12 March 2021 (https://jaf.mil.jo/Contents/Historyar.aspx#.YE5ACp0zZPY)

21- Athamneh, Abdel Baset (2016),op. cit.

22- أحمد الشياب، ومحمد علوان، وعبد العزيز الخزاعلة، وعبد الباسط عثامنة (2009)، الواقع القانوني والاقتصادي والاجتماعي للعراقيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، محمد علوان (2002)، اللاجئون في القانون الدولي والتشريعات المحلية: مؤسسة اللجوء في الأردن، ورقة مقدمة إلى ندوة «تطور اللجوء والنزوح: التشريع والحماية والممارسة» (مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك: 14-18 تموز 2002).

23- من خطاب المغفور له الملك الحسين بن طلال إلى الأمة بتاريخ 1988/7/31 الذي أعلن فيه فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية.

24- من محاضرة لجلالة الملك عبد الله الثاني في جامعة هارفرد/ الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 1999/11/15.

25- تأكيد جلالة الملك عبد الله الثاني خلال استقباله في عمان «فيليب لازاريني» المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتاريخ 2020/7/15.

26- UNRWA (https : //www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/ar_un_report_2020_modification-min.pdf)as of 10 March 2021.

27- دائرة الشؤون الفلسطينية

http://www.dpa.gov.jo/page.php?55-(as of 11 March 2021)

28- لقاء وزير الخارجية أيمن الصفدي مع التلفزيون الأردني بتاريخ 2017/4/7.

29- مقابلة مدير مديرية شؤون اللاجئين السوريين مع صحيفة الدستور بتاريخ 17 نيسان 2017.

30- كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي في اجتماع إطار دعم الاستجابة الأردنية للأزمة السورية بتاريخ 2020/6/22.

الفصل الخامس

المرأة الأردنية في مئة عام

الدكتورة ابتسام العطيات

المقدمة

حمل تأسيس الدولة الأردنية منذ عشرينيات القرن الماضي طابعاً تحديثياً، فمنذ إعلان تأسيس الإمارة عام 1921، بادرت الدولة في إرساء أسس القانون وتطوير مؤسسات تعمل من خلالها، وظهر القانون الأساسي عام 1928 لتسيير شؤون الإمارة، ودستور عام 1952، ليؤطّر تحول الإمارة إلى مملكة، وعكست التعديلات الدستورية عام 2011 أيضاً مركزية القانون والمؤسسات، كما بدأ ومنذ تأسيس الدولة التوسّع في التحضر والتعليم، وتوفير الخدمات الصحية اللأزمة للمواطنين، وبناء دولة واقتصاد تتناسب مع وضع الدولة الناشئة.

أثّرت جهود التنمية والتحديث هذه في تمكين النساء الأردنيات، وبشكل مباشر وغير مباشر، فقد استدعى التوسّع في التحضر والتعليم، وفي جودة وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، زيادة في فرص انخراط النساء بالمجال العام، وجعل من تمكينهن اقتصادياً وسياسياً وقانونياً أمراً مُلحّاً.

ولكنَّ مأسسة الدولة وتسيّد القانون، لم تجرِ بسلاسة، بفعل تحدّيات تقاطعت على المستويين الداخلي (المحليّ) والخارجي، (أيَ الإقليمي والدولي)، فعلى المستوى الإقليمي والدولي تأثرت جهود التحديث والتنمية في الأردن بالضرورة مع الظروف التي رافقت نشأة الدولة وتطورها، من حيث أفول السلطة العثمانية، مروراً بمرحلة الاستعمار البريطاني والاستقلال عنه، وانتهاء بالتحديات الإقليمية من حروب ونزاعات، وانعدام الاستقرار السياسي، وضاعفت هذه الظروف أيضاً من وضع المملكة الاقتصادي الهشّ، ومنذ البدايات تأسّست الدولة من خلال عقد اجتماعي قائم على أسس المواطنة، في إطار دولة تديرها مؤسسات رسمية ويحكمها القانون.

لقد عانى الأردن كما غالبية الدول العربية، من اصطدام عمليات التحديث تلك مع تركيبة المجتمع الذي سادته في الغالب قيم ريفية رعوية محافظة، فبالرغم من التحديث القانوني والمؤسساتي، إلّا أنَّ المجتمع قد تغلّبت عليه سلطة أبوية تقليدية، تحتلّ من خلاله المرأة موقعًا متدنيًا من هرم السلطة، شكّل هذا الواقع عقبةً أمام عملية التحديث، وخصوصاً فيما يتصل بالنهوض بواقع المرأة القانوني والسياسي، فتسلّلت الأبوية في بعض الأحيان إلى القانون والمؤسسات، وأصبحت في أحيان أخرى جزءاً من المقايضات السياسية الدورية بين الحكومات والقوى المؤثرة في المجتمع، من عشائر وأحزاب تحمل قيماً محافظة.

إلّا أنَّ كلّ ذلك لم يثنِ الدولة عن المضي قدماً في مشروع التحديث، فالالتزام بهدف المساواة بين الأردنيين، المنصوص عليه في الدستور، لا يزال يُعبَّرُ عنه وبشكل مستمر من خلال مبادرات ووثائق وطنية، تؤكّد التزام الدولة بتمكين النساء رغم التحديات، أحدثها كان عدة أوراق نقاشية أصدرها الملك، وعبّر فيها عن رؤيته لتطور الأردن، وأكّـد فيها على أهمية سيادة القانون والعمل المؤسسي.

وعبّر الأردن عن التزامه دولياً من خلال توقيعه ومصادقته على العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية، أهمها اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي أصبح الأردن طرفاً فيها عام 1992، وصادق عليها بنشرها في الجريدة الرسمية عام 2007.

وبالإضافة إلى الالتزام على مستوى الدستور والوثائق الوطنية، فقد أسهمت الحركة النسوية ـ ومنذ نشأتها المنظّمة مطلع الأربعينيات ـ أيضاً بجعل تمكين النساء على مختلف الصعد أولوية وطنية وملحة، فحثّت الحركة ومنذ ظهورها الدولة على السعي قدماً في تحقيق عدالة قانونية، وسياسية واقتصادية بين النساء والرجال، وذكّرت من خلال حملات وبرامج ومبادرات، بخصوصية قضايا المرأة وأولويتها لأيّ تنمية حقيقية ومستدامة في المملكة.

جهود الحركة النسوية سرّعَتْ أيضاً من تحديث الدولة في العديد من المجالات، فأسهمت في تحقيق إنجازات مكّنت النساء قانونياً، ووسّعت من مشاركتهن السياسية، ووفّرت للنساء حماية من العنف، معزّزة بذلك مبدأ مواطنة النساء.

وحقّق وضع النساء في المملكة بفضل هذه الجهود تغييراً ملحوظاً خلال المئة عام التي مضت منذ تأسيس الأردن الحديث، على صعيد الصحة والتعليم، والمشاركة السياسية والاقتصادية، وهو ما سيقوم هذا الفصل بوصفه، إذ ينقسم هذا الفصل إلى جزئيين أساسيين: الأول يتناول الحزبية النسائية من حيث ظروف نشأتها وتطورها، وأهمّ إنجازاتها ومساهماتها، أمّا الثاني، فيقدّم استعراضاً لواقع المرأة، وتتبعاً لتطوّر حالها منذ نشأة الدولة الأردنية في العقد الثاني من القرن العشرين، وحتى عام 2021.

ويتّخذ هذا التتبع منحى موضوعاتنا (thematic)، يقيّم واقع النساء في مجالات التشريع والديمغرافيا والصحة، والسياسة، والتعليم، والمشاركة الاقتصادية، وقوفاً في كلّ مجال عند أهمّ المحطات التاريخية التي أحدث تغييراً في واقع النساء.

سردية هذا التاريخ وإن عمّمت في بعض الأحيان، لا تدّعي أنَّ هناك قصة متجانسة أو تاريخًا موحدًا للنساء في الأردن؛ لأنَّ النساء ببساطة جماعة اجتماعية متباينة الظروف، والواقع أنَّ أيَّ تحليل لوضع النساء، لا بدّ له من أن يكون تقاطعياً، يولي أهمية لعوامل أخرى (بالإضافة إلى الجندر)، كالطبقة والخلفية الريفية والحضرية، وبلد الأصل (فيما يتعلق باللاجئات)، ولكن لغايات هذا المسح العام لواقع النساء خلال المئة عام الماضية، فإنَّ بعض التعميم قد يكون مفيداً، حتى نرى الصورة العامة.

أمّا الجزء الثاني، فيتناول الحركة النسائية من حيث ظروف نشأتها وتطورها، وأهمّ إنجازاتها على صعيد تمكين النساء، ويختتم هذا الفصل بملاحظات عامة واستنتاجات.

أولًا: الحركة النسائية الأردنية

للنشاط النسائي العام في الأردن تاريخ طويل يعود إلى ما قبل تأسيس الإمارة، فقد

شاركت النساء بفاعلية في النضال السياسي ضد السلطة العثمانية قبل تأسيس الدولة الأردنية الحديثة عام 1921، إذ يوثّق التاريخ الشفوي لنساء قدن حملة لجمع مصاغ النساء وبيعه حتى يتمكن الثوار من دحر التسلط العثماني، فخلال الأحداث السابقة والمؤدية للثورة العربية الكبرى عام 1916، باعت النساء مصاغهن ليتمكن الثوار من شراء الأسلحة، وقمن بنقل الرسائل بين الثوار، وحفّزن الرجال على الانخراط في الثورة، ودفعت العديد منهن حريتهن ثمناً لذلك، فسجنت العديد منهن نتيجة لهذا النشاط.

أمّا بعد تأسيس الإمارة، فقد اتخذ العمل النسائي شكلاً أكثر تنظيماً، ففي العشرينيات من القرن الماضي تركّز نشاط النساء على العمل التطوعي الرعائي، فشاركن في تأسيس العديد من الجمعيات الخيرية، التي هدفت في الغالب إلى رعاية الأيتام، والاهتمام بالأسر المحتاجة والفقيرة، وتوفير مساحات لمواجهة الأمية، ولاسيما بين النساء.

وبدأ العمل النسائي المنظّم مع تأسيس أول منظمة نسائية خالصة في عام 1944، تحت اسم «جمعية التضامن النسائي الاجتماعية». كان لهذه الجمعية أيضاً أجندة رعائية، فهي لم تصطدم مباشرة مع التنظيم الاجتماعي الأبوي القائم، ولم تحاول تغييره بالكامل، وهدفت إلى العناية بالنساء من الطبقات الفقيرة، وشملت أيضاً التدريب في مجال التدبير المنزلي وتربية الأطفال والخياطة، بالإضافة إلى رفع الوعي بين النساء، من خلال محاضرات حول مواضيع الأمومة والصحة.

وقد شكّل تأسيس جمعية الاتحاد النسائي الأردني عام 1945 تحولاً في العمل النسائي، فخلفية النساء المؤسِّسات لهذه الجمعية، ضمنت سيدات من عمان وعقيلات رجالات الدولة، ممّن كان لهم دور في إدارة الشأن العام، أتاحت هذه الجمعية الفرصة للنساء الأردنيات بالتضامن مع الحركة النسوية العربية، وبدأت بالانفتاح أكثر على الحركة النسوية العالمية من خلال المشاركة في مؤتمرات دولية وإقليمية خاصة بالمرأة.

فشاركت الجمعية في عام 1947 بتأسيس الاتحاد النسائي العربي، الذي ضمّ في

عضويته عدداً كبيراً من المنظمات النسائية العربية، كان للنساء الأردنيات في هذه المبادرة الإقليمية دور قيادي فاعل، فقد شغلت سكرتيرة جمعية الاتحاد النسائي الأردني منصب الوكيلة للمكتب الدائم للاتحاد النسائي العربي، ممّا يدلّل على الدور المحوري الذي لعبته النساء الأردنيات في تطور الحركة النسوية العربية.

ومن الملفت فيما يتعلّق بهذه الجمعية، اختلاف أهدافها عن سابقها، أو حتى ما عاصرها من منظمات أو جمعيات، فقد عكست أهداف الجمعية، بالإضافة إلى الوعي التطوعي والتوجّه نحو العمل الخيري، وعياً سياسياً مختلفاً، اشتبك مع الأيديولوجيات السياسية (على اختلافها بين الليبرالية والاشتراكية والقومية العربية)، التي سادت في المنطقة العربية في منتصف القرن العشرين، وانسجاماً مع أفكار وتوجّهات الاتحاد النسائي العربي، الذي قادته الشعراوي ومن رافقها من نسويات مصر الأوائل.

فكان من بين أهداف جمعية الاتحاد، «مكافحة الأمية ورفع مستوى المرأة أدبياً واجتماعياً واقتصادياً، وإعدادها لتمارس حقوقها كمواطنة، بالإضافة إلى السعي نحو توثيق أواصر التعاون بين النساء العربيات ونساء العالم، وتوثيق عرى السلام»[1]. وقادت الجمعية عدداً من الحملات لحصول النساء على حقوقهن الاجتماعية والسياسية، وحملات تضامن مع القضايا العربية، خاصة في ظل الأحداث التي مرّت بها المنطقة، كالعدوان الثلاثي على مصر والثورة الجزائرية، ودعمت نضال المرأة الفلسطينية بشكل لافت.

كما شاركت عضوات الجمعية في الأنشطة والمؤتمرات النسائية، التي عقدت في المنطقة وحول العالم، وبدأت بالعمل التضامني على المستوى الدولي، وشملت حملاتها مطالب بتعديل قانون الأحوال الشخصية، وتحديداً تقييد تعدّد الزوجات، والحدّ من الطلاق، كما طالبت بمنح المرأة الأردنية حقوقها السياسية ضمن حملة نفّذْتها عام 1957، طالبن فيها بمنح المرأة الأردنية حقّ التصويت والترشيح في الانتخابات، والتي كانت في تلك الفترة حكراً على الرجال.

الحملة أكّدت أنَّ قانون الانتخاب يخالف المبدأ الدستوري بالمساواة أمام القانون، ويميّز ضد النساء، نجحت هذه الحملة جزئياً، فعدّلت الحكومة آنذاك قانون الانتخاب، ومنحت النساء المتعلمات حقّ الانتخاب بدون ترشيح، وعلى أية حال لم تسنح الفرصة للنساء بممارسة هذا الحقّ في تلك الفترة، مع إعلان الحكومة حالة الطوارئ والأحكام العرفية في عام 1957، تمّ بموجبها حلّ الأحزاب والنقابات، وجمعية الاتحاد النسائي الأردني.

واحد من أهمّ الأسباب وراء حلّ الجمعية، هو اعتبار أنشطتها سياسية، وخروجاً عن شكل الجمعية الخيري التطوعي، وذلك وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية والتطوعية الصادر عام 1953، الذي أصبح الإطار القانوني الناظم لعمل كلّ الجمعيات، قانون الجمعيات رقم 36 لعام 1953 الذي جاء معززاً لتأسيس وزارة التنمية الاجتماعية في عام 1951، وبهدف تشجيع تخصص الجمعيات الخيرية والتطوعية، وبضرورة استقلالها عن الأحزاب، حتى تتمكن من أداء مهامها، وتقديم خدماتها للعامة دون تسييس.

وشكّلت الفترة ما بين 1957 وحتى تاريخ رفع العمل بقانون الطوارئ 1989، مرحلة مهمة للعمل النسائي، وإن عاد في الغالب إلى العمل الرعائي، فتبعاً لقانون الجمعيات الخيرية رقم 12 الصادر عام 1956، تأسّس عدد من الجمعيات النسائية الخيرية بأجندات اجتماعية، بحيث بلغ عدد الجمعيات المسجلة بنهاية عام 1959 ما مجموعه 116 جمعية خيرية نسائية ومختلطة، أغلبها في محافظة عمان، وشجّع هذا التوجه تأسيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في عام 1961؛ بهدف التخطيط ووضع السياسات للعمل الاجتماعي، والتنسيق بين مختلف الجمعيات، وبلغ عدد الجمعيات النسائية والمختلطة حينها (144) جمعية، ووصل عددها إلى (269) جمعية عام 1966[(2)].

بوادر الانفكاك من الأجندات الرعائية التي فرضها القانون والظروف الاجتماعية والسياسية في البلاد، كانت عام 1971، حين عدّل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية بحذف كلمة «الخيرية» من تعريف الجمعيات، والواردة في القانون رقم

(33) لعام 1966. هذا التغيير كان قد رافق توجّهاً عالمياً لنقل العمل العام من الحيز التطوعي الرعائي، إلى الحيز التنموي الهادف والمخطط له، عبر المؤسسات والسياسة العامة في الدول.

كما أنَّه رافق ظهور أجندة المرأة والتنمية، والمرأة في التنمية على مستوى الأمم المتحدة، وسُجِّلت تبعاً للتعديل «جمعية النساء العربيات»، حيث هدفت إلى مكافحة الأمية بين النساء، وفتح مراكز تأهيل النساء، ومساعدتهن لإيجاد عمل مناسب، وتقديم المساعدات لسكان المخيمات، وتنظيم وتوحيد طاقات المرأة، ودعم روابط الأسرة.

أمّا ظهور الأجندة النسوية والحقوقية بشكل كامل، فقد بدأ أوائل السبعينيات، مع التحرّك النسوي الدولي، الممثّل بالإعداد والدعوة إلى مؤتمر دولي خاص بالمرأة عُـقِـدَ في المكسيك عام 1974، تبع بعقد كامل للمرأة، ألزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إيلاء قضايا النساء والمساواة الجندرية أهمية خاصة.

في هذه الفترة ظهرت اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأطّرت أجندات عمل المنظمات النسوية حول العالم، بفعل هذا التطور، أُعيد تسجيل جمعية الاتحاد النسائي عام 1974 لدى وزارة الداخلية كجمعية عامة، بموجب قانون الجمعيات والهيئات رقم (33) لعام 1966، وتعديلاته باسم «جمعية الاتحاد النسائي في الأردن».

هدفت الجمعية إلى رفع مستوى المرأة سياسياً وثقافياً، واجتماعياً واقتصادياً، إلّا أنّه تمّ حلّ الجمعية بقرار صدر من وزارة الداخلية عام 1981، معللاً بتجاوز الجمعية لقانونها الأساسي، لكن تمّ إلغاء القرار لعام من قبل المحكمة، شريطة تعديل اسمها إلى اتحاد المرأة الأردنية، والاتحاد لا يزال قائماً وفاعلاً حتى اليوم[3].

في ذات العام، تأسّس الاتحاد النسائي الأردني العام عام 1981، بمبادرة من سيدة شغلت عام 1979 منصب أول وزيرة للتنمية الاجتماعية، اعتبر الاتحاد عند تأسيسه نسوية دولة، إذ جاء ليعبّر عن رؤية لم تتحقّق في جعله الإطار المؤسسي العام الممثّل

للقطاع النسائي، لم يلبث هذا الاتحاد أن تحوّل إلى إطار عام مؤسسيّ، يشمل فقط عضوية الجمعيات النسائية التطوعية، وليس عضوية الأفراد، ولم يصبح كما طمح له عند تأسيسه الممثل العام للحركة النسائية، ممّا عزّز أكثر استقلالية الحركة النسائية.

فترة التسعينات شكّلت عقداً ذهبياً للعمل على قضايا المرأة، فقد زادت أعداد المنظمات الحقوقية النسائية وتنوّع نشاطها، ومن الجمعيات النسائية الأخرى التي سجّلت في هذه الفترة، جمعية ملتقى صاحبات الأعمال والمهن (1976)، وجمعية الملتقى الإنساني لحقوق المرأة (1995)، وجمعية معهد تضامن النساء الأردني «تضامن» (1998)، ومركز الإعلاميات العربيات (1999) على سبيل المثال لا الحصر.

في هذا الفترة أصبح التوسع خارج عمان، وتمثيل النساء في المحافظات، هاجس الحركة النسائية، حيث تمّ بتأسيس «تجمع لجان المرأة الوطني الأردني» عام 1995، كمنظمة نسائية غير حكومية،[4] وكان له دور بتحسين تمثيل المرأة على مستوى البلديات، فتبنّى مشروعاً قضى بتعيين 99 امرأة في اللجان السابقة لانتخابات المجالس البلدية عام 1995، ممّا عزّز من تمثيل النساء على مستوى الحكم المحلي.

وفي التسعينات أيضاً عاد ظهور نسوية الدولة بشكل مختلف، حيث تأسّست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، كآليّة وطنية للنهوض بوضع المرأة، وتطبيقاً لمتطلبات الاتفاقيات الدولية (سيداو تحديداً)، التي ألزمت الدول بإيجاد هياكل ضمن إطار الدولة، تُعنى بالنساء.

تأسّست اللجنة عام 1992 برئاسة الأميرة بسمة بنت طلال، وعضوية وزراء معنيين، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقرّر مجلس الوزراء عام 1996 اعتبار اللجنة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية، وممثلاً للمملكة في كلّ ما يتعلّق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، حيث تتلخص المهام والمسؤوليات المكلفة بها اللجنة في محاور العمل الرئيسية التالية: إدماج قضايا المرأة وأولوياتها في الاستراتيجيات والسياسات، والتشريعات والخطط والموازنات الوطنية، ورصد قضايا التمييز ضد المرأة، وتقييم

واقعها، ومتابعة ما تـمّ إنجازه في إطار تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، وكسب التأييد والحشد لقضايا المرأة، ونشر الوعي بأهمية دورها ومشاركتها في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

في نهاية التسعينات وأوائل الألفية الثانية، صيغت قضايا المرأة كقضايا حقوق إنسان وقضايا المواطنة، انسجاماً مع خطوات الإصلاح السياسي وبرامجه، التي انطلقت منذ 1989، طالبت الحركة النسائية في هذه الفترة بتمثيل سياسي عادل للنساء، استجابت له الحكومة رغم اعتراض البعض، من خلال تبنّي كوتا نسائية خُصّص من خلالها عدد من مقاعد مجلس النواب للنساء.

أولى محاولات الكوتا نجمت عن تخصيص ستة مقاعد للنساء في البرلمان عام 2003، لتشكّل النساء 6 من أصل ثمانين مقعداً، ارتفع عدد المقاعد المخصصة إلى 12 في عام 2010، لتشكّل النساء ما نسبته 10 % من مجلس النواب، الذي رفع عدد مقاعده إلى 120، ومرة أخرى إلى 15 مقعداً في عام 2012 وحتى الآن.

بالإضافة إلى تعزيز تمثيل المرأة السياسي، تركّزت مطالب الحركة النسوية في العقود الثلاثة الماضية، على المطالبة بحماية قانونية من العنف الأسري، ترافقت مع توجه حكومي بتعديل قانون العقوبات، وقد شملت المطالبات النسائية عدة محاولات بدأت في نهايات التسعينات، بقضية القتل بذريعة الشرف، حيث طالبن بإلغاء المادة 340 من قانون العقوبات، وإعادة النظر في تطبيق المواد القانونية الأخرى كالمادة 98.

هذه المواد كانت تسمح للقاتل بالإفلات الكامل من العقوبة المنصوص عليها في القانون، أو الحصول على عقوبة مخففة، تعرّضت النشاطات في الحملة إلى انتقادات واسعة، قادها عدد من نواب العشائر والحركة الإسلامية، واتهمت الناشطات في الحملة بتبني أجندات غربية، هدفها النيل من طبيعة المجتمع المحافظة.

وبالرغم من ردود الفعل السلبية، إلّا أنَّ إنجازين مهمين للحركة يمكن الإشارة إليهما هنا، أولهما تمكّن الحركة من إخراج قضية القتل بذريعة الشرف من حيز التحريم

الاجتماعي، وجعلها قضية رأي عام، والثاني نجاحها ولو بعد حين في تغيير أسس تطبيق المادة 98، فأصبح يحاكم اليوم من يقتل أو يؤذي تحت ذريعة الشرف، بعقوبة أقسى، وأصبحت قضايا القتل هذه تحظى بتحقيق أكثر صرامة.

لقد شجّع النجاح الكبير لحملات أخرى طالبت بإلغاء أو تعديل المواد القانونية المميزة ضد النساء، وتُعدّ الحملة الأخيرة التي نفّذتها الحركة عام 2017؛ بهدف إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات، مثلاً مهماً، فالمادة كانت تمنح ومنذ عام 1960 ـ سنة صدور القانون ـ المُغتصِب فرصة للإفلات من العقوبة، إن تزوّج ممّن قام باغتصابها.

أهمية الحملة الأخيرة تكمن في الدعم الذي حصلت عليه الناشطات من قبل الحكومة، التي ضمنت تعديلاتها على قانون العقوبات، بالإضافة إلى الدعم عبر وسائل الاتصال الاجتماعي، والمشاركة النوعية للنساء من فئة الشباب[5]. كما تميّزت الحملة بإستراتيجيتها الفاعلة، فبالإضافة إلى اجتماعات مكثفة مع صنّاع القرار في الحكومة والبرلمان، والتحضير المبكر والواسع للحملة، ممّا شكّل ضغطاً إضافياً على النواب، وساهم في تحقيق الحملة لأهدافها، وتمّ في النهاية إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات.

يُظهر هذا الاستعراض أنَّ قدرة الحركة النسائية في التأثير في السياسة العامة، قد تأثّرت دائماً وإيجابياً بمبادرات الإصلاح التي تبنّتها الدولة عبر مراحل تطورها المختلفة، فيلاحظ المراقب لتطور الحركة وتنوّع مطالبها، تأثّرها الشديد بحالات الانفتاح والإغلاق السياسي للنظام، وتأثرها أيضاً بالمقاضيات السياسية على أرض الواقع، التي مثّلت في العقدين الأخيرين تحديداً علاقة الحكومات بالمجتمع الأوسع، الذي يمثّله مجلس النواب، والذي يغلب عليه الطابع المحافظ بلونيه العشائري والإسلامي.

ثانيًا: المرأة في التشريعات الأردنية

يشكّل مبدأ المساواة أمام القانون مادة أساسية تضمّنتها كافة التشريعات الأردنية ومنذ تأسيس الدولة، فالقانون الأساسي الصادر عام 1928، أكّد في مادته الخامسة على أن «لا فرق في الحقوق أمام القانون بين الأردنيين، وإن اختلفوا في العرق والدين واللغة». وأُعيد التأكيد على ذات المبدأ في المادة السادسة من الدستور الصادر عام 1952، التي وان جاءت كسابقتها في القانون الأساسي عامة، (بمعنى أنَّها لم تستخدم تفصيلاً لكلمة «الأردنيون» باعتبار الجندر)، إلّا أنَّها أكّدت مبدأ المساواة، وأنّ «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين»[6].

وبقيت هذه المادة على حالها، أي بدون تفصيل جندري لكلمة «الأردنيون»، مع التعديلات الدستورية التي تمّ تبنّيها في عام 2011، وتشكّل هذه المادة أساس علاقة المواطنين نساء ورجالاً بالدولة، القائم على المساواة، عُزّز مبدأ المساواة المحفوظ في الدستور في عدة وثائق وطنية مهمة أخرى، شكّلت مفاصل تحول الدولة وتطورها السياسي، ومن أهمّ هذه الوثائق الميثاق الوطني الذي صدر عام 1992، مُتوّجاً لحالة من الانفتاح السياسي، كان الأردن قد شهدها في أواخر الثمانينيات.

هدف الميثاق الأساس هو إرساء مبادئ العمل السياسي في المملكة، والتأكيد على الالتزام بمبادئ التعددية السياسية والديمقراطية، فأكّد الميثاق في مادته الثامنة ومن خلال إعلان مفصّل للأردنيين هذه المرة، بأنَّ «الأردنيون رجالا ونساء أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين».

وتمثّل مجموعة الأوراق النقاشية التي أصدرها الملك عام 2016، الإطار الأحدث للإصلاح السياسي والعام في الدولة الأردنية، ففيها يضع الملك رؤيته للتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية العامة للأردن، فالورقة الأولى تؤكّد على «أنّنا كأردنيين

وأردنيات إخوة وأخوات، متساوون وفي مركب واحد، وأنَّ وحدتنا وإخلاصنا لهذا البلد يسمو فوق كلّ اختلاف، سواء أكان في العرق، أو الأصل، أو الدين»[7].

وفي الورقة النقاشية السادسة أعاد الملك التركيز على مبدأ سيادة الدستور والقانون المنبثق عنه، حيث يقول: «إنَّ التطبيق الدقيق لمواد القانون، يُعدّ من المتطلبات الضرورية لأيّ عملية تحول ديمقراطي ناجحة، كما أنَّ سيادة القانون تضمن ممارسة أجهزة الدولة لسلطاتها وفق الدستور والقانون، فلا يمكن لدولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، أن تعمل خارج هذا الإطار... وهذا يتطلب بالضرورة تطبيق القانون على الجميع دون محاباة أو تساهل، وعلى المسؤول قبل المواطن، كما يجب أن يستند إلى تشريعات واضحة وشفافة، وإدارة حصيفة وكفؤة».

وانسجاماً مع الدستور والجهود المبذولة على مستوى الدولة والمجتمع المدني للتحديث والإصلاح، صادق الأردن على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة، ففي عام 1992 أصبح طرفًا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وصادق عليها عام 2007، مع التحفظ على المادة 9(2) المتعلقة بالحقوق المتساوية في منح الجنسية، والمادة 15(4) المتعلقة بالمساواة في حرية التنقل واختيار محلّ الإقامة، والمادة 16(1) (ج) المتعلقة بالحقوق والمسؤوليات المتساوية في الزواج والطلاق، (د) المتعلقة بالمساواة في الحقوق والمسؤوليات الأبوية، و(ز) فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق الشخصية، بما في ذلك الحقّ في اختيار اسم العائلة.

بـرّر التحفظ بالخصوصية الدينية والثقافية للمجتمع الأردني، وإن كان بعض هذا التحفظ مرتبطاً أيضاً بالواقع السياسي في المنطقة، إلّا أنّه وبرغم التحفظات، فقد نشرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية عام 2007، رغم اعتراض نواب إسلاميين وعشائريين على المصادقة عليها، بوصفها تهديداً لهوية المجتمع الأردني الدينية والعربية، رفع في عام 2009 التحفظ عن المادة 15(4) المتعلقة بحرية التنقل واختيار محل الإقامة.

ومنحت المصادقة على هذه الاتفاقية ومثيلاتها في مجال حقوق المرأة والإنسان، الدولة الأردنية أرضية صلبة للمضي في إصلاحات قانونية مهمة على مدى السنوات العشرين الماضية، شملت الإصلاحات قوانين مهمة، منها قانون الانتخاب، وقانون الأحوال الشخصية، وقوانين الحماية من العنف.

ستتمّ مناقشة قانون الانتخاب وتأثيره على واقع المرأة السياسي في الجزء القادم، أمّا أهمّ تعديل في سبيل الوصول إلى العدالة القانونية، وإلغاء التمييز ضد النساء، فقد بدأ مع قانون الأحوال الشخصية، تاريخ القانون مهم من حيث الأردن قد كان من أوائل الدول العربية المستقلة، التي تبنّت قانوناً للعائلة عرف في عام 1951، بقانون حقوق العائلة الأردني.

هدف القانون الأساس كان حماية خصوصية العائلة واحترامها واستقلالها عن الدولة، استبدل هذا القانون بقانون الأحوال الشخصية المؤقت لعام 1974، عكس القانون المؤقت رؤية أبويّة للأسرة، توافقت إلى حد بعيد مع العرف السائد في البلاد، فمنح القانون امتيازات للرجال كأزواج وآباء، على حساب النساء، كحقّ الولاية، والطاعة، والتعدّد، والطلاق بدون إبداء أسباب.

بوادر الإصلاح الأولى للقانون، حلّت مع الألفية الثانية مع إعلان الحكومة جملة من التعديلات على قانون الأحوال الشخصية، فتعدّل القانون عدة مرات، الأولى في عام 2001 والثانية عام 2010، ومرة أخرى في عام 2019، وشملت التعديلات رفع سن الزواج للجنسين إلى 18 سنة، وإقرار مبدأ الخلع أو الطلاق، من خلال الإبراء والتنازل عن بعض الامتيازات المالية المضمونة في عقد الزواج، وإعلام الزوجة عزم زوجها على التعدد، وأخيراً التعديلات الخاصة بتقييد الطلاق التعسفي، وإنشاء صندوق خاص بالنفقة، يحفظ حقوق المطلقات وأبنائهن. كلّ هذه التعديلات وإن لم تحقّق مساواة كاملة بين الزوجين، إلّا أنّها رفعت ظلماً عانت منه النساء لفترات طويلة.

ومن الجدير ذكره بصدد قانون الأحوال الشخصية، أنَّ واقع المرأة القانوني

في الأردن لا يمكن النظر فقط إلى عدالة القانون وتطبيقه، بل لا بدّ أيضاً من أخذ الوسائل التي يستجديها المجتمع للتحايل على القانون بعين الاعتبار، فعلى سبيل المثال يحفظ القانون الأردني للمرأة حقها بالتملك، وحقها بالإرث. ففي المادتين 318 و319 من قانون الأحوال الشخصية يحظر استثناء أو حرمان النساء من الميراث.

إنَّ التقليد الاجتماعي لدى البعض بالضغط على المرأة للتخلي عن حصتها في الميراث، حتى تبقى ملكية الأرض أو العقار ضمن حدود عائلة المرأة الممتدة قبل زواجها.

واحتلّت مسألة توفير حماية قانونية للمرأة من العنف أهمية مركزية أيضاً، بحيث أسفرت عن إنجازات تشريعية هامة، أهمّها مثلاً صدور قانون الحماية من العنف الأسري رقم 6 لعام 2008، وهو الأول من نوعه في المنطقة العربية، من حيث إنَّه مختصّ بحماية الأسرة، ويلزم بالتبليغ عن العنف الممارس فيها، حيث يُعدّ إنجازاً تشريعياً مهماً على صعيد توفير الحماية للنساء والأطفال داخل الأسرة.

كما أنَّه أطّر لتأسيس لجان للوفاق الأسري، هدفها كفالة المصلحة الفضلى للأفراد المعرضين للعنف داخل الأسرة، ويأتي هذا القانون استكمالاً لمبادرات سابقة في الحماية، أهمّها صدور نظام دور حماية الأسرة رقم (48) لسنة 2004، وافتتاح أول دار إيواء رسمية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية للنساء ضحايا العنف وأطفالهن عام 2007.

ولعل من أهمّ الإنجازات التشريعية بهذا السياق، هو إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات التي كانت تسمح للمغتصب الإفلات من العقوبة إن تزوج من مغتصبته، بالإضافة إلى هذا الإنجاز حاول المشرّع أيضاً معالجة الثغرات القانونية التي تستغلّ في قضايا القتل بذريعة الشرف. فبالرغم من بقاء هذه المواد القانونية 98 و99 من قانون العقوبات، إلّا أنَّ آليّات تطبيقها اليوم قد أصبحت حساسة لدوافع قتل النساء، وقلّلت من فرص الإفلات من العقوبة لمن يُقتل تحت هذه الذريعة، أو يدفع بها في المحكمة لتخفيف العقوبة، كما خصّصت محكمة الجنايات الكبرى هيئة واحدة للنظر

في ما يسمى «قضايا الشرف»، يترأسها رئيس المحكمة اعتباراً من آب 2009، وذلك للنظر في هذه القضايا من مختلف أنحاء المملكة؛ لتسريع الفصل فيها وتوحيد الاجتهاد القضائي.

والتفت المشرع إلى ضرورة إيجاد بيئة قانونية داعمة لمشاركة المرأة الاقتصادية، فصدر نظام الخدمة المدنية رقم (82) لسنة 2013، متضمناً لامتيازات، أهمّها منح الموظفة بعد انتهاء إجازة الأمومة، ولمدة تسعة أشهر، ساعة رضاعة في اليوم الواحد؛ بقصد إرضاع مولودها الجديد، بحيث لا تؤثر على إجازتها السنوية وراتبها وعلاواتها.

كما أقـرّ قانون الضمان الاجتماعي لعام 2010 الموافقة على البدء بتطبيق تأمين الأمومة وتأمين التعطل عن العمل، على جميع المنشآت المشمولة بأحكام القانون في القطاع الخاص، وتمّ مؤخراً اقتراح تعديلات على المواد القانونية، التي كانت تحظر تشغيل النساء في بعض المجالات الخطرة أو في الليل، وقد كانت هذه المواد التي اعتمدها قانون العمل الأول الصادر عام 1962، تُعَدّ إنجازاً هدف لتشجيع النساء للانخراط بشكل أكبر في سوق العمل، فخصّص لأول مرة موادَّ بعينها لعمل المرأة، وحاول من خلال حظر استخدامها في الأعمال الخطرة، أو في الليل، توفير حماية قانونية للنساء من الاستغلال والتعرض للخطر.

إنَّ التعديلات القانونية الخاصة بالمرأة، قد شهدت إنجازات مهمة، وخاصة في العقود الثلاثة الماضية، التي تعتبر خطوات مهمة نحو تحقيق المساواة القانونية التامة مع الرجال.

ثالثًا: الواقع الديمغرافي والصحي للمرأة

تشكّل النساء ما نسبته (47%)[8] من مجموع السكان الحالي في الأردن، والبالغ 10806.0 مليون نسمة، وتُعَدّ هذه النسبة ضمن المعدلات التاريخية لتمثيل النساء

ديمغرافياً، تبعاً للزيادة الطبيعية الناجمة عن معدلات الخصوبة الطبيعية للسكان، والزيادة الناجمة عن موجات اللجوء المتعاقبة التي شهدتها المملكة، والتي كان آخرها اللجوء السوري.

تراوحت نسب تمثيل النساء الديمغرافية خلال المئوية بين 47 % و48 %، إذ بلغت (48 %) من مجموع السكان الذي استقر عند 586.2 ألف نسمة في عام 1951، و(47 %) من السكان عام 1980 والبالغ 2133.0 مليون نسمة، وما نسبته 47 % أيضاً من مجموع السكان البالغ 3468.0 مليون نسمة عام 1990، و48% في عام 2000 من مجموع السكان البالغ حينئذٍ 4857.0 مليون نسمة[9].

وعليه تُعَدّ نسبة الجنس في الأردن ضمن النسب «الطبيعية» عالمياً، حيث تُقدّر نسبة النساء للرجال بــ95 % [10]، رافـق تزايد السكان توسّع في التحضر، إذ يعيش اليوم 90.3 % من السكان في المناطق الحضرية، و9.7 % فقط في الريف[11]، ولا ينبغي الاستنتاج بالاستناد إلى غلبة التحضر على الريف، من حيث مكان السكن، بحصول تغييرات اجتماعية وقيمية راديكالية، فالصفة العامة للمجتمع الأردني هي المحافظة، وهذه ظاهرة وصفت في المنطقة العربية بظاهرة وصفها حليم بركات بترييف المدن[12]، ويدلّل على سيادة القيم المحافظة ظواهر عديدة، منها مثلاً إقبال النساء بشكل مكثّف على العمل في مجالات تمكّنها من موازنة أدوارها التقليدية داخل الأسرة، مع أدوارها الحديثة في سوق العمل، وفي الكثير من الأحيان تغليب أدوارها التقليدية على الأدوار غير التقليدية، من حيث القيمة والأهمية.

يتأثر التمثيل الديمغرافي بالضرورة بالوضع الصحي للسكان بشكل عام، والنساء بشكل خاص، وقد شهد هذا الوضع عموماً تحسناً ملحوظاً مع تطوّر القطاع الصحي، والتوسّع في تقديم الخدمات الصحية للنساء، فخلال المئة عام المنقضية، انخفضت نسبة وفيات المواليد التي كانت تبلغ ربع كلّ ألف من الولادات في الثلاثينيات من القرن العشرين، إلى 17 وفاة لكل ألف ولادة في 2019، وهذه المعدلات تعكس ارتفاع

مستويات العناية بالأمهات الحوامل، وارتفاع مستوى الخدمات والوعي الصحي بشكل عام، والذي كان أحد أهمّ أولويات الدولة.

وشهدت معدلات الخصوبة تذبذباً، حيث كان المتوسط إجمالاً 8 أطفال على الأقل لكلّ امرأة خلال الفترة ما بين 1950-1980، انخفضت إلى معدل 2.7 في عام 2019[13]. عوامل عديدة أسهمت في هذا الانخفاض، منها ارتفاع مستويات التعليم، وزيادة انخراط النساء في سوق العمل، بالإضافة إلى ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت منتصف الثمانينات، مع تقلّص عائدات الأردنيين العاملين في الخارج وانحسار المساعدات الخارجية.

ارتفعت بفضل العوامل الأخيرة تكاليف الزواج والإنجاب، وهذه الظروف هي ذاتها التي أدّت إلى ارتفاع متوسط السنّ عند الزواج الأول، إذ ارتفع المتوسط من 27.9 عام لكلا الجنسين في عام 2009، ليصل في نهاية 2019 (29.2) عام لكلا الجنسين، وهو أعلى عند الذكور (31.3 عام) مقارنة بالإناث (26.6 عام)[14]. يضع هذا التوجه ظاهرة زواج القاصرات التي زاد الحديث حولها في القضاء العام الأردني مؤخراً، في سياق أعمّ وأعمق، فبالرغم من ارتفاع حقيقي في نسب زواج القاصرات، وقفت عام 2019 عند 11.8%[15] من مجمل عقود الزواج الأول والمكرّر، وارتباط ذلك بثغرات في قانون الأحوال الشخصية، تمنح القاضي الشرعي صلاحيات ـ ضمن حدود ـ تسمح بتزويج من هن/ م أصغر من السن القانوني: أي 18 عاماً، إلا أنَّ الاتجاه العام يعبّر عن تأخر في سنّ الزواج للإناث والذكور.

بالإضافة إلى ذلك ارتفعت مستويات توقع الحياة منذ الولادة؛ لتقف عموماً عند 73.3 عام، و75.1 عند النساء مقابل 72.3 عام عند الرجال[16].

تبيّن هذه الصورة العامة إذاً أنَّ الأردن قد تمكّن عبر المئة عام المنصرمة من جسر 95 % من الفجوة الجندرية في مجال الصحة، وبمعدل قريب من المعدلات العالمية التي تقف عند 96 %.

رابعًا: المشاركة السياسية

ضَمِنَ القانون الأساسي للإمارة الصادر عام 1928 حقوق التعبير عن الرأي والتنظيم للأردنيين، كما عزّز ذلك دستور المملكة عام 1956، وما التوسع في عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في الأردن منذ العشرينات، وتنوعها في العقود اللاحقة من حيث الشكل والأهداف، ومشاركة النساء فيها بفاعلية، إلّا دليل على أنّ القانون والممارسة الفعلية قد ضمنت للنساء حقوق المشاركة، وإن كان ضمن حدود تصور حصر مشاركتها بشكل عام في أدوار تقليدية، كتوفير الرعاية والاهتمام بالأسرة والمنزل، فشاركت النساء بفاعلية في المجتمع الأهلي، وإن عن الحكومة والأحزاب التي كانت في الغالب قطاعات رجولية.

بعد إلغاء أحكام الطوارئ ورفع حظر العمل الحزبي والسياسي، التي كانت قد سادت في الخمسينيات والستينيات بسبب الظروف الإقليمية، عادت مسألة مشاركة المرأة السياسية على المستوى التشريعي إلى الواجهة في السبعينيات، حين حصلت النساء في الأردن على حقّ الانتخاب والترشيح من خلال إرادة ملكية سامية صدرت في عام 1974، تزامن هذا التعديل مع استعدادات الأردن للمشاركة في فعاليات ومؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة، ولاسيما مؤتمر المرأة في المكسيك عام 1974، الذي مهد لعام المرأة عام 1975، ولعقد المرأة من 1975، وحتى 1985.

المرسوم الملكي منح النساء حقّ الانتخاب والتصويت، ولم يستثنِ النساء الأُميّات، ولم يحصر المشاركة في التصويت كما فعل مشروع قانون الانتخاب عام 1956، حين التفت لأهمية مشاركة المرأة السياسية لأول مرة، والتي تزامنت مع مطالب الحركة النسائية التي طالبت بحقوق النساء السياسية في تلك الفترة.

تمكّنت الأردنيات من ممارسة هذه الحقوق بشكل فعلي في نهاية الثمانينات، مع عودة الحياة النيابية عام 1989، حيث خاضت النساء تجربة الترشح، وشاركن بشكل

ملحوظ في عمليات الاقتراع، وإنْ كانت بعض الدراسات تشير إلى أنَّ قرار التصويت لم يكن مستقلاً، بل كان أسرياً أو عشائرياً[17].

في الأثناء وفي أواخر السبعينات، تأسّس المجلس الوطني الاستشاري (1982 - 1978) لتولي مهام مجلس النواب المعطل؛ بسبب احتلال الضفة الغربية منذ عام 1967، خلال فترة المجالس الوطنية الاستشارية (1978-1984) عيّنت 3 نساء في المجلس الاستشاري الأول (عام 1982)، المكون من 60 عضواً، كما عُيّنت 4 نساء في المجلس الاستشاري الثاني المكون من 60 عضواً أيضاً، وعُيّنت 4 نساء في المجلس الاستشاري الثالث المكوّن من 75 عضواً[18].

عودة الحياة النيابية عام 1989 شجّعت النساء على الترشح لانتخابات مجلس النواب، ولكن وبرغم ترشّح 12 سيدة، لم تحظَ أي سيدة بالفوز، الفوز الأول تحقّق عام 1993، والذي شهد انتخاب أول امرأة فازت عن مقعد كوتا مخصص للشركس (أقلية إثنية أردنية)، فكان حسب هذا الفوز نصيب النساء مقعداً واحداً من أصل 80 مقعداً في المجلس.

في الانتخابات اللاحقة لم تحظَ النساء بأيّ تمثيل في المجلس، بالرغم من إقبال النساء على الترشح، تدخّل المُشرّع مرة أخرى، وخصّص في قانون الانتخاب المعدل لعام 2003 مادة منحت ستة من مقاعد المجلس للنساء، فيما رفع أيضاً عدد مقاعد المجلس إلى 110 مقعداً من أصل ثمانين، لم تتمكن النساء من الفوز خارج إطار المقاعد المخصصة إلّا في عام 2007، حيث زاد التمثيل النسائي إلى 7 بفضل فوز سيدة واحدة عن طريق التنافس الحرّ (أي خارج إطار المقاعد المخصصة، وبسبب ما حصلت عليه من أصوات).

في عام 2010 وبفضل تعديل جديد على قانون الانتخابات، ارتفع عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى 12، فيما ارتفع عدد مقاعد المجلس إلى 120 مقعداً، وقد كانت

أعلى نسبة لتمثيل النساء في تاريخ الأردن في عام 2016، حيث حصدت النساء ما مجموعه 20 مقعداً من أصل عدد مقاعد المجلس التي ارتفعت إلى 130.

وتعود هذه القفزة في التمثيل إلى تعديل في قانون الانتخاب عام 2012، الذي قضى برفع عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى 15 مقعداً، وتحتلّ النساء وفقاً لآخر انتخابات نيابية 15 مقعداً، هي المقاعد المخصصة على سبيل الكوتا، إذ لم تشهد الانتخابات الأخيرة فوزاً لنساء خارج هذه التركيبة، ممّا يؤكّد أهمية الكوتا في ضمان تمثيل نسائي، ولو كان رمزياً وضعيف التأثير.

تمثيل النساء في الشق الآخر لمجلس الأمة، أي مجلس الأعيان، بدأ في عام 1989 حين عُيّنت أول امرأة في هذا الموقع، فكانت حصة النساء مقعداً واحداً من أصل 40 مقعداً في المجلس، تزايد تمثيل النساء بتصاعد، منذئذٍ وبلغ أعلاه في عام 2010، حيث عيّنت 9 نساء في المجلس من أصل 60 عضواً عُيّنوا في المجلس.

لم يزد العدد بعد ذلك عن ثمانية، ففي مجلس 2016 كما هو الحال في المجلس الحالي 2020 بلغ العدد 8 مقاعد فقط، وذلك بالرغم من رفع عدد المقاعد في المجلس إلى 65 مقعداً، ويختلف هذا المجلس، مجلس الأعيان، عن مجلس النواب في حقيقة أنَّه يشكّل بإرادة ملكية ويقوم الملك بتعيين أعضائه.

وتأتي نسب مشاركة النساء في السلطة التنفيذية متذبذبة، وتتبع مدّ وجزر الإصلاحات السياسية، فمنذ تعيين أول وزيرة للتنمية الاجتماعية في الأردن عام 1979، أصبح ضمّ النساء للتشكيلات الوزارية عرفاً، وتنوّعت الحقائب الوزارية التي تحملها النساء، وتفاوتت من حيث وزنها في الحكومة، فاحتلت عام (1999-2000) سيدة منصب نائب رئيس الوزراء وزيرة التخطيط، وهو أعلى منصب وزاري حصلت عليه امرأة في تاريخ الأردن، فيما توزعت الحقائب الوزارية التي أوكلت للنساء، فتسلّمن حقائب الناطق الرسمي باسم الحكومة، والسياحة، والشؤون

البلدية والقروية، والثقافة، والتنمية الاجتماعية، والنقل، وشؤون الإعلام، والصناعة والتجارة، وتطوير القطاع العام.

أمّا بالنسبة للسلطة القضائية، فقد جاءت مشاركة المرأة فيه كقاضية متأخرة نسبياً، حيث عُيّنت أول قاضي امرأة في عام 1996، تدرجت تلك السيدة في السلك القضائي لتصل إلى مستوى قاض دوليّ، واختيرت لتفصل في المحكمة الدولة الخاصة برواندا، أمّا في سلك المحاماة، فللنساء تاريخ أطول، سيذكر الجزء المتعلق بالحركة النسائية أنَّ أول الرائدات في العمل النسائي والسيدة التي قادت جمعية الاتحاد النسائي قد كانت أول محامية في الأردن، وحصلت على درجة القانون في عام 1960، وانخرطت بعدها في نقابة المحامين، التي كانت قد تأسست عام 1950.

ارتفعت وتيرة تمثيل النساء في سلك القضاء منذ التسعينات، والمحاماة منذ الستينات، فبلغ مجمل عدد القضاة في الأردن وحتى نهاية عام 2019 (1022) قاضياً منهم 255 قاضية، وبنسبة 25% من مجموع القضاة. والاتجاه العام بالرغم من وجود فجوة مهمة في التمثيل على هذا المستوى، هو التزايد باضطراد لصالح تمثيل النساء، فقد ارتفع عدد النساء في السلك القضائي مثلاً في عام 2016 إلى (178) قاضية، بعدما كان (60) في عام 2010، كما تمَّ تعيين قاضية بمنصب رئيس محكمة بداية عمان، وتعيين نائب عام امرأة، ومدعي عام امرأة، وتمَّ أيضاً تعيين عضوات في هيئات محكمة الاستئناف.

ويشير التقرير أيضاً إلى وجود قاضٍ واحدة في المحكمة الدستورية، وواحدة فقط في القضاء الكنسي، فيما لا يزال يخلو القضاء الشرعي الإسلامي من وجود قاضيات[19].

المشاركة النسائية على مستوى الإدارة المحلية، وفي البلديات، جاءت مكفولة في دستور 1952، وبقيت معززة في التعديلات التي أدخلت على الدستور عام 2016. أما على مستوى التمثيل الفعلي، فقد أحدثت المبادرة التي دفعت بتعيين 99 امرأة في اللجان المشكلة لإعداد انتخابات المجالس البلدية عام 1995 نقلة نوعية في تمثيل النساء على هذا المستوى.

فقد حفّز قرار التعيين 19 امرأة لخوض تجربة الانتخابات، ممّا أدّى إلى فوز تسع منهن بمقاعد موزعة على مستوى المملكة، وفوز امرأة بمقعد رئيس للبلدية في أول مرة في تاريخ المجالس منذ تطور قانون المجالس عام1982[20].

القانون كان يسمح بتعيين سيدتين إضافيتين في كلّ مجلس، ممّا أدّى إلى إضافة 23 سيدة؛ ليصل المجمل إلى 33 سيدة، تحول الأمر بعد ذلك إلى حضور مستمرّ وتمثيل متعاقب للنساء على هذا المستوى، وإن كان بشكل متفاوت. وارتفع تمثيل النساء على هذا المستوى بفضل صدور قانون البلديات رقم 13 لسنة 2011، الذي رفع نسبة الكوتا المخصصة للمرأة إلى 25 %، حيث جاء في المادة (9/ ب) «يُخصّص للمرشحات لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن 25 % من عدد أعضاء المجلس، لأشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ضمن دائرتهن الانتخابية، ولم يحالفهن الحظ بالتنافس المباشر، وإذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات، أو لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لانشغالها، فيتمّ التعيين بقرار من مجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة من ضمن الناخبات المسجلات في قوائم الناخبين في منطقة البادية، ويُطبّق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلّق بالأعضاء المنتخبين».

واحتل تمثيل النساء في مجالس المحافظات المشكلة تبعاً لقانون اللامركزية أهمية كبيرة أيضاً، فمع صدور نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات رقم (135) لسنة 2016 واستناداً لنص المادة السادسة من قانون اللامركزية رقم 48 لسنة 2015، قسّمت المملكة حسب المادة 2 والمادة 3 من النظام، إلى 145 دائرة انتخابية، خُصّص لها 270 مقعداً منها 10 % مقاعد مخصصة للنساء، وبواقع 27 مقعداً، كما نصّت الفقرة (د) من المادة السادسة من قانون اللامركزية على أنَّه «يعيّن مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ما لا يزيد على 15 % من عدد أعضاء المجلس المنتخبين أعضاء في المجلس، على أن يُخصّص ثلث هذه النسبة للنساء»، وبذلك تكون نسب تمثيل النساء عبارة عن %10 من المقاعد المنتخبة بفضل الكوتا النسائية و33.3 % من المقاعد المعينة[21].

أمّا على صعيد تمثيل النساء في الأحزاب السياسية، فقد كان ضعيفاً في العقود الأولى لتأسيس الدولة، على الرغم من وجود أحزاب متنوعة في توجهها السياسي وتأثيرها الأوسع في الحياة السياسية، ولكن وقبل إطلاق حكم مطلق عن غياب النساء عن الأحزاب، لا بدّ أن نعيَ أنَّ الحركة النسوية في تلك الفترة، كانت قد تشكّلت من نخب نسائية، ومن زوجات وبنات رجال الدولة، ونخبها السياسية الفاعلة، وتأثير النساء في السياسة عبّر عنه النجاح النسبي للحركة النسوية في التأثير على الحكومة المنتخبة عام 1956، وتعديل قانون الانتخاب.

وعلى أية حال غابت الأحزاب عن الفضاء العام في1957، وعادت من جديد عام 1992 بمشاركة نسائية تركزت في الأحزاب الإسلامية واليسارية والشيوعية، وقد شهد التمثيل الحزبي تزايداً ملحوظاً في العقدين الأخيرين، فارتفعت نسب تمثيل النساء وعضويتهن في الأحزاب الأردنية من 27.8 % عام 2008 لتصل إلى 35.3 % عام 2018.

وتحتل اليوم نساء ثلاث موقع أمين عام في ثلاثة من أهمّ الأحزاب من أصل 34 حزباً فاعلاً في المملكة، ويعدّ هذا الأمر إنجازاً إذا ما قورن بفترات لم تمثّل المرأة فيها حتى على مستوى الهيئات العمومية. كما أنَّ الأحزاب مع عودتها للنشاط السياسي العلني عام 1992 بقيت ضعيفة.

ويُعدّ المجتمع المدني من منظمات حقوقية وتنموية أكثر تأثيراً في صنع القرار الداخلي، ورسم السياسة العامة، والضغط باتجاه التغيير من الأحزاب، والمرأة على هذا الصعيد ممثلة من خلال تنظيمات نسائية وحقوقية فرضت وجودها على الساحة الوطنية، وأثبتت أنَّها كما كانت في فترة الأربعينات والخمسينات قادرة على التأثير والضغط، وإحداث التغيير المطلوب.

مشهد مشاركة المرأة السياسية في الأردن يوضّح أنَّ واقع النساء السياسي، وحجم مشاركتهن في عمليات ومواقع صنع القرار، يتأثر بالضرورة بالتحولات السياسية

في المملكة، فالانفتاح السياسي عزّز من تأثير النساء السياسي، فيما قلّص الإغلاق السياسي حجم وجودهن وتأثيرهن.

خلال المئة عام الفائتة تمكن الأردن من تقليص الفجوة الجندرية لصالح النساء، بإجراءات تمييز إيجابية، تبنّتها الدولة ولاقت مباركة الحركة النسائية، وعلى الرغم من زخم المبادرات لردم الفجوة، إلّا أنّها لا تزال تُعدّ ضمن المعدلات الأوسع عالمياً، إذ جسر 0.066[22]، من الفجوة الجندرية ضمن هذا المجال، ممّا يعني أنَّ مزيداً من الجهد لا يزال مطلوباً لتحقيق المساواة على هذا المستوى، والتي سنّها الدستور.

خامسًا: المرأة والتعليم

شكّل التعليم الذي كان شبه غائب أثناء الحكم العثماني عماد مأسسة وتطور الأردن الحديث، فبعد إعلان تأسيس الإمارة بفترة وجيزة بدأ العمل على خفض نسب الأمية ورفع مستويات التعليم وبناء المدارس في مختلف المناطق، تعليم الإناث كان من الأولويات، فارتفع في ظل الإمارة عدد مدارس البنات من مدرستين عاملتين عام 1914، التحقت بها 59 طالبة تعلّمن تحت إشراف معلمتين فقط، إلى 6 في عام 1922 التحقت فيها 318 طالبة، وعملت فيها 12 معلمة، وارتفع العدد مرة أخرى في العام 1933 ليصل عدد المدارس إلى 10 التحقت فيها 922 طالبة، وارتفع عدد المعلمات إلى 25 معلمة عاملة.

استمرّ الاستثمار في التعليم بشكل عام وتعليم الإناث بشكل خاص خلال فترة الانتداب الممتدة من 1922 وحتى عام 1946. فتجاوزت الزيادة في عدد المدارس الـ 97 %، فيما تجاوزت نسب التحاق الإناث بالمدارس الـ 500 %. وانعكس الاهتمام بالتعليم في الدستور، كفل الدستور الأردني لعام 1952 في مادته السادسة والثانية والعشرين حق المرأة في العمل والتعليم.

اتخذ الاستثمار في تعليم الإناث منحىً جديدًا آخر في السبعينيات، فمع الطفرة

النفطية وفتح أسواق العمل في الخليج العربي أمام اليد العاملة الماهرة الأردنية، شكّل الاستثمار في التعليم أولوية وطنية، واتخذ تعليم الإناث منحى تصاعدياً، فانخفضت نسبة الأمية في المملكة من 49.9 % بين الذكور، و84.8 % بين الإناث في عام 1961، إلى 19.1 % عند الذكور، و45.7 % لدى الإناث عام[23] 1976.

ومع التوسّع في التعليم استمرّت نسب الأمية في الانخفاض بشكل لافت، فعلى مستوى المملكة انخفضت نسبة الأمية من 88 % في العام 1952 إلى 5.1 % عام 2020، وذلك على الرغم من تضاعف السكان؛ بسبب لجوء أعداد كبيرة من السوريين والعراقيين، هذا بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان، وأمية الإناث تحديدا شهدت أيضاً تراجعاً ملحوظاً، ففي العقدين الأخيرين مثلاً، انخفضت نسب أمية الإناث من 16.5 % في عام 2000 إلى 7.5 % في عام 2020.

ويتركز الارتفاع في مستويات الأمية في الأعمار المتقدمة نسبياً، وتقلّ لدى النساء الشابات والفتيات، ممّا يعكس توجهاً عاماً إيجابياً لصالح القضاء على أمية النساء.

وبالإضافة إلى اهتمام الدولة بتعليم الإناث، تجدر الإشارة أيضاً إلى حصول تحول اجتماعي قيمي حول التعليم ـ بدأ منذ السبعينيات ـ حيث تسود اليوم فكرة أنَّ تعليم الإناث يعدّ ضرورة اجتماعية ويعزّز من صورة الأسرة العامة، ومن فرص النساء بالزواج. أسهم هذا التحول القيمي في زيادة مستويات تعليم الإناث، فازدادت أعداد الإناث الملتحقات بالتعليم المدرسي ليشكلن حتى عام 2020 ما نسبته 49.1 % من طلبة المراحل الأساسية، و55.1 من طلبة المراحل الثانوية.

ولم يعد التعليم المدرسي أو الأساسي هو هاجس المرأة الأردنية الأوحد، فزاد أيضاً إقبال النساء على التعليم العالي، وذلك منذ تأسيس أول جامعة في المملكة هي الجامعة الأردنية عام 1962، فضمن أول فوج انخرط فيها وبدأ الدراسة عام 1965، والبالغ حينها 167 طالباً، كان عدد الإناث 17 طالبة[24]. واستمر الازدياد بحيث تشكل النساء اليوم ما

نسبته 51.6 %[25] من نسبة الطلبة في الجامعات والكليات الجامعية بشكل عام وأكثر من 60 % من طلبة الجامعات الرسمية.

وعليه فقد شارف الأردن على إغلاق الفجوة الجندرية في التعليم، حيث تصل نسبة الإناث للذكور 112.4 % في مرحلة البكالوريوس، و114.8 % في المرحلة الثانوية، و96.3 % في المرحلة الأساسية.

عزّزت هذه الأرقام من موقع الأردن على سلم المساواة الجندرية الدولي، إذ يحتل الأردن الموقع 84 من بين 156 دولة في العالم في مجال ردم فجوة النوع الاجتماعي في قطاع التعليم.

ووضع التعليم من منظور المساواة بين الذكور والإناث يُعَدّ متقدماً نسبياً مقارنة مع المجالات الأخرى، ولا سيما المشاركة السياسية والاقتصادية، إذ يحتل الأردن المرتبة 133 في مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص، والمرتبة 144 في مجال التمكين السياسي[26].

سادسًا: المرأة والمشاركة الاقتصادية

الواقع الاقتصادي في الأردن معقد، فقد نشأت الدولة الأردنية معتمدة على ريع خارجي تنوعت مصادره مع ظهور الطفرة النفطية في السبعينيات، هذا الريع عزّز من اعتماد إجمالي الدخل العام للمملكة على مصادر غير مستقرة، وعرضة للتذبذب أو التوقف. ترافق هذا الوضع مع صناعة داخلية ضعيفة، واستثمار خارجي ضعيف، كان سبب ضعفه الأساس، وهشاشة الأوضاع السياسية في المنطقة رغم استقرار المملكة النسبي مقارنة بجاراتها من الدول العربية.

تفاقم هذا الوضع الهشّ مع الأزمة الاقتصادية التي اضطرت الأردن إلى تبنّي برامج تحرير اقتصادي (برامج إعادة هيكلة اقتصادية) مع البنك وصندوق النقد الدوليين،

إعادة الهيكلة غيّرت وبشكل جذري من علاقة المواطنين بالدولة، ومن شكل الدولة السياسي/ الاقتصادي، فبرامج الرعاية التي كانت تتبناها الدولة من دعم للعمل وللتعليم والصحة، والمواد الغذائية الأساسية، تقلّصت في مواجهة مطالب بتقليص حجم الحكومة وإنفاقها.

أثّرت هذه التحولات على أوضاع الأردنيين رجالاً ونساء، فوضع الاقتصاد العام هشّ، والبطالة مرتفعة، فيما ارتفعت أيضاً نسب الفقر العامة (وقفت عند 15.7 % في عام 2017 مرتفعة من 14.4 % في عام 2010)[27].

انعكست هذه المتغيرات على نشاط المرأة الأردنية الاقتصادي الذي يُعَدّ متدنيًا، ويعكس ضعفه معدل مشاركة اقتصادية يتّسم بالتدني والثبات عند ما نسبته 14 % على مدى عقود، ولا سيما العقود الثلاثة الأخيرة، ومعدل بطالة مرتفع وصل إلى 28.5%، هذا بالإضافة إلى ضعف ملكية النساء للأصول، إذ تقدّر ملكية النساء للأراضي بـ15.1%، والشقق السكنية ما نسبته 19.4 %، والأراضي الزراعية 4.5 %[28].

وهذه الصورة تأتي على الرغم من موازاة الاستثمار في التعليم منذ تأسيس الدولة بالاهتمام بعمل المرأة، فالتفت المشرع الأردني لعمل المرأة مبكراً نسبياً، ودلّل على ذلك من خلال قانون العمل لعام 1960 الذي أوجب بصيغته المؤقتة، وفي المادة 35 فقرة 3 ضرورة تخصيص «غرفة ملائمة لاستعمال أطفال العاملات الذين تقلّ أعمارهم عن السادسة، وذلك في المؤسسة التي تستخدم أكثر من ثلاثين امرأة»[29]، ممّا يدلّل على اهتمام المُشرّع بخلق بيئة عمل مساندة للمرأة.

ومع ذلك ظلّت مشاركة المرأة الاقتصادية محدودة حتى منتصف السبعينات، في تلك الفترة أسهمت حاجة السوق المحلية لليد العاملة بسبب توسع أسواق العمل من منطقة الخليج العربي إلى ازدياد الاهتمام بعمل النساء، إذ تُعدّ فترة السبعينات وما تبعها نقلة نوعية في مدى مشاركة النسائية الاقتصادية مقارنة مع الفترات الزمنية التي سبقت، فنمت مشاركة المرأة الاقتصادية من 6.4 % في عام 1979 إلى نسبة 14.7 % في عام 2007[30].

وهي برغم هذا النمو لا تزال ضعيفة، إذ ثبت معدلها حول نسبة 14 % مع استثناءات في الأعوام 2004 و2017، حيث بلغت النسبة 10.4 % في عام 2004 وهي الأدنى منذ عام 2000، فيما ارتفعت إلى 17.3 % في عام 2017، وهي الأعلى تاريخياً، وعادت لتقف عند 14.9% عام 2020، وهي النسبة الغالبة التكرار لمشاركة المرأة الاقتصادية.

وتضع هذه النسب مستويات مشاركة المرأة الاقتصادية ضمن المعدلات الأدنى في العالم، وإذا ما قورنت مع الدول التي تتساوى أو تتقارب مع وضع الأردن من حيث الدخل أو مستوى التنمية، إذ تضع هذه النسب الأردن في الموقع 153 عالميا على مؤشر المساواة الجندرية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك من بين 156 دولة شملها التصنيف العالمي[31].

المشاركة الاقتصادية المحدودة للمرأة الأردنية، مقارنة مع معدلات مشاركة الرجال الاقتصادية والبالغة 54.8 بالمائة خلقت ما سمي بالمفارقة الجندرية، مفادها أنَّ نسب التعليم المتزايد للنساء في الأردن لم تترجم إلى مشاركة اقتصادية فاعلة، وتستمرّ هذه المفارقة حتى اليوم، فنسب المشاركة الاقتصادية المشار إليها ضعيفة في ضوء حقيقة أنَّ النساء يشكّلن 53 % من خريجي الجامعات.

وتُعَدّ المشاركة في سوق العمل منخفضة بصفة خاصة بين النساء الأقل تعليماً، فتُعدّ نسبة النساء غير الحاصلات على التعليم ما بعد الثانوي ممّن يشاركن في سوق العمل متدنية مقابل الحاصلات على تعليم ما بعد مدرسي، إذ إنَّ نصف المتعلمات يشاركن اقتصادياً.

ومعدلات مشاركة المرأة الاقتصادية المنخفضة مرتبطة أيضاً بمعدلات البطالة التي ترتفع عند النساء مقابل الرجال، بالرغم من ارتفاعها إجمالاً في المملكة، فالنظر إلى معدلات البطالة خلال العقدين السابقين نجد أنَّ تذبذباً قد حصل في قيم معدل بطالة النساء، وصل إلى حدوده الدنيا في عام 2004 بنسبة 16.5 % (مع ملاحظة انخفاض المشاركة الاقتصادية للنساء في هذه السنة وكما أشرنا سابقاً)، انخفاضاً من

21 % عام 2000، ليعود ويرتفع إلى نسبة غير مسبوقة عام 2020 وليقف عند 30.7 %. وقد بلغ معدل البطالة العام للربع الأول من عام 2021 نسبة 25 %، وبنسب بلغت 24.2% للذكور مقابل 28.5 % للإناث. ومن الجدير الإشارة إليه ضمن هذا السياق، أنَّ معدلات البطالة في العامين الأخيرين 2020 و2021، يجدر اعتبارهما استثناء بسبب جائحة كورونا، والتي ضاعفت من الوضع الاقتصادي الهشّ في المملكة، على الرغم من أنَّ الجائحة ستترك أثراً اقتصادياً لأعوام لاحقة.

أما من حيث مجالات العمل، فتفيد البيانات أنَّ غالبية النساء العاملات في الأردن، هن من فئة المستخدمات بأجر ـ سواء في القطاع العام أو الخاص ـ إذ ترتفع هذه النسب بالتدريج أيضاً، فقد ارتفعت من 94.8 % في عام 1979 إلى 95.9 % في عام 2020 [(32)]. وتُعدّ أيضاً قطاعات بعينها ـ هي الصحة والتعليم ـ الأكثر جذباً للنساء؛ بسبب إتاحتها للنساء فرصة المواءمة بين الأدوار الاجتماعية التقليدية ومتطلبات العمل في السوق، وتقلّ بشكل ملحوظ نسب النساء صاحبات الأعمال أو العاملات لحسابهن الشخصي، فنسبة النساء صاحبات الأعمال بلغت 4.7 % من مجموع النساء العاملات، مقابل 17.3% من الرجال أصحاب الأعمال من مجموع الرجال العاملين[(33)].

أسباب هذه الظاهرة عديدة، ولعلَّ أهمّها انخفاض نسبة النساء ممّن تتوفّر لديهن الإمكانيات المالية للعمل كصاحبات أعمال أو لحسابهن الخاص، والتحايل المجتمعي على حقوق النساء في الميراث، هذا بالإضافة إلى تفضيل مجتمعي عام لعمل النساء في وظائف تقلّ فيها المجازفة المالية، وتتصف بالاستمرارية والاستقرار الوظيفي، وبالمردود المالي الثابت.

وتتّسع فجوة الأجور بين النساء والرجال في الأردن، حيث بلغت وحسب بيانات 2020 ما نسبته 17 %، وترتفع النسبة في القطاع الخاص لتصل إلى 18 % فيما تقدّر بـ 16 % في القطاع العام[(34)]، وذلك على الرغم من وجود نصوص تشريعية تجرّم التمييز في الأجور على أساس الجنس، ولا سيما المادة 2 من قانون العمل رقم 8 لعام 1996، والذي

يمنع التمييز في الأجور، بالإضافة إلى تعديلات أخيرة أُدخلت على قانون العمل، تفرض غرامة مالية على كلّ مخالفة تمييز في الأجور، تضبط في أي قطاع.

هناك أسباب عديدة يعزى إليها ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء، يصعب حصرها في الثقافة فقط، فصحيح أنَّ العمل عكس التعليم لم يحظَ بعد بالتحول القيمي الذي حظي به التعليم، إذ لا تزال العديد من النساء الشابات في الأردن تعتقد أنَّ أهمّ دور لها في المجتمع يكمن في الزواج وتكوين أسرة، ممّا يجعل العمل ثانوياً مقابل الزواج[35]، إلّا أنَّ ظروفاً أخرى تسهم في تفسير هذا الضعف، منها ما هو لوجستي يتعلّق بتكاليف حضانة الأطفال الباهظة، خاصة وأنَّ القطاع العام غير ملزم بتوفير حضانات على غرار القطاع الخاص، وضعف المردود المالي من حيث تدني الأجور، والفجوة بين الأجور في قطاعات العمل المختلفة، ممّا يحصر خيارات النساء بالعمل، وعدم توفر المواصلات الآمنة والفعالة.

بالإضافة إلى قلة الوظائف المستحدثة، والتي تستهدف النساء تحديداً، حيث بلغت فرص العمل المستحدثة للنساء عام 2020 نحو ثلث فرص العمل المستحدثة (35.3 % فرصة للنساء مقابل 64.7 % للذكور) فقط، ناهيك عن عدم توفر وظائف تتوافق مع المؤهلات التعليمية العالية للإناث، إذ ترتفع نسب البطالة مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة.

لا تتوانى الجهود على مستوى الدولة والمجتمع المدني لإيجاد حلول لمسألة ضعف المشاركة الاقتصادية، وتقليص نسب البطالة بين الإناث، ولا سيما المتعلمات منهن، بالرغم من السلبيات المرتبطة بضعف المشاركة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث، إلّا أنَّه لا بدّ من الإشارة إلى حدوث تحول نوعي بمشاركة المرأة الاقتصادية الآن، مقارنة مع بدايات تكوّن الدولة، حتى بعد مرور أكثر من خمسين سنة على نشأتها.

المرأة اليوم تشارك في كلّ المهن والمجالات، ولا يوجد أيّ مجال اقتصادي مغلق أمامها، فهي ممثلة بكافة المهن والقطاعات الاقتصادية المختلفة، كذلك لا يُمكن

تجاهل الظروف والعوامل الخارجية التي أدّت إلى تأثر الاقتصاد الأردني بشكل سلبي لها، وأودّ أن أذكر هنا الحروب والصراعات الداخلية والإقليمية في دول الجوار وأزمة كورونا.

كلّ هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى تراجع النمو الاقتصادي بشكل كبير، ممّا كان له آثار سلبية على المشاركة الاقتصادية للجميع، ولكن النساء كنّ أكثر المتأثرات بهذه التحولات، والوضع الاقتصادي الحالي للإناث لا يعدو كونه حالة مؤقتة، لا بدّ أن تتغير مع تعافي الاقتصادي الأردني من هذه الأزمات.

الخاتمـة

لقد تمّ استعراض التغيّر الذي طرأ على واقع المرأة الأردنية في المجتمع الأردني خلال المئة عام المنصرمة، لقد كان هناك سعي حثيث على مستوى الحكومات والحركة النسوية للنهوض بالمرأة الأردنية، تتفاوت نجاعته وجديته تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، فقد عبّر الأردن وفي مراحل تاريخية مختلفة عن التزامه بتمكين المرأة من خلال التشريع والتطبيق، واستطاع خلال المئة عام المنصرمة تقديم فرص تعليمية وصحية، وقانونية وسياسية للنهوض بالمرأة، قدّم هذا الاستعراض بعضاً من الأمثلة عليها، فاستطاع جسر 99 % من الفجوة في التعليم، متفوقاً بذلك على المعدل العالمي المقدر ب 95 %، وفي مجال البقاء والصحة، إذ قُدّرت الفجوة ب 0.95 وبفارق نقطة واحدة فقط عن المعدل العالمي المقدر ب 96 %.

برغم ذلك لا يزال طريق الأردن نحو تحقيق المساواة الجندرية في المجالين الاقتصادي والسياسي طويلاً، فالأرقام في هذا الصدد متواضعة، إذ تقف الفجوة عند 0.538 في مجال المشاركة والفرص الاقتصادية، و0.066 فقط في مجال المشاركة السياسية، وهذه الأرقام ضعيفة إذا ما قورنت بالمعدلات العالمية، ولكنّها تعكس على ضعفها ضعفاً عالمياً أيضاً في هذه المجالات، فقد تمكّن العالم من جسر 22 % فقط من الفجوة الجندرية في المجال السياسي، و58 % فقط من الفجوة على المستوى الاقتصادي[36].

ويعمل الأردن جاهداً على جسر الفجوة الجندرية في السياسة، فلجنة تحديث المنظومة السياسية المشكلة مؤخراً من قبل الملك، والتي تضمّ أعضاء «ممثلين» للمجتمع، كانت قد شكّلت لجنة فرعية خاصة بتمكين المرأة، ومن المأمول أن تعزّز مخرجات هذه اللجنة من تمثيل النساء سياسياً.

أما على صعيد الفجوة الاقتصادية، فمن الصعب إرجاع الفجوة إلى ضعف الجهود وغياب السياسة بعيدة الرؤيا، والملتزمة بهدف المساواة فقط، بل إنَّه من الأفضل فهم الفجوة الجندرية في سياق وضع الأردن وتأثره بالمعطيات الإقليمية والعالمية، فاقتصاد المملكة الهشّ، وتبني برامج تحرير السوق، ضاعفت من أوضاع اقتصادية قد كانت صعبة أصلاً، وانعكست على واقع المواطنين والنساء تحديداً، فيما أسهمت الأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة، في إلقاء أعباء إضافية على المملكة المحدودة الموارد أصلاً.

يبقى أنَّ النهوض بواقع النساء في الأردن، وتحقيق هدف المساواة المنصوص عليه دستورياً، سيتطلب أكثر من مجرد عمل وجهد داخلي، إذ ينبغي أن يشمل أيضاً تغييرات إقليمية تتشابك مرتبطة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، الذي ينعكس بشكل مُباشر على واقع المرأة بكافة المجالات.

إنَّه لا يُمكن التقليل من الإنجازات التي حقّقتها المرأة الأردنية خلال المئة عام المنصرفة قياسًا على ما كانت عليه عند بداية تشكّل الإمارة، فقد حدثت تغيرات جوهرية طالت كافة مناحي الحياة العامة، ولكن بالوقت نفسه هناك الكثير من العمل والجهد المطلوب، لتضيف الفجوة الجندرية بين الجنسين، والتي اتسعت بعد الأزمات الاقتصادية المتتالية وأزمة كورونا.

مراجع الفصل الخامس

1- التل، سهير، 1989، مقدمات في تاريخ المرأة والحركة النسائية الأردنية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت.

2- تضامن. 2021. المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال 100 عام.

www.sigi-jordan.org

3- التل، سهير، 2014، تاريخ الحركة النسائية الأردنية: 1944 - 2008، أزمنة للنشر والتوزيع.

4- تجمع لجان المرأة (الموقع الالكتروني). http://jnfw.org/

5- Al-Atiyat, I., 2019. Repealing Jordan's Rape Article 308. Confluences Mediterranee, (3), pp.99111-.

6- الدستور الأردني، الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.

7- الملك عبد الله الثاني، الورقة النقاشية الأولى 2016:

http://www.pm.gov.jo/category/1477259615.html

8- دائرة الإحصاءات العامة، 2020. إحصاءات المرأة:

http://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/woman-statistics/

9- دائرة الإحصاءات العامة، عدد سكان المملكة حسب الجنس من التعدادات 1952، 1961، 1979، 2015،2020،1994 والمقدر لسنوات مختارة (بالألف نسمة).

10- المنتدى الاقتصادي العالمي. 2020. تقرير الفجوة الجندرية العالمي.

11- دائرة الإحصاءات العامة. 2019. الأردن بالأرقام.

12- ترييف المدن كوصف وتحليل ظهر في كتاب حليم بركات، (1984)، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

13- دائرة الإحصاءات العامة، عدد سكان المملكة حسب الجنس من التعدادات، مصدر سابق.

14- دائرة الإحصاءات العامة. إحصاءات الزواج والطلاق.

http://jorinfo.dos.gov.jo/Databank/pxweb/ar/Divorce_Marriage/

15- المصدر نفسه.

16- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2019.
17- شتوي، موسى، داغستاني، أمل. 1994 المرأة الأردنية والمشاركة السياسية. عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.
18- تضامن، 2020، المرأة الأردنية 100 عام على المشاركة في الحياة العامة والسياسية:
https://www.sigi-jordan.org/?p=10647
19- تضامن. 2021. المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال 100 عام15.
.www.sigi-jordan.org
20- Al Atiyat, Ibtesam. (2005). "Participation in Public Life and Its Impact on Women in Jordan." In Majid, Zaid (edit.), Building Democracy in Jordan, International IDEA, Stockholm/ Sweden. 2005.
21- تضامن. مصدر سابق.
22- World Economic Forum. 2021. Global Gender Gap Report.http://reports.weforum.org/globalgender-gap-report-2021/dataexplorer
23- دائرة الإحصاءات العامة، 2019. اليوم العالمي لمحو الأمية، تقرير إحصائي: اليوم ـ العالمي ـ لمحو ـ الأمية. /http://dosweb.dos.gov.jo/ar/
24- لجنة البحث العلمي/ اللجنة الثقافية (1986). الموسم الثقافي لكلية الآداب في الجامعة الأردنية للعام الجامعي 1984-1985. كلية الآداب، الجامعة الأردنية.
25- دائرة الإحصاءات العامة، 2019. تقرير المرأة الأردنية في صورة إحصائية بمناسبة اليوم العالمي ar/ تقرير ـ المرأة ـ الأردنية ـ في ـ صورة ـ إحصائية.
//http://dosweb.dos.gov.jo
26- المنتدى الاقتصادي العالمي، 2021، مصدر سابق.
27- المصدر نفسه، تقارير تفاعلية.
28- دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات المرأة.
http://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/woman-statistics/

29- قانون العمل [قانون مؤقت رقم 21] لسنة 1960، الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 1491 تاريخ النشر 21 أيار، 1960.

30- الإحصاءات العامة، مسوح العمالة والبطالة.

31- المنتدى الاقتصادي العالمي. 2020. تقرير الفجوة الجندرية العالمي.

32- الإحصاءات العامة، 2019. إحصاءات المرأة.

33- دائرة الإحصاءات العامة، المصدر نفسه.

34- البنك الدولي. 2020. مشاركة المرأة الاقتصادية في العراق والأردن ولبنان.

https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/publication/state-of-the-mashreq-women

35- Adely, Fida. Gendered paradoxes. University of Chicago Press, 2012.

36- المصدر نفسه.

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُرجى زيارة العناوين التالية :



موقع وزارة الثقافة الإلكتروني
www.culture.gov.jo



رابط صفحة وزارة الثقافة على الفيس بوك
www.facebook.com/culture.gov.jo